الجلسة السادسة بعد ثلاثماية

التاريخ:
الثلاثاء 21 رمضان 1423 (2002/11/26) .

الرئاسة:
السيد المصطفى عكاشة، رئيس مجلي المستشارين .

التوقيت:
ست ساعات، ابتداء من الساعة الثامنة والدقيقة 45 ليلا .

جدول الأعمال:
مناقشة التصريح الحكومي .

السيد المصطفى عكاشة، رئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيئين والمرسلين .

السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
السادة المستشارين،

نفتتح، بحول الله وقوته، هذه الجلسة المخصصة لمناقشة التصريح الحكومي، وقبل أن نبدأ هذه المناقشة، أطلب من السادة الحاضرين أن يقفوا لقراءة الفاتحة ترحما على ضحايا المطر وضحايا الحريق بالمحمدية .

الجميع وقوفا :

بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله رب العالمين. الرحمن الرحيم ملك يوم الدين . إياك نعبد وإياك نستعين اهدنا الصراط المستقيم صراط الدين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين .

آمين . سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

السيد الرئيس:

حضرات السيدات والسادة، تطبيقا لأحكام الدستور وللقانون التنظيمي لمجلس المستشارين، نخصص هذه الجلسة لمناقشة التصريح الحكومي الذي تفضل به السيد الوزير الأول أمام هذا المجلس.

الكلمة لأول ستدخل في هذه الجلسة، الأخ المعطي بنقدور رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل مشكورا .

المستشار السيد المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول المحترم،
السادة الوزراء،
السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أرحب بالسيد الوزير الأول بغرفة المستشارين، وأسجل باسم التجمع الوطني للأحرار ارتياحا بما صارت تزخر به هذه الغرفة من حوار مسؤول، يجسد دورها بامتياز لدى من لم يستسغ في البداية جدوى وفلسفة هذه الغرفة، حيث قيل بأنها رديف غير مرغوب فيه وتواجدها ضمن الركب سوف يربك السير، ويشد الخطى نحو الخلف.

وها نحن في السنة التشريعية السادسة، ولا يمكن إلا لمكابر تجاهل الإسهامات البناءة التي تزخر بها مسيرة هذه الغرفة ، فقد آزرت غرفة مجلس النواب في توضيح الرؤى ، وتسطير التوجهات وإسداء النصح والمشورة للحكومة . بل ساعدت في أحيان كثيرة على تصحيح وإعادة النظر في بعض القرارات، ساعدها في ذلك طبيعة مكوناتها وفعاليتها المتخصصة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.. مما يتوافق مع مفهوم الدبمقراطية المجتمعية، ويدل على حصافة الرأي وبعد النظر للمبدع والموجه الأساسي الذي استحدث هذه الغرفة جلالة المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه.

وبهذه السمات سنناقش البرنامج الحكومي الذي جاء وسط ظرفية خاصة، أي بعد تشكيل الحكومة، وفي منتصف عمر مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000 - 2004 و تزامن كذلك مع موعد بداية التطبيق الفعلي لاتفاقية الشراكة الأورو مغربية، حيث سيواجه المنتوج الوطني المنافسة الأوربية ابتداء من السنة المقبلة و سيصبح أمرا حتميا على الحكومة ان ترفع الحواجز الجمركية أمام المنتوج الأجنبي ،وهو ما يعني رفع اليد على حماية المنتوج الوطني، ولا يخفى على أحد سلبيات هذا الأمر ومخاطره على الاقتصاد الوطني الذي لازال يقاوم سلبيات الماضي ويصارع إكراهات المستقبل، بحيث أن الاقتصاد الوطني سيفقد أحد روافده الهامة مما قد يربك التوازنات المالية العمومية للدولة وهي مهمة صعبة أمام الحكومة التي عليها أن تضاعف جهودها . فهل يمكن أن نسميها بحكومة التأهيل الاقتصادي بعد ما كنا نرى في الحكومة السابقة حكومة التأهيل السياسي ؟.

حضرات السيدات والسادة، إننا ونحن بصدد مناقشة البرنامج الحكومي ندرك جيدا مراميه ونواياه ونقدر حجم المسؤولية، لذا وقفنا طويلا نتأمل البرنامج ونتساءل عن الزمان والمكان والوسائل وعن الأوضاع المالية والاقتصادية الراهنة، ارتكازا على الواقع وعلى

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتطلعا إلى تحسين مناخ المؤسسات ومستوى الاستعداد والتأهيل وصولا إلى المكانة التي يستحقها المغرب بين الدول ، والتي يمكن أن نطمئن بها على اقتصادنا في إطار تحديات العولمة وما تفرضه من منافسة غير متكافئة.

لقد قدم البرنامج عدة تطمينات وفي أوراش اقتصادية كبرى وأخذ على عاتقه تأهيل المقاولة المغربية وحدد الزمان والمكان لبعض المشاريع التي تهم التجهيزات الأساسية، وسطر طموحات كبيرة وقدم التزامات هامة بالأرقام، والتزامات أخرى غير مرقمة اعتمدت كلها على مواصلة الأعمال بها كالأوراش التي دشنتها الحكومة السابقة. وحدد نسب العجز فيما يتعلق بالبطالة والسكن والنقل من أجل الوصول إلى مراميه في التنمية الإقتصادية والاجتماعية وهذا يعتبر غلوا في التفاؤل.

حضرات السيدات و السيدات، إن بلادنا اليوم ملزمة أكثر من أي وقت مضى بأن تستوعب ضرورة التأسيس للعصرنة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على أسس علمية متينة وإعلان التحدي للأوضاع الداخلية والخارجية واطلاع المواطن على الأمر الواقع .

وإن الحكومة بذاتها اعترفت من خلال التصريح الذي تقدمت به أمام غرفتي البرلمان بصعوبة التحكم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية نتيجة التعثرات وتراكم الحاجيات الملحة .

وأمام العجز المتفاقم في البطالة الذي يرى البرنامج الحكومي كحل لتجاوزه ، مضاعفة الجهود في اتجاه تنمية الاستثمار وإصلاح نظام التربية والتأهيل ، وتطوير برنامج التكوين من أجل الإدماج علاوة على إقامة علاقة تفاهم وتواصل بين الحكومة والشركاء الإقتصاديين والفرقاء الإجتماعيين بغية تحقيق السلم الإجتماعي وتوفير المناخ الضروري لإستقطاب رؤوس الأموال وكذلك الاسراع بإخراج مدونة الشغل والقانون التنظيمي المتعلق بممارسة حق الإضراب إلى حيز التنفيذ.

ما عدا الإجراءين الأخيرين فإنه يمكن تصنيف الباقي في شكل طموحات وآفاق لا يمكن أن نعول عليها في المدى القريب.

ومما لا شك فيه أن أي برنامج لا بد أن يدعو إلى تعبئة جميع الطاقات وتحريك كل القطاعات، وبعبارة أخرى مد الجسور إلى كل الفعاليات والإرادات المبدعة. شريطة توفير الإرادة الصادقة لمراقبة التنفيذ والإنجاز وتتبع الإعمال.

فقد سئمنا سلبيات التلكؤ والتغاضي ومظاهر الإهمال التي أضرت كثيرا بتوجهاتنا وأهدافنا.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إننا بتفحص المحور الخاص بتأهيل النسيج الاقتصادي الوطني ودعم المقاولة المغربية يجب أن نعترف بأننا أضعنا الكثير من الوقت الذي لم نستغله لتأهيل مقاولاتنا التي ظلت طوال عقد من الزمن في مرحلة التحسيس، وغياب عناصر الدعم والتأهيل لتطوير قدراتها قبل أن تصل إلى هذا المستوى من الانكماش والركود في هذه الظروف بالذات ولعدة أسباب يعرفها الجميع جيدا بدءا من سياسة التقويم الهيكلي وسياسة التطهير وظهور عملة الأورو وانخفاض الدرهم ناهيك عن الفوضى العارمة التي تسود العلاقة غير الواضحة بين العمال وأرباب العمل وبروز ظاهرة الاعتصامات وإغلاق المعامل .

كل هذه الضربات في جسد المقاولة سيفصح التاريخ يوما ما عنها ويصنفها في خانة الجرائم في حق الاقتصاد الوطني .

فهل للحكومة الحالية الإمكانات الكفيلة لمعالجة هذه الجراح وإعطاء الانطلاقة للمقاولة لمواصلة كفاحها ، وإلا لن نتمكن من تقليص العجز في موازنتنا والحد من اتساع رقعة الفقر وبالتالي سيستمر سوق الشغل في ركوده وعبئ الدولة في تفاقم متواصل .

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

لم نستطع أن نجد معنى واضحا لعدم تطرق البرنامج الحكومي إلى تحديد نسبة العجز ونسبة النمو أو نسبة التضخم المرتقب في السياسة الحالية للحكومة لنستطيع تحديد فكرة أو مقاربة أو رقم يمكن أن نستند إليه في إطار التجهيز، خاصة أن البرنامج حدد بعض المشاريع بالمكان والزمان، وفي أغلب المشاريع، تجنب الإشارة إلى مصادر التمويل أو حجمه أو حتى مراحل صرفه.

حقيقة أنه يلتزم في أهدافه مع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكان أكثر ديناميكية منه إلا أنه لم يكشف عن مصادر تمويل هذه المشاريع ولا عن نسبة العجز ولا حتى عن مداخيل أخرى .

فحين يعد البرنامج بإنجاز 400 كلم من الطريق السيار لم يكن مقررا منها سوى 200 كلم في مخطط التنمية، يعني ذلك مضاعفة الميزانية المخصصة لإنجازه وبالتالي زيادة في المعدل السنوي لم يوضح مصادر تمويلها.

وهذا المشروع في حد ذاته لم تراع فيه الأولويات الاقتصادية الهامة للبلاد، إذتم التركيز على محاور محلية لا غير، في حين وعد بإنجاز الدراسات والتركيبة المالية للخطوط التي ستربط مستقبلا فاس بالجهة الشرقية ومراكش بجهة سوس ماسة درعة .

إننا في التجمع الوطني للأحرار وفيما يتعلق بالطريق السيار فإن أية انطلاقة اقتصادية سريعة لا يمكن تصورها إلا بربط أكادير بمراكش لأنه ربط بين الشمال والجنوب .ويجب أن تضع الحكومة نصب أعينها الأهمية التي تكتسيها هذه الطريق من حيث مردوديتها .

حضرات السيدات والسادة،

بالنسبة للسكن لاجتماعي، وضع البرنامج ضمن أولوياته العناية بهذا المجال مستهدفا تحقيق 100.000 وحدة سكنية سنويا من دون إعطاء توضيحات عن الطرق والسبل الكفيلة بتحقيق هذه الطموحات .

علما بأن القدرة المالية للمغرب لا تسمح إلا ببناء 14 ألف وحدة سكنية رغم التشجيعات المقدمة

أودت بحياة مجموعة من المواطنين بالسجون وذلك بإصلاح وتحديث مراكز الاعتقال وتحسين أوضاع السجناء وصيانة كرامتهم ، وهذا شيء إيجابي في إطار احترام حقوق الإنسان . ونحن في التجمع الوطني للأحرار نقف وقفة تضامنية مع أسر الضحايا، وفي نفس الوقت، نثير انتباه الحكومة إلى ضرورة التفكير في الأسباب المؤدية إلى السجن . هل وضعنا على أنفسنا سؤالا عن درجة العقوبات التي تطبق اليوم في نفس النازلة مقارنة مع عشر سنوات خلت؟

نحن لا نشجع على الجريمة، ولكننا لا نرى دافعا لأن تطبق أقصى العقوبات على اعتبار أن العقوبة الحبسية ليست الحل الأمثل للقضاء على الجريمة. فما هي الأسباب إذن وراء ذلك ؟ هل هي توجيه للدولة وخيار لسياستها الجنائية؟ أم هي مجرد رغبات لأسباب نجهلها؟

وكيف يستعمل السجن الاحتياطي؟ ولماذا يسجن الناس قبل محاكمتهم؟ ولماذا يطبق الإكراه البدني بالمغرب بصورة مبالغ فيها رغم أن هناك اتفاقيات ومواثيق دولية تخالف ذلك.

وكيف يعقل أن يكون جهاز قضائي لا يتعدى عدد أطره 3000 قادرا على البث السريع والدقيق في القضايا التي تطرح في بلد في مستوى المغرب .

إن القضاء متى كان نزيها وسريعا يعلو صيته في جل الميادين و يشيع العدل والإنصاف ويستهوي المستثمرين المحليين والأجانب .

كما لا يفوتنا أن نشدد على ضرورة تأهيل السجناء خاصة الجانحين منهم وذلك لتسهيل عملية اندماجهم في النسيج الاجتماعي والأخذ بيدهم للخروج من ظلمات السجن إلى مستقبل أفضل يضمن لهم العيش الكريم ويرفع عنهم صفة المنبوذين ويجعل منهم مواطنين صالحين يساهمون في الدفع بركب التطور الاقتصادي للبلاد .

حضرات السيدات والسادة، إن القضاء هو إحدى الركائز الأساسية للدولة، ومن اجل أن يلعب قضاؤنا دوره كاملا في بناء هذه الدولة، لابد من إصلاحه حسب الخطوط الكبرى التالية:

- إلغاء محكمة العدل الخاصة ونقل اختصاصاتها الى المحاكم وذلك حسب الاختصاصات .
- إحداث قضاء مختص في نزاعات الشغل مثلا.

حضرات السيدات والسادة، لقد بات من الضروري في سياق التطورات الدولية المتلاحقة التي يشهدها العالم تثبيت حضور بلادنا على المستوى الدولي والجهوي وذلك بمواكبة مختلف الأوراش التي يعرفها العالم سياسيا واقتصاديا وثقافيا والذي ما فتئ صاحب الجلالة في كل مناسبة يلح ويؤكد على أهمية الجهاز الديبلوماسي بحكم الموقع الاتسراتيجي لبلادنا ورصيدها الحضاري واعتبارها ملتقى إنسانيا وحضاريا واقتصاديا بين إفريقيا وبين الشرق والغرب، فهل يمكن لدبلوماسيتنا على حالتها أن تواكب مجريات الأحداث على الصعيد الدولي وتضمن مكانة المغرب وموقعه في ظل التقلبات السامية العالمية، وهل يمكن لها أن تعمل على تجاوز المغرب لمشاكله المطروحة مع الخارج ونذكر هنا وضعية الجالية المغربية بالخارج، حماية المنتوج المغربي، وتفاقم مشاكل الهجرة السرية، وملف الوحدة الترابية للمملكة، ولمعالجة ملف الصيد البحري وتأثيره على بعض القضايا الوطنية ثم الحصار الاقتصادي المضروب على المغرب من قبل الجزائر جنوبا وإسبانيا شمالا. وهذا يجرنا إلى الحديث عن علاقة المغرب بالجارة إسبانيا .

السيد الرئيس :

شكرا للسيد الرئيس،والكلمة الآن للسيد المستشار عبد الرحمن لبدك باسم فريق الحركة الوطنية الشعبية وفريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية، فليتفضل .

المستشار السيد عبد الرحمان لبدك:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

من منطلق سلوكنا في فريقي الحركة الشعبية والحركة الوطنية الشعبية المرتكز على انتهاج الواقعية والصراحة والموضوعية لمناقشة القضايا الوطنية، أتشرف بتقديم مداخلتنا أمام هذا المجلس الموقر، ومن خلاله الى الرأي العام الوطني إزاء البرنامج الحكومي الذي قدمه السيد الوزير الأول أمامنا يوم 21 نونبر 2002، واضعين نصب أعيننا الإسهام بفعالية وجدية في بناء المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي الذي يرعاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره ال له.

السيد الوزير الأول، استمعنا بكل إمعان لبرنامجكم، وتناولناه في فريقنا بالدراسة والتحليل الموضوعي مما يقتضي منا أن نستحضر مجموعة من المعطيات الأساسية لتقييم هذا البرنامج في إطاره الصحيح . لا نعتقد أن هناك بتاتا قطيعة بين محتوى هذا البرنامج وتصريح حكومة التناوب بطبيعتها، بل هناك استمرارية مع التغيير في أسلوب الأداء وترتيب الأولويات.

حكومة التناوب التوافقي بطبعتيها الأولى والثانية، بناء على توجيهات ملكية سامية، بلورت العديد من الصيغ القانونية والسياسية ونفذت ما يفرضه الظرف مما كان له أثر إيجابي على مستوى الإستقرار السياسي واستعادة الثقة في نفوس الفرقاء السياسيين . نؤمن في الحركة أن هذه الإستمرارية مفروضة، لأن البناء المؤسساتي وكل محتويات المشاريع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية

سواء في إطار برنامج 200.000 سكن أو ما جاء به القانون المالي الأخير .

فما هي إذن قيمة مساهمة الدولة ومؤسساتها لتحقيق هذا الرقم، خاصة وأننا نعلم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات المختصة في مجال السكن التشاركي:(CGI - SNEC - ERAC) لنجد أن هذه الشركات عادت إلى نهج سياسة المضاربات العقارية لتدارك العجز الذي تعيشه إسوة بالقطاع الخاص . فهل ستعمل الحكومة على دعم هذه المؤسسات في تحقيق هذا الرقم لأننا أصبحنا لا نفرق بين أثمنة هذه المؤسسات وأثمنة الخواص .

لذا نؤكد على الحكومة في سياسة القرب التي نهجتها في مجال السكن أن تركز سياستها على الانشغالات اليومية للمواطن عبر استراتيجية معينة كمراجعة سياسة الإنتاج العمومي في السكن وتفويض الاختصاصات للمسؤولين الجهويين وتعبئة الأرصدة العقارية، وهذا طبعا يدخل في اختصاص الدولة، وتحملها أيضا جزءا من تكاليف البنية التحتية، دون إغفال نسب الفوائد للاستفادة من القروض الخاصة بالسكن الاجتماعي بحكم أنها نسبة مرتفعة وغير مشجعة .

حضرات السيدات والسادة المحترمين، إن الأمل كذلك معقود على الإجراءات العامة التي جاء بها التصريح الحكومي للتخفيف من معضلة البطالة وإعادة الاعتبار للشباب العاطل الذي تزداد أعدادهم سنة بعد سنة وذلك عن طريق استقطاب الاستثمار وفتح الأوراش الكبرى .

وفي هذا الصدد يجب وضع مخطط وطني للتشغيل يستفيد من تفعيل قطاع الصادرات والسياحة والتكنولوجيات الحديثة لمواجهة هذه المعضلة التي تعتبر أكبر تحدي أمام الاقتصاد الوطني .

حضرات السيدات والسادة، بالرجوع إلى قطاع الصحة، وعد المشروع ببدل مجهودات جبارة في الموضوع، وحتى لا يبقى هذا المطلب شعارا، يجب إعادة النظر في الميزانية المخصصة له واعتماد طرق جديدة في تدبيرها وتسييرها تنسجم مع ما ورد في التصريح، وتوسيع دائرة استفادة المواطنين من هذه الخدمات، وإذا كانت سياسة الحكومة تنبني على دعم هذا القطاع من عائدات التطبيق الإجباري للتأمين عن المرض، فإننا نؤكد أن هذا الإجراء سيزيح عنه البعد الاجتماعي ذلك أن هذا التوجه سيتقاسمه القطاع العمومي والقطاع الخاص، وبذلك تكون هذه الاستراتيجية بعيدة عن الهدف. كما يجب على الحكومة اعتماد سياسة تقوم على إعادة الهيكلة الفعلية لهذا القطاع، لأن التنمية لا يمكن أن تكون شاملة دون العناية بصحة المواطن وتوفير الخدمات الصحية، خصوصا بالعالم القروي ووضع خريطة صحية متوازنة، تحفظ حقه في مثل هذه الخدمات لأن المغرب اليوم تجاوز مفهوم حقوق الإنسان في مفهومه التقليدي إلى خدمة الإنسان في كل المجالات المرتبطة بمحيطه البيئي والاجتماعي والاقتصادي.

حضرات السيدات والسادة، إن التصريح الحكومي بخصوص التنمية القروية جاء بإشارات سبق الالتزام بها، لكنها تبقى ذات بعد اجتماعي نسبي محدود، في حين كان عليها أن تولي لقطاع الفلاحة اهتماما خاصا وتعطيه أولوية متميزة في برنامجها نظرا لأننا نعتبره خلاص للمغرب في تحقيق الاكتفاء الذاتي وان التنمية دون النهوض بهذا القطاع تبقى بدون مدلول، وهذا ما لمسناه في التصريح، بحيث غيب القطاع الفلاحي، مع العلم أنه يعتبر مقاولة فعلية وورشا كبيرا يوفر مناصب شغل هامة ودرعا أساسيا في الاقتصاد، لذا وجب الاهتمام به والتركيز على تأهيله وتنميته تنمية شاملة عبر نهج سياسة قوية وجريئة بعيدة عن الانتظارية والتسويف خصوصا إذا استحضرنا نسبة ساكنة العالم القروي وأوضاعه المتردية، لكن ما نخشاه في هذا الجانب إن تضيع كل الالتزامات والوعود مع كثرة المتدخلين .

أيها الحضور الكريم، إن حزب التجمع الوطني للأحرار يرى أن قطاع السياحة يحتاج إلى طاقات واعدة متمرسة قادرة على فتح أوراش القطاع جهويا، وطنيا، ودوليا، وقادرة على تحدي استقبال عشرة مليون سائح في أفق سنة 2010، ونعتبر أن خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في 10 يناير 2001 بمراكش مرجعية حقيقية لانطلاقة جديدة للقطاع السياحي وهكذا نؤكد أن السياحة قاطرة حقيقية لتنمية الاقتصاد الوطني يتعين إعطاؤها الأولوية الكبرى من بين القطاعات الاقتصادية .

لذلك ننبه الحكومة إلى ضرورة تضافر جهود كل الفاعلين . إضافة إلى هيكلة وإعادة تأهيل أطر وزارة السياحة والمكتب الوطني للسياحة، علاوة على اعتماد مقاربة جديدة واستراتيجية تسويقية وإنعاشية جديدة لتعزيز تواجدنا في مختلف الأسواق التقليدية مع وضع خطة لغزو أسواق جديدة، كما نشدد على ضرورة تفعيل المنظور الجهوي وإعطائه الأولوية في تسيير القطاع بحيث يجب إشراك المنتخبين والمهنيين من خلال معاهدات إطار بين وزارة السياحة والجماعات المحلية بالجهات السياحية .

إن تحقيق هدف 10 مليون سائح لن يتحقق إلا بتنويع منتوجنا السياحي والاهتمام بالمنتوج المحلي وتطبيق ميثاق الجودة في الخدمات السياحية وبذل مجهودات لتحسين الآلية الجبائية في ضوء مبادئ التبسيط والانسجام والتشجيع والتوحيد والمنافسة العالمية وكذلك إعادة النظر في التكوين وملاءمته لحاجيات القطاع وكذلك تحرير النقل الجوي لإقرار سياسة سياحية جديدة وتشجيع السياحة الوطنية من خلال استراتيجية شمولية .

حضرات السيدات والسادة، لقد وعد البرنامج اتخاذ ما يلزم من الإجراءات لتفادي تكرار الحوادث المؤلمة التي

والسياسية تعتمد على الثوابت التي تؤطرها مبادئ الدولة وتجعل من المتغيرات مجرد معيار ظرفي لمدى أداء هذه الحكومة أو تلك والتي ما فتئت تتعاقب على تسيير الشأن العام والتي لكل منها مميزاتها يحكم عليها من منطلق الثوابت الراسخة.

لهذا حينما نقارن كحركيين بين حكومة وأخرى فإننا نركز على الجانب التنافسي المجدي وندرأ التقييم على اساس التنافر السلبي، خاصة وأن المكونات الحزبية في المنظومة الحكومية قائمة على الإستمرارية. ولهذا سنعمل على نهج مسلك البحث الإيجابي عن دعائم الاستمرارية في برنامجكم الحكومي والأولويات التي يخطط لها قطاعيا، تبعا للتوجيهات السامية كما جاء في الخطاب الملكي أمام البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية.

محتوى البرنامج الحكومي يدخل في ظرفية تتسم بالإصلاح، تستلزم مواصلة الإستمرار فيه، مع الضرورة القصوى التي تقتضي رفع وثيرة الأداء، وهذا منطقي ما دامت هذه الحكومة نتيجة مباشرة لإصرار الجميع على انتخابات نزيهة وشفافة، لهذا فإن روح البرنامج الحكومي يستلزم منا الحرص على رصد عناصر التدبير لمشروعات قطاعية الغاية منها الإعتماد على تنفيذ محكم من جهة، وعلى ضبط أدوار كل الشركاء من جهة ثانية بغية الوصول الى واقعية تترجم نتائجها على أرض الواقع. لهذا فإننا نلاحظ بوضوح أن النسق التدبيري للقطاعات الحيوية التي حدد جلالة الملك أولوياتها على أنها مترابطة في جدلية مستمرة : التشغيل المنتج، التنمية الإقتصادية، التعليم النافع والسكن اللائق. كما نعتبر أن إختياركم السيد الوزير الأول من طرف صاحب الجلالة من خارج نطاق الأحزاب، لما لكم من مواصفات تدبيرية وتجربة في ميدان الإنتاج الإقتصادي وحنكة في وظيفة التنسيق والتشاور، يناسب المهمة المسندة للحكومة الحالية والتي نعتبرها في الحركة مهمة وظيفية و قطاعية لا تنقطع عن الماضي، بل تدعم المنجزات وتطمح في نفس الوقت إلى رفع الوثيرة وتحقيق الأهداف.

لكل هذه الأسباب إرتأينا أن نطرح مجموعة من الملاحظات لإبراز معالم البرنامج الحكومي من خلال مناقشة تنمي الطموح الذي يتضح أن الفريق الحكومي يريده واقعيا وفي متناول البلاد على اساس الموارد المتوفرة والإكراهات القائمة ووفق منهجية تتوخى المردودية وتأخذ تدبير الزمان في الحسبان.

السيد الوزير الأول، ذكرتم بالثوابت والمقدسات المتمثلة في الإسلام ووحدة المذهب والملكية الدستورية ووحدتنا الترابية واستحضرتم القيم الأساسية المنشودة كغايات سياسية وأخلاقية وثقافية واقتصادية وهو ما نؤيدكم فيه.

ونثمن إدراجكم للأمازيغية لأول مرة ضمن الثوابت وتشبثكم باعتبارها عنصرا أساسيا لمكونات ثقافتنا وشخصيتنا، ونسجل بارتياح كبير العناية الخاصة التي ستحضى بها من لدن الحكومة عملا بالتوجهات الملكية السامية الواردة في الخطاب المولوي بأجدير بإقليم خنيفرة بتاريخ 17 أكتوبر 2001.

وإننا نعتبر التذكير بهذه الثوابت والقيم هو أكبر دليل على الإستمرارية.

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، السيدات والسادة الوزراء، إخواني المستشارون، إننا نعتقد أن القطاعات الأساسية التي تشكل قاعدة صلبة للنماء الإقتصادي والإجتماعي الشمولي متوفرة في برنامجكم انطلاقا من العناصر التالية :

- استمرارية إصلاح التعليم وتكريس الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ويظهر هاجس التدبير في تحديد آجال تعميم التعليم وإدماج من انقطعوا عنه بمسالك التعليم اللانظامي كما نلاحظ رفع وثيرة الإمتهان في المعرفة وذلك خدمة للمشروع الإقتصادي وتيسيرا لفرص التشغيل.
- استمرارية الإصلاح الإداري من خلال تكريس وظيفة متجددة للوظيفة العمومية ترمي الى تبسيط المساطير والإنفتاح على العموم، كما أنه يرمي إلى خلق ثقافة جديدة تتعلق بربط الإدارة بمشروع الإقتصاد من خلال إبراز ثقافة التشاور مع الفرقاء الإقتصاديين والإجتماعيين بهدف تخفيف النفقات العمومية (المعاشات المؤدية لتحرير مناصب الشغل) ومنتج لفرص الشغل للأجيال الصاعدة مع توفير كل الامكانيات التحفيزية.
- استمرارية إصلاح القضاء ليكون ناجعا وسريعا حازما خاصة وأن للعدل انعكاسات مباشرة على نظام المعاملات وعلى ظروف استقبال الاستثمارات.
- استمرارية الهاجس الاقتصادي الذي يعتبر الركن المتجدد منهجيا، إذ أن المقاولة أصبحت مركز الاهتمام السائد في التوجه الاقتصادي وتعتبر المحرك الرئيسي لإصلاح بالنسبة للقطاع العمومي تكريس الخوصصة وضرورة التحكم فيها في ظل التقلبات العالمية لرأس المال، ثم ترشيد معمق للمقاولة العمومية لفرض استقلاليتها وتخفيف أعباء الميزانية العمومية.

بالنسبة للقطاع الخاص، المقاولة ترتبط بتكريس الإصلاح وذلك بالعمل على تأهيلها لتسهيل اندماجها في التبادل الحر داخليا وخارجيا، وكل هذا يتطلب من جهة إصلاح نظام السوق المالي الذي لازال يعاني من مواصفات الماضي (المؤسسات البنكية وانظمة المراقبة التقليدية) ومن جهة أخرى يستدعي التعجيل بإنجاز مشاريع ضخمة وهامة من بنيات تحتية وفوقية كبرى كالطرق والموصلات والطاقة والموانئ والتجهيزات المائية لتأهيل المقاولة لمواجهة شروط المنافسة والإندماج

في مناطق التبادل الحر وتوفير مناصب شغل جديدة قادرة على استيعاب العدد الهائل من شبابنا الباحث عن حقه في الشغل .كل هذا يظهر نية الحكومة لفك لغز العلاقة المالية بين الدولة والقطاع الخاص .

السيد الوزير الأول، نسجل بإرتياح كبير ربطكم لمجهود تنمية وتحديث الاقتصاد الوطني بتحسين نظامنا الجبائي والرفع من مردوديته .

نعم،لا إقلاع اقتصادي بدون إصلاح جوهري لنظامنا الجبائي، هذا النظام الذي تشوبه مجموعة من العيوب وتؤاخذ عليه عدة مآخذ نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

- وفرة وتشتت القوانين المنظمة للمادة الجبائية .
- تشعب المساطر .
- تعدد التعديلات وتلاحقها بصفة متواترة مما يؤدي الى الحيلولة دون الإلمام بالأحكام الضريبية السائدة في فترة زمنية معينة وعدم استقرار الأوضاع القانونية في هذا المجال .

فالنصوص التشريعية مهما بلغت حبكة صياغتها على المستوى النظري، فإنها لا تخلو من غموض وتعقيد على مستوى التطبيق العملي، مما يؤدي حتما الى التحفيز على التهرب الضريبي وضياع حقوق الخزينة وإهدار قاعدة المساواة أمام الأعباء الضريبية كمبدأ قار رددته جميع الدساتير المغربية.

فتلافيا للصعوبات والمشاكل التي أظهرها ولا زال يظهرها نظامنا الجبائي في ظل القوانين الجاري بها العمل، بات من الضروري إيجاد حلول فورية ناجعة لهذه الوضعية الشاذة والتي تعتبر بحق من أهم العوائق التي تقف حجرة عثرة في وجه المستثمر وتؤثر سلبا على اقتصادنا الوطني .

لذا رغبة من فريقنا في تطوير نظامنا الجبائي والرفع من مردوديته بطريقة تكفل الغاية وتحسن ضبط الوعاء الضريبي وتبسيط الاجراءات وتحصيل كافة المستحقات دون الإخلال بالتوازن بين المصالح العامة للدولة والمصالح الخاصة للفرد.

نقترح: إحداث مجلس أعلى للضرائب تكون مهمته :

1 - الاطلاع بصفة دائمة على وضعية التشريع الضريبي للتأكد من مواكبته أو عدم مسايرته للتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي يطرأ على بلادنا.

2 - الوقوف على الاختلالات أو الثغرات التي تطال النصوص التشريعية أو التنظيمية في المجال الضريبي بغرض معالجة هذه الاوضاع ووضعها في سياقها الصحيح .

3 - دراسة المشاكل الفنية والقانونية التي يتعين اخذها أثناء ولادة التشريع .

4 - تقييم عمل المصالح الضريبية على ضوء المعطيات والاحصائيات الدقيقة المنجزة بصفة دورية من طرف الإدارة الضريبية باعتبارها الحارس الأمين على المال العام .

5 - تقديم تقرير سنوي مفصل لأنشطة مختلف المصالح الضريبية قصد استغلالها واستنتاج ما يجب استنتاجه .

لكل هذه الاعتبارات، فإن فريقنا يطلب وبإلحاح شديد، التعجيل بإحداث مجلس أعلى للضرائب الذي سوف يشكل نقطة تحول جذرية في نظامنا الجبائي بوصفه أحد الدعائم الأساسية لنظامنا الاقتصادي والإجتماعي .

السيد الوزير الأول، اعتبرتم أن التنمية القروية من الأولويات الاستراتيجية لسياسة القرب التي يتضمنها البرنامج الحكومي، ونحن إذ نقدر للحكومة قرارها الرامي الى تدعيم البرامج الوطنية للتنمية القروية وتقديم الآجال المبرمجة لها وتسريع وثيرتها بالنسبة للطرق والكهرباء والماء الصالح للشرب، ندعوها لبذل المزيد من الجهد لأن العالم القروي يعيش وضعية صعبة فهو بالإضافة الى العزلة والتهميش، يعاني نقصا كبيرا في ميدان التجهيزات الأساسية والخدمات الاجتماعية وانتشار الأمية واتساع دائرة الفقر، وإننا لمدعوون جميعا أكثر من أي وقت مضى للتفكير في العالم القروي لأن النقص الذي يعاني منه مرشح للتفاقم بفعل التأثيرات المتوقعة للعولمة، وقد يصبح لقدر الله مصدر تهديد لاستقرار مجتمعنا وتماسكه لهذا فإننا مطالبون جميعا بالعمل على تظافر الجهود من أجل رفع الحيف على العالم القروي ، ونحن في الحركة بقدر ما نعي هذه الوضعية ونوليها اهتماما بالغا، لأنها من صميم انشغالاتنا المركزية، فإننا نضع تكوين الإنسان القروي وتأهيله في المرتبة الأولى، لأننا نعتبر أن استدراك العجز بالعالم القروي لا يمكن أن نحققه دون إعداد المواطن .

السيد الوزير الأول، اعتبرتم في المحور المتعلق بالعلاقات الخارجية والجالية المغربية الدبلوماسية الإقتصادية أحد المحاور الرئيسية التي سيتحرك من خلالها جهازنا الدبلوماسي من أجل جلب الإستثمارات الضرورية لمشاريعنا التنموية وفتح الأسواق الجديدة ، ونحن نثمن للحكومة هذا التوجه الذي جاء بإرادة ملكية والذي طالما طالبنا به وأكدنا عليه لقناعتنا بأن عهد الدبلوماسية التقليدية قد ولى، وأن المرحلة تفرض تطوير سياستنا الخارجية لتهتم بالمجال الإقتصادي بشكل سيساعدها على تعزيز علاقاتنا وتعاوننا الإقتصاديين، والإستفادة أكثر من تجارب الغير .

ونذكركم السيد الوزير الأول المحترم كذلك أن المرحلة ز للحكومة ولجهازنا الدبلوماسي أن يأخذا هذا الموضوع بما يخدم المصلحة العليا لبلادنا.

أما الجالية المغربية المقيمة في دول المهجر التي خصها جلالة الملك حفظه الله بوزارة منتدبة تعنى باهتماماتهم الأساسية، فإننا بقدر ما نحن مرتاحين لهذه الإشارة العميقة لجلالته اتجاه هذه الفئة من رعاياه الأوفياء بقدر ما نستغلها مناسبة لنشعركم السيد الوزير الأول أن سفاراتنا وقنصلياتنا لازالت تتعامل مع موضوع الجالية المغربية بأسلوب تقليدي متجاوز لا يتعدى تدبير بعض الوثائق الإدارية التي يتم توفيرها، ويغيب عنها بالمرة أسلوب الإحتضان والتأطير علما أن أفراد جاليتنا بديار الغربة يعيشون ظروف صعبة بسبب أجواء العنصرية التي تتسبب فيها الجمعيات والمنظمات المتطرفة المناهضة للأجانب . لذلك لابد أن تتفاعل دبلوماسيتنا مع مشاكل هؤلاء المواطنين بشكل يجعلها قريبة جدا من همومهم وهموم أبنائهم .

السيد الوزير الأول، إن نجاح ديبلوماسيتنا سينعكس بكل تأكيد بشكل إيجابي على ملف استكمال وحدتنا الترابية الذي يعرف تطورات دقيقة ويفرض لمتابعته جهازا ديبلوماسيا نشيطا ومتحركا يمكن من مواجهة العراقيل التي يحيكها اعداؤنا، وإن ماأكدتموه بشأن الطي النهائي لملف صحرائنا لا يمكن أن يلقى منا إلا الدعم المطلق كما هو الشأن لكل الشعب المغربي . كذلك لابد من اختيار الحوار المجدي والمتكافئ مع الإتحاد الأوربي، ونحن على يقين من أن الحكومة الموقرة تعي كل الوعي هذه المسألة وتعيرها كبير الإهتمام.

أما العلاقات المغربية الإسبانية فالحكومة مدعوة إلى استعمال كل الوسائل الديبلوماسية لإقناع الجارة الإسبانية في الشروع في حوار جاد يقوم على الندية وعلى حسن الجوار والتعاون لإنهاء الإستعمار في سبتة ومليلية والجزر المتصلة بها ولخدمة القضايا المشتركة بين البلدين.

ويبقى ما أكدتموه السيد الوزير الأول بخصوص تفعيل الفضاء المغاربي وتوسيع وتنويع مجال علاقاتنا العربية والإسلامية والإفريقية، وموقفنا الثابت من القضية الفلسطينية والعراقية من صميم اهتمامنا فنحن معكم شكلا ومضمونا وسنعمل إلى جانبكم لتحقيق كل ذلك .

السيد الوزير الأول، نسجل بارتياح ادراككم للطموحات الكبيرة التي يتضمنها هذا البرنامج وأنكم في نفس الوقت واعون بما سيعترضكم من اكراهات وصعوبات عند تطبيقه .

لكن تأكيدكم لمجلس المستشارين عزم الحكومة على تكثيف التعاون مع البرلمان بغرفتيه لا يمانكم أن تحقيق البرنامج رهين بمستوى العلاقات التي تربط الحكومة بالجهاز التشريعي وتعهدكم بحضور الحكومة ومشاركتها الفعلية في جلسات المجلسين والمساهمة في أشغال اللجان الدائمة والامتثال لمراقبة الجهاز التشريعي وتأكيدكم على مساهمة كل عضو من أعضاء الحكومة على إقامة جسور دائمة للتواصل والحوار الدائم مع اجهزة البرلمان في اطار الاحترام التام لفصل السلط وعزمكم على إقامة علاقة احترام وتشاور وحوار دائم مع المعارضة البرلمانية . كل هذه الضمانات تجعلنا ننخرط في هذا المشروع بكل ثقة وآمال بغية تحقيق الأهداف التي جاءت في الخطاب الملكي السامي لافتتاح الدورة التشريعية الحالية .

والسلام

السيد الرئيس :

شكرا للسيد الرئيس، الكلمة الآن للمستشار السيد عبد العزيز القريعة رئيس فريق الاتحاد الديموقراطي، فليتفضل .

المستشار السيد عبد العزيز القريعة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد الديمقراطي من أجل إبداء رأي فريقي حول البرنامج الحكومي، ولأعرض أهم المواقف التي أبداها فريقي حول هذا البرنامج والذي تطبعه بعض الميزات الخاصة، لكونه يأتي في وقت تمر فيه بلادنا بمرحلة حساسة تتميز بالخصوص بإجراء أول انتخابات تشريعية في عهد جلالة الملك محمد السادس نصره الله والتي أجمع الكل على نزاهتها، ولكونه صادر عن حكومة عوضت حكومة التناوب التي طالما ساندناها، طيلة مدت انتدابها والتي ولله الحمد ترجمت العديد من الأوراش والمشاريع الاجتماعية والاقتصادية الكبرى على أرض الواقع ، ولكونه كذلك يأتي في وقت تعرف فيه الوضعية الدولية الكثير من المد والجزر ، وهذا ما يجعل من تهييء التصريح الحكومي يساير هذه الأوضاع الداخلية وكذا المناخ الدولي المحيط بنا ، ذلك أن أي تصريح مهما كان ، وكيفما كان واضعوه لا بد وأن يأخذ في الحسبان انشغالات واهتمامات وهموم المواطنين ومعرفة دقيقة لإمكانات الدولة حتى تعمل الحكومة على ترتيب الأولويات دون إغفال المحيط الدولي الذي قد يؤثر سلبا على تنفيذ السياسة الحكومية المرجوة.

السيد الرئيس، تعتبر قضية وحدتنا الترابية من أهم القضايا التي يجب على حكومتنا الحالية أن تعالجها بتبصر وحكمة شديدين نظرا للوضعية الحالية لهذا الملف ، بحيث يجب على دبلوماسيتنا أن تضاعف من مجهوداتها ، حتى تسد الطريق أمام الأطماع الأجنبية والتي تختلق المشاكل لعرقلة حل هذه القضية . كما أن احتلال المدينتين السليبتين سبتة ومليلية والجزر الجعفرية يجب أن لا يغيب عن أذهان حكومتنا، ونحن نطالب في هذا الإطار حكومة صاحب الجلالة بأن تولي هذا الملف عناية خاصة .

ومما لاشك فيه أن القضية الفلسطينية يجب أن تظل إحدى اهتمامات أي حكومة نصبها جلالة الملك بصفته رئيس للجنة القدس ، ونحن نشيد بموقف الحكومة المساند للأشقاء الفلسطينيين حتى يتمكنوا من استرجاع كافة حقوقهم الوطنية وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف كما ننوه كذلك بالموقف الذي اتخذته الحكومة اتجاه القضية العراقية والذي يقوم على أساس إيجاد حل سياسي ونهائي للأزمة بالاحتكام إلى الشرعية الدولية وتفادي استعمال القوة .

السيد الرئيس، إننا في فريق التحاد الديمقراطي نؤمن بأن الحفاظ على ما تركه لنا أجدادنا من أمازيغ وعرب وصحراويين يجب أن يحظى بالأولوية ومن هذا المنطلق نعتز بالاتفاقية المولوية بتشكيل المعهد الملكي للأمازيغية والذي نتمنى أن ترى نتائج أعماله في القريب العاجل .

لقد انصبت جل التحولات التي عرفتها بلادنا خلال السنوات الأخيرة على المستوى والقانوني والإداري جميعها في نفس سياق تدعيم دولة الحق والقانون واستتباب جو الثقة لدى المتعاملين الاقتصاديين، غير أنه يجب أن تنصب المجهودات المتسقبلية إلى استكمال هذا المسلسل الإصلاحي، حتى يترجم على أرض الواقع مبدأ تكافؤ الفرص، والمبادرة الحرة وحرية التعامل، وحق الامتلاك في إطار المنافسة الشريفة واحترام القانون الذي يجب أن يطبع العلاقات بين الأفراد والجماعات وعلاقة الدولة بالمواطن ومن هذا المنطلق يجب تدعيم قضاء مستقل ومقتدر ومختص وفعال وموثوق به بحيث تظل هذه المتطلبات ضرورية لتأمين تحسين المناخ الاقتصادي وتوفير شروط انعاش الاقتصاد والمبادرة الحرة بضمان حماية الاستثمارات وحقوق وحريات المواطنين وكسب ثقة المتقاضين، ويضل إصلاح القضاء رهينا بالحرص على تخليقه وبث قيم العدالة والإنصاف والنزاهة المستمدة من ديننا الإسلامي الحنيف .

كما يجب القيام بالمجهودات اللازمة لتحسين ظروف الاعتقال في اتجاه الاحترام الكامل لقيم ومبادئ حقوق الإنسان وأنسنة السجون، ولا تفوتني الفرصة للتنديد بما وقع في سجن سيدي موسى بالجديدة من مس بكرامة السجين ومن تعدي على ابسط حقوقه إلى وهي حقه في العيش ، فما وقع بهذا السجن يجب أن لا ينحصر في مجرد الحادث الفجائي وإنما يجب أن ينصب على ظروف عيش هؤلاء السجناء داخل المؤسسة السجنية التي من المفترض أن تكون مؤسسة للإصلاح وإعادة التربية.

كما يعتبر إصلاح الإدارة عاملا أساسيا في مواكبة مسلسل التحولات الاقتصادية والمالية، حيث تلعب الإدارة دورا حاسما في تحضير شروط إنعاش الاقتصاد والمبادرة الحرة، ولا يمكن بلوغ التقدم الذي نطمح إليه والمستوى الإنمائي الذي نبتغيه دون ترشيد هياكل وتسيير الإدارة وتمتين روابط الثقة بينها، وبين محيطها وتحسين طرق تدبير مواردها البشرية، فعلى صعيد التنظيم الإداري وتسيير المرافق العمومية يتعين إعادة النظر في دور الإدارة والتركيز على وظائفها الأساسية من تنظيم وتوجيه ومراقبة وتأطير وتبسيط المساطر وتحديث طرق التسيير للرفع من فعالية الإدارة وجودة خدماتها، كما أصبح من الضروري بل ومن اللازم مقاومة مظاهر التعقيد الإداري للتخفيف من المساطر والإجراءات التي كانت على الدوام حائلا أمام المواطن البسيط، وهنا لا بد من الإشادة بالتصور الذي جاء به التصريح في هذا المضمار والذي كان من أهدافه التخفيف من التعقيدات الإدارية وبطء المساطر، وذلك بتحديد الفترة الزمنية للحصول على شواهد أو أوراق إدارية .

وهنا يستحضرنا تسيير المؤسسات العمومية التي تمثل حوالي 12٪ من الناتج الداخلي الإجمالي ويشغل 6٪ من اليد العاملة الحضرية ، بحيث يجب الإسراع بوضع استراتيجية محكمة كفيلة بالرفع من القدرات التدبيرية للمؤسسات والمقاولات العمومية ووضع برنامج لتأهيل وعقلنة تدبير هذه المنشآت، خاصة بعد الفضائح المالية الأخيرة التي لحقت بمؤسساتنا العمومية ابتداء من الصندوق القرض الفلاحي ومرورا القرض العقاري والسياحي ووصولا إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتي أبانت بالملموس ضعف أجهزة الرقابة في مراقبة هذه المؤسسات ، وإذ نستغرب تغييب التصريح الحكومي لتوجهات الحكومة الحالية في ميدان تسيير هذه المؤسسات فإننا ندعو إلى سن سياسة ممنهجة واضحة المعالم والآفاق محددة في الوقت لحل المشاكل التي تتخبط فيها هذه المؤسسات .

السيد الرئيس، لا يمكن تصور أي شكل من أشكال التنمية في بلد كالمغرب الذي توجد نصف ساكنته بالبادية دون إدخال التنمية القروية في المعادلة ، ونحن نعتقد أن سياسة القرب التي تنوي الحكومة انتهاجها في فك العزلة عن العالم القروي خير سياسة وذلك للتخفيف من حدة عدم التوازن بين البادية والمدينة ، وحتى نستطيع على الأقل النقص من نسبة الهجرة القروية نحو المدن والتي تعتبر بحق أم المشاكل بالنسبة للمغرب ، فمجمل المشاكل التي تتخبط فيها المدن راجعة بالأساس إلى هذه الظاهرة، لذا نتمنى أن لا تبقى هذه السياسة مجرد حبر على ورق فيما يخص العالم القروي تساهم في تقريب التفاوت الحاصل بينه و بين الحواضر .

كما نؤمن بأن التنمية الفلاحية مشروع يتطلب تحقيقه نفسا طويلا ، وبالتالي فإن هذه التنمية لايمكن أن تنبثق عن الحكومة وحدها بل يتعين أن تستند كذلك إلى مبادرات الفاعلين ، وإلى تنسيق محكم لهذه المبادرات ، فدور الدولة في ميدان التنمية الفلاحية والقروية يجب أن يتمثل في خلق

محيط ملائم للتنمية وتحديد التوجهات وتدعيم تنفيذها باتخاذ الترتيبات المؤسساتية الملائمة وتقوية الاستثمارات في ميادين التجهيزات الأساسية والبحث العلمي والموارد البشرية ولعل من بين الدروس والعبر الهامة، التي يتعين التأمل فيها الرؤية الثاقبة والاستراتيجية المستنيرة لصاحب الجلالة المرحوم الحسن الثاني طيب الله ثراه حين حدد لوطننا هدف سقي مليون هكتار، وسن سياسة تشييد سد كل سنة هذه السياسة التي جعلت المغرب ولله الحمد في منأى عن ما يواجه بعض الدول من ندرة المياه .

فالقطاع الفلاحي يوفر أكثر من 3 ملايين منصب شغل دائم في السنة أي ما يعادل 40 ٪ من فرص الشغل الإجمالية و 80 ٪ من فرص الشغل بالوسط القروي ، كما يلعب القطاع الفلاحي عبر علاقته التبادلية مع القطاعات الأخرى كقطاع الصناعات الغذائية دورا هاما من خلال اقتناء حاجياته من المدخلات ومعدات التجهيز من جهة ،ومبيعات المواد الفلاحية التي تحتاجها القطاعات الأخرى من جهة ثانية ، مما يساهم في خلق فرص شغل وثروات إضافية على مستوى الاقتصاد الوطني .

إلا أن هذا القطاع كان ولازال يعاني من عدة مشاكل ومعوقات تحول دون تطوره، هذا في وقت نواجه فيه تحديات جديدة تمليها اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي والالتزامات المتخذة في إطار المنظمة العالمية للتجارة مما يستوجب مضاعفة الجهود من أجل تحسين تنافسيته على المستويين الداخلي والخارجي، لكن الملاحظ في التصريح الحكومي، الذي نحن بصدد مناقشته، هو تغييبه للاستراتيجية التي تنوي الحكومة القيام بها للنهوض بالقطاع الذي يرتبط بقوة بأداء الاقتصاد الوطني فكلما ارتفعت القيمة المضافة الفلاحية ، كلما حقق الناتج الداخلي الخام نموا فعليا ، فلقد كان حريا بالحكومة أن تركز على البرنامج الذي ستعتمده لحل المشاكل التي تكبل يد الفلاح وحتى يطمئن قلب هذا الأخير هذا خاصة وأنه ظل يعاني طيلة السنوات الماضية من آثار الجفاف ، ومن مشاكل لاحصرلها من ثقل للمديونية وغلاء للمعيشة، ودرة للمياه .

وهنا تجب الإشارة إلى المشاكل التي تتخبط فيها الأراضي المسترجعة وأراضي الكيش والجموع ، فكلنا على علم بالطريقة العشوائية التي تسير بها شركتي صوديا وصوجيتا والتي تتطلب من الحكومة الحالية إعادة النظر نظرا لضعف المردودية وسوء التسيير ، أما أراضي الجموع والكيش فإننا نرى بأن أحسن سبيل لاستغلالها هو إرساء وضعية قانونية بالنسبة لمستغليها من أجل تمليكهم لها لضمان مردودية أفضل .

كما لا يخفى على أحد ما يشكله الاعتناء بالثروة الغابوية من منافع كبيرة على حياة السكان القرويين ولا يخفى على أي مغربي كذلك أن المساحة الغابوية بالمغرب والتي تناهز 5.8 مليون هكتار لا تغطي سوى 8٪ من مساحة المغرب بينما المعايير العالمية تصل الى 14٪ تقوم بوظائف أساسية في التنمية حيث تساهم بحوالي 30٪ من الحاجيات الطاقية ، و 30٪ من الحاجيات من الخشب الصناعي وتوفر 15 ألف منصب شغل قار ، زيادة على ما يناهز 100 مليون يوم عمل سنويا .كما تقدر استفادة السكان المجاورين للغابة بحوالي 4.8 ملايين درهم ناتجة عن استعمالاتهم للحطب والمراعي والمنتوجات الغابوية الأخرى ،لذا نرى أنه وللأسباب السالفة الذكر يجب إعطاء العناية اللازمة لهذا القطاع ، ونحن لم نفهم لماذا سيحول الجهاز المسؤول عنه من وزارة إلى مندوبية سامية.

السيد الرئيس، نظرا لموقع المغرب الجيواستراتيجي المتميز ، بحيث يطل على واجهتين بحريتين يمكنانه من الحصول على ثروات هائلة جعلت من قطاع الصيد البحري إحدى الدعائم الأساسية لتنشيط الاقتصاد الوطني ، بحيث تكفي الإشارة في هذا الصدد إلى مناصب الشغل التي يوفرها وأهمية حجم العائدات بالعملة الصعبة التي يدرها لنعرف مدى أهميته بالنسبة لنمو الاقتصاد الوطني ، لذا فمن اللازم على الحكومة أن توليه فائق العناية ، خاصة وأنه يتخبط في مشاكل عدة نظرا للتردد الذي يطبع السياسات المعتمدة في حل مشاكله ، ففي الوقت الذي استبشر المواطن خيرا بعدم تجديد اتفاقية الصيد مع الاتحاد الأوربي ظنا منه أن خيرات البلاد ستتدفق مما سينتج عنه نقص في الأثمان ،صدم بواقع مخالف حيث أن أثمان السمك ما فتئت ترتفع معلنة عن خيبة أمل المواطنين مما يستلزم معه عمل الحكومة من أجل تمكين المواطن المغربي من الاستفادة من خيراته البحرية وبأقل الأثمان .

كما يشكل قطاع الصناعة التقليدية مصدرا هاما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفضاء خصبا للتشغيل ولجلب العملة الصعبة ، وفي إنعاش السياحة لذا يجب اتباع سياسة إنعاش مقاولة الصناعة التقليدية وتأهيل القطاع ليصبح اقتصاديا بالدرجة الأولى، وذلك بإعادة هيكلة المجمعات وإحداث فضاءات جديدة للإنتاج على شكل قرى ومناطق لأنشطة الصناعة التقليدية وتدعيم مجالات التسويق والقيام بالدراسات والنهوض بالتكوين المهني و الاهتمام أكثر فأكثر بمنتوجاتنا التقليدية وخاصة قطاع الزربية الذي بات يعاني من منافسة شرسة ستقضي عليه لا محالة إذا لم تتدخل الحكومة لإنقاذه .

السيد الرئيس، إن الوضعية السياسية المستقرة والمناخ الاقتصادي الذي يسمح بتنمية الصناعة السياحية، والتراث الثقافي والمعماري الغني والمتنوع بالإضافة إلى الموقع القريب من أوربا، يجعل المغرب بلدا سياحيا بامتياز ،لكن بالرغم من ذلك لازال قطاعنا السياحي لم يستفد سوى من حصة ضعيفة من الحجم العالمي للنشاط السياحي الدولي سواء تعلق الأمر بالوافدين أو بالمداخيل، وذلك راجع بالأساس إلى عدم وضع سياسة واضحة المعالم بالنسبة

لهذا القطاع، وكذا لنقص التجهيزات الكافية لتشجيع الاستثمار في هذا الميدان، لكن الأغرب من هذا كله هو انعدام العناية الكاملة بالسياحة الداخلية ، وتكريس كل الجهود من أجل تشجيع السياحة الخارجية وهذا ما ظهر حتى في التصريح الحكومي، حيث لم يشر ولو بكلمة إلى السياحة الداخلية مما يعني أن النهج السابق لازال طاغيا هذا في وقت نسابق فيه الزمن من أجل كسب الرهان المتمثل في 10 مليون سائح في أفق سنة 2010 .

ويشكل النهوض بالتشغيل في ظل الوضعية الحالية التي يعيشها المغرب جراء ارتفاع عدد العاطلين عن العمل إلى نسب غير مقبولة وخاصة الحاصلين منهم على شهادات عليا إحدى التحديات الكبرى التي يتعين معالجتها في أقرب الآجال ضمن استراتيجية متكاملة للعمل التنموي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ولعل الحكومة الحالية واعية بخطورة الوضع مما جعل التصريح يركز على هذه النقطة انسجاما مع دعوة صاحب الجلالة الملك محمد السادس لجعل التشغيل المنتج من ضمن الأولويات التي يجب على الحكومة معالجتها ، إلا أن مراهنة هذه الأخيرة على تفعيل آليات الوساطة وإدماج الشباب من خلال الوكالة الوطنية للتشغيل والكفاءات في ميدان التشغيل يخشى منها إعادة السيناريو الخطير والذي أعدم الثقة التي كان يضعها المغاربة في هذه الوكالة عقب قضية الشركة الإماراتية النجاة، والتي أظهرت بالملموس نقص بل وعجز هذه الوكالة عن القيام بالدور المنوط بها على أكمل وجه ،حيث خضعت وبكل بساطة لعملية نصب راح ضحيتها أزيد من 80 ألف شاب مغربي رغم التحذيرات المتكررة للهيئات المدنية والصحافة الوطنية، ولا نظن أن هذه الحيلة كانت ستنطوي على هذه الوكالة لولا سذاجة مسيريها، كما لا نظن كذلك أن يضع المواطنون مرة أخرى ثقتهم في وكالة مثل هذه، لهذا نرى أن الطريقة التي تعتمدها الحكومة في النقص من حدة البطالة عبر الوساطة عن طريق هذه الوكالة يعتبر مجازفة غير محمودة العواقب ، كما أن التشجيع على التقاعد النسبي والذي سيخلق حسب التصريح الحكومي ما يقارب 120.000 منصب شغل في القطاعين العام والخاص ، لا نظنه سيأتي أكله خاصة والجميع يعلم أن صناديق التقاعد تعاني من نقص مالي حاد يكاد يصل بها إلى حافة الإفلاس.

وفي نفس الإطار نظن أن العمل على تحسين العلاقات مع الشركاء الاقتصاديين والفرقاء الاجتماعيين لإقامة السلم الاجتماعي الذي يعتبر من عوامل خلق الثقة في الاستثمار من شأنه أن يشجع المستثمرين المغاربة والأجانب على إنعاشه، وتعد مراهنة التصريح الحكومي على تقوية قدراتنا التنافسية في الأسواق المالية من الأشياء المحمودة التي جاء بها، ونعتقد جازمين كذلك أن إخراج مدونة الشغل حيز التطبيق سيمكن لا محالة من إقامة اقتصاد قوي قادر على مسايرة ركب العولمة والحداثة .

وبما أننا نؤمن بأن اعتماد أي استراتيجية طموحة للنمو الاقتصادي ، يقتضي تسيير تنمية اجتماعية مناسبة ، تحتل فيها الصحة المكانة المرموقة والضرورية لتحسين إنتاجية المواطنين ورفاهيتهم ، فإن استثمارا كافيا وقارا في الخدمات الصحية يؤدي إلى تحقيق إنتاجية مرتفعة وجودة في الخدمات وتحقيق الرفاهية وتقليص الفوارق الاجتماعية والجهوية ، وكما يعلم الجميع فإن الإنجازات الصحية بالمغرب تبقى محدودة بالمقارنة مع الدول ذات المستوى الاقتصادي المماثل لبلادنا خصوصا فيما يتعلق بصحة الأم والطفل من جهة والفوارق الموجودة بين الوسطين القروي والحضري من جهة أخرى وكذا في قلة المراكز الاستشفائية بل انعدامها في بعض المناطق من جهة أخرى، وكذا في التوزيع غير المتكافئ للمؤسسات الصحية الذي يترتب عنه عدم الإنصاف في ولوج العلاقات والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات .

فقطاع الصحة يعاني من مشكل مسألة التمويل إذ يشكو من ضعف النفقات الإجمالية المخصصة للصحة ، وغياب آليات مؤسساتية تتعلق بالمساعدة الطبية لذوي الدخل المحدود، والافتقار إلى تنظيم محكم لمؤسسات العلاجات الأساسية .

ونلاحظ من خلال التصريح الحكومي أنه يعتمد في حل مشاكل هذا المرفق العام على نظام التامين الإجباري وماله من إيجابيات ، إلا أن الملاحظ هو أن الحكومة لم تصدر بعد والقوانين التطبيقية الكفيلة لتطبيق هذا النظام مما يؤخر تطبيقه على أرض الواقع .

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول،

منذ تأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي والقضية النسائية تحظى باهتمامه النضالي لأنها تشكل جبهة أساسية ومتقدمة لأي بناء تنظيمي أو مجتمعي قوي، ونحن نلاحظ أنه تم إغفالها في تصريحكم حيث تم تغييب أي التزامات واضحة وتدابير محددة بخصوص المجالات المرتبطة بالنهوض بأوضاع المرأة ببلادنا واستكمال برامج العمل التي انطلقت مع حكومة التناوب في هذا المجال وخاصة ما يتعلق بإصلاح القوانين المكرسة لبعض أوجه الحيف ضد النساء ومنها قانون الجنسية والمسطرة المدنية علما بأنه لا يمكن إغفال دور المرأة والرهانات المطروحة من قبلها والمكاسب التي يجب أن تتمتع بها نظرا لما برهنت عنه من مقدرة وكفاءة وعطاء في مختلف المجالات، علما بأن أوضاع النساء ببلادنا لا يمكن أن تقتصر في بعد واحد هو انتظار النتائج التي ستنتهي إليها اللجنة الاستشارية التي شكلها جلالة الملك لمراجعة مدونة الأحوال الشخصية في اتجاه إقرار مبادئ العدل ، لأن نجاح أي مشروع مجتمعي رهين بممارسة المرأة لمواطنتها الكاملة .

في مجال التعليم الذي يعتبر من الأولويات بالنسبة لجميع البرامج الحكومية فإن نؤكد ضرورة تفعيل برامج تعميم التعليم ودعم التعليم الغير النظامي ومحاربة الأمية وكذا ملاءمته مع عالم الشغل في إطار تطوير برامج التكوين وربطها بحاجيات التنمية ورفع الوسائل المالية المرصودة لها .

كما نطالب بتحسين وإصلاح أوضاع المؤسسات التعليمية من الابتدائي إلى الجامعي التي تعرف تدهورا خطيرا وأوضاعا جد مزرية .

ومن النقط التي مازالت مثار استفهام لدى فريقنا تغييب المخطط الخماسي عن التصريح الحكومي، هل يعتبر ذلك إشارة إلى التخلي عن سياسة التخطيط؟

كما أن مصادر تمويل مشاريعها تظل هي الأخرى غير واضحة المعالم، فهل ستعتمد الحكومة مثل سابقتها على مداخيل الخوصصة وصندوق الحسن الثاني للتنمية أم أن الحكومة فكرت في مصادر أخرى للتمويل ، وخاصة عندما نجدها تركز على الوعاء الضريبي مما سيزيد من مداخيل الخزينة عقب هذا الإجراء .

كما لا نفهم تغيب معالجة بعض المشاكل الأساسية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني ونعني بذلك مشكل المديونية الذي كان ولا يزال يشكل عائقا قويا أمام تنمية الاقتصاد الوطني ، ونظن أن إيجاد حل مناسب للمديونية يجب أن يحظى بالأولوية ضمن أي برنامج حكومي، خاصة ونحن نلاحظ ارتفاع الدين الداخلي بشكل ملحوظ .

وفي الأخير نتمنى أن تكون الحكومة في مستوى تطلعات جلالة الملك محمد السادس نصره الله و تطلعات الشعب المغربي الذي أصبح يلح على المشاركة في تسيير الشأن العام .كما نعلن عن مساندتنا لهذه الحكومة طالما إلتزمت بتعهداتها وأنجزت الأوراش التي جاء بها التصريح ذلك تحقيق للمصلحة العليا للبلاد .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة الآن للمستشار السيد أحمد القادري باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليتفضل .

المستشار السيد أحمد القادري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

إخواني المستشارين،

بكل اعتزاز أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة التصريح الذي تقدم به السيد الوزير الأول مبرزا البرنامج الذي تعتزم الحكومة تطبيقه في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخارجية . ونحن نحرص في البداية على تهنئتكم سيادة الوزير الأول ومن خلالكم كافة أعضاء الحكومة على الثقة الملكية التي حظيتم بها لقيادة مرحلة جديدة في تدبير الشأن العام ومعالجة القضايا الكبرى لبلادنا وفي طليعتها ترسيخ دعائم المجتمع الديمقراطي الحداثي وكسب رهانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبصفة أساسية حسن استثمار المكاسب المهمة ومواصلة أوراش الإصلاح والتغيير التي حققتها بلادنا في ظل حكومة التناوب التوافقي طيلة الولاية النيابية المنقضية .

لقد خلف تعيينكم - لأول وهلة - ردود فعل متباينة كانت كلها تحليل وتمعن في هذا القرار الذي تعددت قراءات أسبابه ودواعيه، ولكنها اجتمعت على إبراز ما تتمتعون به من خصائص ذاتية تتمثل بصفة خاصة في فضائل التواضع وقابلية الحوار مع جميع الأطراف والتوفيق بين الآراء والرغبة في العمل الميداني إنها مميزات ستشكل في رأينا عنصرا أساسيا من أجل النجاح في المهمة المسندة إليكم، لا سيما وأنكم توفقتم في اقتراح فريق حكومي تتوافر فيه المؤهلات الأساسية لتحقيق النجاح المنشود ، فهو مسند بالثقة الملكية وبأغلبية برلمانية واسعة، وهو مسلح بكفاءات مؤكدة من النساء والرجال الذين سيتحملون معكم مسؤولية تنفيذ البرنامج الذي صرحتم بتوجهاته الكبرى أمام البرلمان .

ونرى من المناسب أن تستحضر هنا الخطاب الذي وجهه إليكم جلالة الملك عند تنصيب الحكومة حيث دعاكم أن تكونوا فريق عمل واحد معبأ حول برنامج يستجيب للانتظارات الاقتصادية والاجتماعية التي لمسناها جميعا لدى المواطنين . ونحن إذ نستشف من الهيكلة التي اخترتموها ومن تصريحكم أن هذه هي الروح التي تطغى على انطلاقة الحكومة الجديدة لنحرص على التذكير بضرورة تجنب كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على المردودية والفاعلية، من بطء في وتيرة التنفيذ للوصول إلى تحقيق أهداف البرنامج الحكومي .

إن تدبير الزمن والاستعمال المعقلن له هو الأداة الحاسمة والفعالة التي من شأنها تمكين الحكومة من تعبئة القوى الحية في المجتمع وإذكاء الحماس في نفوس المواطنين وبناء الثقة في المستقبل .

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، إن عنصر الثقة في المستقبل ليس فكرة فلسفية مجردة ولكنها تشكل علاجا حقيقيا لحالة الانتظارية واليأس والخوف من اليوم والغد، ولذلك فإن حزب الاستقلال اختار أن يتقدم إلى الناخبين في الاستحقاقات الأخيرة ببرنامج يعبر عن التطلع إلى المستقبل والإيمان بأن المغرب في عهد جلالة الملك محمد السادس مقبل على فترة واعدة من تاريخه ستتميز بإنجاز مشروع مجتمعي يلبي طموحات الشعب المغربي في التقدم والنماء والحرية وكرامة العيش في ظل دولة القانون ومصداقية المؤسسات .

السيد الرئيس، السيد الوزير، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، إخواني المستشارين،

إن انعدام الثقة أدى إلى ظواهر سلبية عديدة يعيشها المجتمع المغربي والبرنامج الحكومي الكفيل بتحقيق التفاف كل القوى الحية في البلاد هو الذي يستطيع أن يقدم أجوبة مقنعة لأسلوب التعاطي مع مختلف هذه الظواهر لعلاجها والحد من تفاقمها، ووقف النزيف الذي تحدثه والأخطار المحدقة بالمجتمع من جرائها.

ونحن بقدر ما نشعر بأن التوجهات الأساسية التي تضمنها برنامجكم تأخذ بالاعتبار كل هذه الظواهر بقدر ما نحرص في هذه المناقشة أن نجدد التنبيه إليها، لأنها العناوين الكبرى للعجز الاقتصادي والاجتماعي الذي تعانيه البلاد.

إن أزمة الشباب مع التشغيل هي أزمة كل أسرة مغربية فلا يخلو بيت من عاطل حامل شهادة أو قطع شوطا مهما في التعليم، من مظاهرها المتعددة ما أصبحنا نعاينه من وقفات واعتصامات هي طبعا ظاهرة ديمقراطية تبرز مدى الحرية في التعبير، ولكنها لا يجب أن تبقى مشهدا متجددا ومستمرا في الساحات والشوارع يؤشر لعجز واضح عن إيجاد الحلول الممكنة والتجاوب الضروري مع الواقفين والمعتصمين.

إننا ندرك أن الإدارة العمومية لا يمكن أن تستجيب لكل الطلبات، ولكننا نعتقد أن الاختيارات والمناهج التعليمية التي اتبعت حتى الآن هي التي أدت إلى عدم ربط التكوين بسوق الشغل وبالتالي فإن تفعيل ميثاق التربية والتكوين واحترام الآجال المنصوص عليها فيه وبلورة التوجهات التي تضمنها على أرض الواقع يعتبر عملا أساسيا يجب أن لا نتهاون فيه.

وإذا كنا نراهن جميعا على القطاع الخاص كي يساهم في حل مشكلة التشغيل فعلينا أن لا نطلب منه أكثر مما يتحمل لأننا ندرك أن تشجيع الاستثمار يتطلب لحد الآن تنفيذ الإجراءات السريعة لمعالجة وإزالة كل العوائق التي تؤدي إلى تقلصه.

إن الحكومة مطالبة في الحال، بإيجاد أجوبة عاجلة لما تراكم من عجز في التشغيل، إنها مطالبة في الحال بتشكيل الدرع الواقي لشبابنا من الارتماء المتواصل في قوارب الموت، بتدابير سريعة في مواجهة هذا اليأس القاتل الذي وصل بشبابنا إلى أن يغمضوا أعينهم عن المخاطر المحدقة بهم، وهم يركبون تلك القوارب أو يتسللون إلى حاويات الشاحنات والبواخر ليموتوا خنقا، وفي أحسن الأحوال ليتكبدوا في ديار الغربة المهانات والمعاناة والمعاملات اللاإنسانية والعنصرية.

لقد اقترح حزبنا في هذا الباب بالإضافة إلى الإقلاع الاقتصادي الذي يعد شرطا أساسيا لإحداث فرص الشغل سن سياسة إدارية للتشغيل ترتكز على تنظيم سوق الشغل وتدعيم آليات تدبيره ومن جملتها:

- إصدار قانون لتنظيم وتشجيع الوكالات الخصوصية العاملة في الوساطة في سوق الشغل.
- وضع برنامج وطني استعجالي لإعادة تكوين العاطلين حاملي الشهادات.
- المساعدة على إحداث المقاولة الفتية في إطار تحفيزي استعجالي تستفيد فيه من الامتيازات المخولة للتشغيل الذاتي.
- رفع سقف القروض الصغرى إلى مائة ألف درهم.
- سن سياسة لتدبير الهجرة تقوم على وضع إطار تعاقدي مع دول أجنبية من أجل خلق فرص جديدة للشغل والتحكم في مد الهجرة.

السيد الوزير الأول، من عناوين الأزمة في نسيجنا الاقتصادي والاجتماعي أيضا استقالة المقاولة وتذمر رجال الأعمال والطبقة العاملة، من الوضع الذي يتميز بالتناقض بين التوازنات الماكرو اقتصادية المتسمة - حسب التصريحات الرسمية- بكونها إيجابية ومشجعة وبين ارتفاع أعداد الداخلين تحت عتبة الفقر، وتآكل الفئة الاجتماعية الوسطى التي ينبغي في نظرنا أن تتوسع لا أن تتكمش.

لقد اقترح حزبنا برنامجا ينتقل المغرب فيه إلى الديموقراطية الحقة، وإلى اقتصاد منفتح على التكنولوجيا والمعرفة، ومستوى عال من الاستثمار والإنتاج وإلى مجتمع يتراجع فيه الفقر والتهميش والإقصاء.

لقد ساهم حزب الاستقلال في مسلسل طويل من النضالات من أجل تحقيق مكتسبات مهمة لبلادنا في مجالات الحريات وحقوق الإنسان أدت إلى تأسيس حكومة التناوب التوافقي سنة 1998 والتي كان في مقدمة برنامجها تحضير البلاد للانتقال الديموقراطي، وحزبنا اعتبر دائما أن الديموقراطية هي المعبر الأساسي لولوج طريق التنمية الشاملة والقضاء على أسباب التخلف والفقر والبطالة وانسداد أفاق الأمل. ولذلك فقد ركز كل مشاركته في استحقاقات شتنبر الماضي على هذه الأسس وساهم بكل صدق وإخلاص لأن تكون تلك الانتخابات لحظة قطيعة مع سلوكات الماضي لتحقيق الديموقراطية الكاملة وتدعيم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وقد أعرب الجميع عن ارتياحه على العموم للظروف والشروط التي جرت فيها الانتخابات واعتبرت نتائجها لأول مرة معبرة عن إرادة الناخبين، وحزبنا يعتز بالثقة التي حظي بها، بتجاوب جماهير الشعب المغربي معه في استحقاق 27 شتنبر الذي بوأه مرتبة في طليعة القوى السياسية بالبلاد، بعد أن ظل مستهدفا بالتزوير و مخططات التحجيم خلال الاستحقاقات الانتخابية السالفة دون أن ينال

ذلك من قوته الحقيقية ومن تجدره في وجدان الشعب وتمسكه بالنضال الديموقراطي .

إن حزبنا لم يتردد في تحمل مسؤولياته لمواصلة معركة التغيير التي ساهم في إرسائها في حكومة التناوب التوافقي ، فبرنامجه الانتخابي الذي تبلور كاستراتيجية متكاملة متميزة بالواقعية وبقابلية التنفيذ يتوجه نحو هدف أساسي هو إعادة الثقة والأمل لكل الشرائح الاجتماعية وللفاعلين الاقتصاديين.

وبداية نعبر عن ارتياحنا ونحن نقف على الالتزامات والخطوط العريضة التي تقدمتم بها والتي تؤكد وجود إرادة قوية على السير بعزم وثبات في طريق التدبير الحديث لخدمة مشروع المجتمع الديموقراطي الحداثي لإجراء التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تستجيب لانتظارات الشعب المغربي، وحددتم الهدف من هذا المشروع في وضع الإنسان المغربي وكرامته وحقوقه ورفاهيته في قلب الانشغالات والسياسات العمومية حتى تعطي للمواطنة حقها ويستبعد كل أشكال الإقصاء ويغذي الأمل ويعمل على تعبئة الطاقات ويحد من الانتظارية واليأس ويكافئ المجهود والاستحقاق ويحفز الابتكار وهو ما يندرج في صلب برنامج حزب الاستقلال .

لقد ارتفعت بعض الأقلام والأصوات تتساءل عن مدى قدرة الحكومة على تنفيذ الالتزامات التي أعلنت عنها في تصريحها، ونحن على يقين أنكم كما نجحتم مع حكومة التناوب التوافقي في إجراء الانتخابات التشريعية في جو من الشفافية والنزاهة ، ستنجحون وأعضاء الحكومة في إنجاز ما التزمتم به في هذا التصريح الذي يتميز بالدقة والوضوح في الأسلوب والمضمون لدرجة يمكن أن نقول معها أنه يشكل تصريحا وخطة اقتصادية في ذات الوقت بأهداف محددة في النوعية والزمان والمكان . ويكفي الإشارة في هذا الصدد إلى أن البرنامج تضمن ما يناهز 45 عنوانا إجرائيا كبيرا تمس كل المناحي، وأن ثلث هذه العناوين بمثابة تدابير مرقمة ومحددة في الزمن .

وفي هذا الصدد نسجل اهتمامكم بتطوير البنيات التحتية والفوقية:(الموانئ، والطرق السيارة، السكك الحديدية، تقليص أجل تعميم الكهرباء القروية إلى سنة 2007 بدلا من 2010 ، رفع توفير الماء الشروب في القرى من 50 في المائة سنة 2002 إلى 90 في المائة عند نهاية 2007 عوض 2010 ، الرفع من نسبة الطرق القروية لتصل إلى 1500 كلم سنويا عوض ألف كلم المسجلة انطلاقا من البرنامج الوطني للطرق القروية) .

ومن أجل ضخ دماء جديدة في شريان الاقتصاد الوطني التزمتم بإحداث صندوق لتأهيل المقاولة وتفعيل صناديق الضمان المالية المتوفرة وتحريك رؤوس أموال المخاطرة، والعمل على استقطاب 10 ملايين سائح ابتداء من العقد المقبل، وبلوغ هدف إنجاز 100 ألف سكن اجتماعي على المدى المتوسط ، ومضاعفة وثيرة التكوين المهني سيستفيد منه 400 ألف شابة وشاب خلال الفترة الخماسية ، وتطوير برنامج التكوين من أجل الاندماج، وتوفير ما يقارب من 120 ألف منصب شغل في القطاع العام والخاص باعتماد التقاعد النسبي، وتعميم التعليم الابتدائي في أفق 2008، والسعي إلى تحقيق هدف وصول 60 في المائة من التلاميذ إلى مستوى الباكالوريا .

إن كل هذه المشاريع تشكل في رأينا دفعة قوية للنهوض بالاقتصاد المغربي ورفع الركود الذي يمس عددا من القطاعات الأساسية ويعطل التنمية المنشودة، لا سيما وأن الحكومة ستكون قد أمنت مصادر التمويل وإلا لما كانت قد ضمنتها التصريح الحكومي .

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، إننا نشاطركم الرأي في كون بناء الاقتصاد العصري والقوي القادر على رفع تحديات المنافسة ، هو الذي يرتكز على تقوية وتحديث الشبكات الكبرى للبنيات الأساسية وتأهيل المقاولة وخاصة الصغرى والمتوسطة وتحديث أنظمة آليات الإنتاج وتحسين ظروف الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال وتشجيع الصادرات وإعادة النظر في النظام الجبائي لجعله أكثر عدالة والاهتمام بإصلاح الجبايات المحلية وإعادة هيكلة القطاع المالي وتطوير قنوات التمويل بإعادة تنشيط الأسواق المالية وقنوات الادخار المؤسساتي وتشخيص وضعية البورصة لتحريك المعاملات، ومضاعفة الجهود في مجال الخوصصة وإعادة هيكلة وتقويم المؤسسات العمومية ، وتوظيف مساهمات صندوق الحسن الثاني في الاستثمار وجلب الأموال وتفعيل دور ونشاط المراكز الجهوية للاستثمار واتخاذ تدابير لصالح إدماج الصناعة التقليدية وتوحيد إطار هيئات وإنعاش الاستثمار والتصدير، وتأهيل فروع الاقتصاد الفلاحي، ونهج سياسة مائية جديدة، والمحافظة على الثروة الغابوية وتنميتها ومحاربة التصحر.. وأنتم واعون بدون شك بأن هذه الاختيارات الكبرى رهينة بتوفير المناخ السياسي والاجتماعي الملائم، ولذلك فنحن نسجل أيضا التزامكم بمواصلة الإصلاحات واتخاذ التدابير الكفيلة بصيانة كرامة المواطن وحفظ حقوقه وحرياته وتأمين ممارستها الفعلية، وكذا التزامكم بمواصلة إصلاح القضاء وإصلاح وتحديث مراكز الاعتقال وتحسين أوضاع السجناء والاهتمام أكثر بتوفير شروط الأمن من الطمأنينة للمواطنين .

وقد لمسنا كذلك وعيكم بأن تجاوز العجز المسجل في التشغيل يرتبط بتنمية الاستثمار وإصلاح نظام التربية والتأهيل والتكوين وتطوير برنامج التكوين من أجل الإدماج وإقامة علاقة تفاهم بين الحكومة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين وتوفير المناخ الضروري لاستقطاب رؤوس الأموال. وقد أعلنتم عن عزم الحكومة إعادة تحديد مهام القطاعات العامة على ضوء الدور الجديد للدولة وذلك بالاقتصار على الوظائف الأساسية من تأطير وتنظيم وتوجيه ومراقبة . وأكدتم مواصلة ورش تخليق الحياة العامة ومحاربة الرشوة وتبسيط المساطر وحذف كل التعقيدات الإدارية .

ولتحقيق هذه الغاية ينبغي في رأينا أن تتخذ التدابير المعلنة في التصريح الحكومي في إطار عدد من التوجهات والآليات نذكر منها:

1- بناء الإقلاع الاقتصادي على قاعدة تشجيع المبادرة الخاصة وإنعاش الاستثمار لخلق المزيد من فرص الشغل .

2- إبرام برامج تعاقدية مع القطاعات الأكثر تنافسية وتوفيرا للعمل وإنتاجا وهي الصناعات الغذائية والمنتوجات البحرية والصناعات التقليدية والكهربائية والتقنيات الجديدة للإعلام .إضافة إلى تعبئة الجهود وتوفير الشروط اللازمة لإنجاح البرنامج التعاقدي مع كل من قطاع السياحة والنسيج .

3- اعتماد تدابير استثنائية لتأهيل المقاولة المغربية وسياسة قوية لتطوير الصادرات.

4- نهج معاملة خاصة ومتميزة للمقاولات الصغرى والمتوسطة .

5- تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية ، وذلك بتأهيل بشري مستمر للأطر الديبلوماسية في المجال الاقتصادي وإحداث مراكز الاشعاع الاقتصادي على مستوى أهم السفارات، لكسب أسواق جديدة وجلب الاستثمار .

6- مراجعة نظام القروض في اتجاه دفع المؤسسات المالية نحو القيام بدور تنموي عوض الاكتفاء بمهام ائتمانية تنطوي على نوع من الضغط على المستثمرين .

7- تكييف النظام الضريبي مع مقتضيات التنمية من خلال تدعيم الإقلاع الاقتصادي والتوزيع العادل للثروة وذلك عبر تدابير من قبيل :

- تحديد جديد للضريبة على الشركات حسب الحجم وإدراج نسبة جديدة من الضريبة على الدخل يتم تحديدها في 40 في المائة لصالح مستوى الدخل بين 60 و120 ألف درهم والرفع من سقف الإعفاء الحالي إلى مستوى يضمن :

- الإعفاء الكامل للحد الأدنى للأجر من الضريبة العامة على الدخل

- مراجعة نسب الضريبة على القيمة المضافة .

- توسيع مجال الإعفاءات بالنظر لمردوديتها كما هو الشأن بالنسبة لقطاع البناء .

- إعادة النظر في الباتانتا، والضريبة على الأرباح العقارية التي أصبحت في الواقع بمثابة عائق إداري أمام المستثمر ينتصب عند البيع والشراء، حيث تؤدي المنازعة الإدارية إلى إجراءات معقدة .

وفي رأينا من الأفضل اعتماد مرجعية سنوية للأثمنة حسب المناطق الأمر الذي سيسهم في تسريع المسطرة وتفادي تجميد المعاملات وتعقيد انتقال الأموال .

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، السيدات والسادة الوزراء والمستشارين، يعتبر حزب الاستقلال أن البناء قطاع واعد وأساسي لتحقيق الإقلاع الاقتصادي ولذلك فقد اقترح البرنامج الانتخابي للحزب خطة استعجالية للنهوض بهذا القطاع تقوم على :

1- وضع برنامج تعاقدي بين الدولة والقطاع الخاص لتجديد حيوية البناء .

2- إحداث مدن جديدة متوسطة وصغيرة، ووضع العقار التابع للدولة رهن إشارة القطاعين العام والخاص بأثمان مناسبة .

3- فتح مجالات جديدة للاستثمار في البناء كتشييد محطات سياحية ومناطق صناعية ومجمعات تكنولوجية محورية وقرى للصيد وفضاءات للصناعة التقليدية .

4- تعبئة جميع الفاعلين في قطاع البناء لتحقيق مشروع (بيت لكل أسرة) .

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول إننا نسجل بارتياح الإصلاح الكبير الذي جاء به البرنامج الحكومي والمتمثل في تجميع الرصيد العقاري المشتت بين عدة جهات وإن من شأن هذا الإجراء أن يمكن الحكومة من التحكم في الرصيد العقاري يشكل عنصرا فاعلا سيساهم من خلاله في تنفيذ مشروعها المهم في ميدان السكن وتوفير المناطق الصناعية والسياحية بأثمان مشجعة ، مع التذكير أن هذا الإجراء طالب به الحزب وكان قد ضمنه في برامجه في كل الاستحقاقات الانتخابية السابقة .

إن قوانين التعمير في منظورنا يجب أن تكون حية ومتحركة وخاضعة للتقييم بشكل دوري كل ستة سنوات مع نهاية ولاية المجالس الجماعية ، وذلك بهدف تبسيط المساطر، وتغيير التصاميم والتهيئات وتفادي التعقيد والبيروقراطية التي يتسبب فيها تداخل الاختصاص بين أجهزة الداخلية والتعمير .

إن هذا التقييم الدوري من شأنه أن يتيح بشكل علمي ومدروس إمكانية إعادة النظر في المدارات الحضرية لتوسيعها عند الاقتضاء، وقد أشار التصريح الحكومي إلى الخصاص المتراكم في القطاع السكني ، ونحن نلاحظ أن تعقيدات الإدارة والمساطر هي التي تساهم إلى حد كبير في ظاهرة خطيرة يقف عليها الجميع حيث إن عددا كبيرا من المدن أضحت لا هي بمراكز حضرية ولا هي بقرى وأصبحنا أمام تجمعات سكنية مشوهة تفتقد لكل مظاهر الحياة الكريمة .

وفي هذا السياق ننتهز فرصة هذه المناقشة لننبه إلى ضرورة الإسراع في برامج التجهيزات التحتية وتحسينها لا سيما في المناطق المهددة كما هو الشأن على سبيل المثال في الأماكن التي تتركز فيها الأنشطة الصناعية والطاقية والتحويلية والمركبات الكيماوية من أجل المحافظة أولا، على أمننا الاقتصادي وتجنيب قطاعات حيوية من العطل والضرر الذي من شأنه أن يوقف عدة نشطة تشكل جزءا مهما من عصب الاقتصاد الوطني، والدليل الواضح ما عرفته بالأمس مدينة المحمدية، التي

يجب اعتبارها الآن مدينة منكوبة، فقد غمرت مياه الفيضانات جل أحياء هذه المدينة، وألحقت أضرارا بالممتلكات وبساكنتها حيث أدت إلى انقطاع التيار الكهربائي، وعزلت عدة أحياء عن بعضها البعض الأمر الذي يوجب في نظرنا على الحكومة الإسراع في بناء سد إضافي إلى جانب سد واد المالح ليتم التحكم في هذه الكوارث الطبيعية التي تعرفها المدينة كلما تساقطت الأمطار بغزارة، ولم يقتصر الأمر على الأضرار الناجمة عن الفيضانات بل عرفت كذلك كارثة أخرى تسبب فيها اشتعال النار في شركة لاسامير محطة تكرير النفط التي تزود المغرب بالنفط بعد تكريره وكذلك المؤسسة التي تنتج الغاز، ولولا الجهود التي بذلت لكانت الكارثة أعظم ومخاطرها أكبر، فلابد في نظرنا أن تتخذ الحكومة سياسة واضحة فيما يتعلق بالإجراءات الوقائية المطلوبة والضرورية في مثل هذه المنشآت والتي تؤثر إضافة إلى المخاطر السابقة الذكر على البيئة والمواطنين عموما لذا نطلب من الحكومة التدخل باستعجال لمعالجة هذه الكارثة التي عرفتها هذه المدينة للتخفيف عن السكان من الأضرار التي لحقت بهم ونسجل في هذا الصدد العناية الفائقة التي أولاها جلالة الملك لهذا الموضوع.

السيد الوزير الأول، لقد أوليتم في برنامجكم مكانة خاصة لموضوع الأمن وطمأنينة المواطن واعتبرتم عن حق، أنه قاعدة أساسية لبناء أي مجتمع ديموقراطي متطور ذلك أن أهم ما ينتظره المواطن من الدولة هو أن تضمن له الأمن لنفسه ولممتلكاته ولأسرته وبعبارة أعم لكل أفراد المجتمع، ونحن على يقين بأن هذا الاهتمام في برنامج الحكومة بالقضية الأمنية بعيد كل البعد عن تلك التنظيرات والممارسات السالفة التي كان محركها الأساسي هو هاجس الأمن بمعناه الضيق.

إن القطيعة مع هذا المفهوم بدأت تظهر بشكل جلي في الإرادة التي عبر عنها الجميع في بناء دولة الحق والقانون، بطي ملفات المختطفين والمغتربين والمعتقلين السياسيين، وتفعيل مبادئ حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، وفرض احترام القانون وتخليق الحياة السياسية وبالمفهوم الجديد للسلطة الذي أكد عليه جلالة الملك محمد السادس.

السيد الرئيس، أبدى تصريح الحكومة اهتماما بدعم المجالس المحلية وهو دعم يتجلى من جهة في التزامها بمراجعة الجبايات المحلية وكذلك وبصفة أساسية في التجاوب مع المشاكل الكبرى التي تعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي فسياسة القرب التي بلورها التصريح تقوم على منظور الاقتراب من الحاجيات اليومية للمواطن، ومن ذلك على سبيل المثال إدراك أهمية مشكل النقل الحضري ووضعية الوكالات المستقلة التي تدير هذا المرفق الاجتماعي الذي له ارتباط وثيق بالطبقة الشغيلة والطلبة على الخصوص وبسائر المواطنين ذوي الدخل المحدود على العموم الذين لا يمكنهم الاستغناء عن استعمال هذه الوسيلة في حياتهم اليومية. وقد التزمتم في هذا الإطار بإعادة هيكلة النقل الحضري، وإيجاد حل المشاكل المزمنة للوكالات وفي مقدمتها مشاكل التمويل وتأزم الوضعية المالية لبعض هذه الوكالات كما هو الأمر في الرباط والدار البيضاء وكبريات المدن. تحسين شروط وطرق عمل الشركات ذات الامتياز وإحداث مرفق عصري للنقل العمومي.

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، يبدو أن الالتزام بإجراء الاستحقاقات الانتخابية في مواعيدها قد أصبح مكسبا لا رجعة فيه، وعلى هذا الأساس فإن موعد الانتخابات الجماعية، هو منتصف 2003 وهذا يقتضي من الحكومة التعجيل بعرض القوانين التي أشار إليها تصريحكم في هذه الدورة، تلافيا لنفس الضغط الذي كانت بكل أسف تدرس فيه القوانين الانتخابية، فمصادقة البرلمان في الدورة الماضية على الميثاق الجماعي الجديد يقتضي أن تسارع الحكومة بتقديم التعديلات التي تفرضها المقتضيات الجديدة، ولا سيما بالنسبة لمدونة الانتخابات فيما يخص نمط الاقتراع وما يرافقه من ملائمة للقواعد الانتخابية.

كما أن الأسبقية يجب أن تكون لوضع التقطيع الانتخابي الجديد لاسيما وأن هناك معطيات تتعلق بمجالس المدن والمقاطعات ومن الواجب أن يكون الجميع على اطلاع في الوقت المناسب على مضمون هذا التقطيع لاستيعاب كل التحولات الواردة في الميثاق الجماعي الذي أتى بحمولة قوية من أجل الدفع بالدور الأساسي للجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية.

ولا نحتاج أن نؤكد من جديد أهمية الالتزام بإصلاح الجباية المحلية فبدون توفير وسائل التمويل للمشاريع الجماعية تبقى المجالس قاصرة عن القيام بالدور المنوط بها.

ونحن نسجل بارتياح ونذكر بتعليمات الرسالة الملكية التي أبرزت وأسندت دورا كبيرا للولاة في إطار تشجيع اللامركزية واللاتمركز من خلال تحويل اختصاصات السلطة المركزية من أجل تليين مفهوم الوصاية وتخفيف الآجال التي كانت تقتضي القوانين التقيد بها.

على الحكومة إذا أن تعجل بعرض مدونة الانتخابات حتى يتفق ويساهم الجميع من خلال البرلمان في إقرار نمط الاقتراع الجماعي الذي نتطلع أن يكون باللائحة حتى نجعل الأحزاب تقوم بدورها حسب ما هو منصوص عليه في الفصل 3 من الدستور.

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، السيدات والسادة الوزراء والمستشارين،

لقد اعتبرتم التنمية القروية أحد عناصر سياسة القرب التي تعتزمون اعتمادها، وفي منظورنا فإن العالم القروي راكم من الإهمال والحيف ما جعله يصل اليوم إلى مستويات عالية من الفقر والبطالة والأمية والعزلة، وذلك ما يحتم أن ترصد الحكومة على وجه الاستعجال كل الوسائل الكفيلة بإنصاف الساكنة القروية وإعادة الاعتبار لها وذلك بسن سياسة فلاحية جديدة على مستوى الإنتاج

والتأطير وتربية المواشي والتشجير والفلاحة التصديرية وتفويت الأراضي بالأسبقية للمهندسين الفلاحيين المعطلين وتأهيل التعاونيات . وبالموازاة مع ذلك فإن تدبير المجال القروي يتطلب إحداث أقطاب محلية للتنمية المندمجة وتسريع إنجاز البنيات التحتية الأساسية التي سجلنا بارتياح التزامكم بها وكذا بإقرار برنامج التشجير الغابوي ومحاربة التصحر وتلوث المياه.

السيد الرئيس، إن التماسك الإجتماعي شرط أساسي لضمان تعبئة كل طاقات الشعب المغربي من أجل ربح رهان التنمية الشاملة وقد عبرتم – السيد الوزير الأول- عن أملكم في انخراط كل القوى الحية الاقتصادية والاجتماعية بثقة وأمانة لإنجاح برنامجكم، ونحن نعتبر أن هذا الانخراط سيكون قويا كلما دلت الممارسة الحكومية على إرادة سياسة للقضاء على كل مظاهر الفقر والإقصاء والأمية .

ويجب أن تحيط هذه السياسة الإرادية في رأينا، بالقضايا المحورية التالية :

- تقوية دور المرأة في جميع الميادين .
- تقوية دور الشباب في المجتمع وتفعيل القطاع الرياضي
- تقوية وتطوير البرامج والخدمات الصحية والمضي بحزم في تنفيذ التغطية الصحية لتشمل كل الفئات من ضمنها الصناع والعاملون في قطاع الصناعة التقليدية .
- نهج سياسة وطنية مندمجة لمحاربة الإقصاء الاجتماعي والنهوض بالأقاليم النائية وخلق وكالة لتنمية الأقاليم الجنوبية الشرقية .
- رفع وتيرة برنامج محاربة الأمية .
- تحسين حالة الفئات التي تعاني من أوضاع خاصة كالمقاومين والمتقاعدين وكبار السن والأرامل والمعاقين .
- تقوية القدرة الشرائية للمواطنين .

السيد الوزير الأول، لقد أعدتم في هيكلة الحكومة الاعتبار للجالية المغربية بالخارج لما خصصتم لها وزارة تعنى بقضاياها وتعكس العطف الخاص الذي ما فتئ يبديه تجاهها جلالة الملك محمد السادس نصره الله ، وهو ما كان له أثر كبير في نفوس المواطنين الذين يزدادون ارتباطا بوطنهم وكثيرا منهم لا يتردد في المساهمة في الاقتصاد المغربي حيث ترتفع تحويلاتهم باضطراد .

وبالمقابل فعلى الحكومة أن تضاعف الجهود لتقريب القنصليات من جالياتنا في بلدان المهجر وتدعم ربط الاتصال الثقافي، وتقوي من تدخلاتها لمتابعة أحوالها والدفاع عن حقوقها أمام الجهات المختصة في البلدان المضيفة .

إننا في حزب الاستقلال نؤكد من جديد حق هذه الفئة في المشاركة في الانتخابات التشريعية، ويلتزم على العمل بقوة من أجل :

1- إعطاء الحق الانتخابي للقاطنين بالخارج من مواطنينا .
2- إحداث مجلس أعلى استشاري لهم .
3- تجنيد كل الوسائل السياسية والقانونية للدفاع عن مصالح المغرب والمغاربة في الخارج .
4- إحداث بعثة ثقافية مغربية في المراكز الكبرى لتجمع جاليتنا في المهجر .

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، السيدات والسادة الوزراء والمستشارين،إن إصلاح القضاء والإدارة والتعليم والمجال السمعي البصري يندرج في منظور البرنامج الحكومي في إطار تأهيل النسيج الاقتصادي والوطني ونحن في حزب الاستقلال اعتبرنا دائما أن تحقيق إصلاحات هيكلية في هذه المجالات شرط مواكب لإنجاح الاستراتيجية الاقتصادية . إن دور العدالة النزيهة يقتضي توفير الموارد البشرية والإمكانيات المادية عن طريق إعطاء الاعتبار لرجال القضاء وتحسين أوضاعهم من أجل تحصينهم من كل الانزلاق وتفعيل المراقبة والتفتيش، ونهج التكوين المتجدد والمستمر والإصغاء للمسؤولين عن المحاكم حتى لا يكون هناك أي إصلاح فوقي معزول، ونحن نسجل بإيجاب شعوركم بمآسي السجون حيث أشرتم إلى عزم الحكومة على إصلاح وتحديث مراكز الاعتقال وتحسين أوضاع السجناء وصيانة كرامتهم وتأهيلهم وإعادة إدماجهم، مما يعني إدراككم لضرورة سن سياسة جنائية جديدة ندعو أن يرافقها ضبط دقيق للوضع في الاعتقال الاحتياطي مادام القانون يجعل منه تدبيرا استثنائيا وتوسيع الاستفادة من العفو وتفعيل مقتضيات منح السراح المؤقت . ونعتقد أن من شأن ذلك في ذات الوقت ضمان احترام القانون والتمكين من التغلب على مشكل الاكتظاظ بجعل السجن يقوم بدوره كمؤسسة متطورة وحديثة تأخذ قبل كل شيء بمفاهيم التربية والإصلاح .

لقد بذلت حكومة التناوب-التوافقي جهودا واضحة لمصالحة الإدارة مع المستعملين لخدماتها، ويتجلى ذلك على مستويين التنظيمي والتشريعي، ونحن نعتقد أن قانون تعليل القرارات الإدارية الذي تمت المصادقة عليه في الدورة التشريعية الماضية، واحد من أسس إصلاح الإدارة، وينتظر أن يقوم القضاء الإداري بدور أساسي في تفعليه والإسهام مباشرة في ترسيخ دولة الحق والقانون . لقد سجلنا الالتزامات المهمة التي أعلن عنها التصريح الحكومي في موضوع تبسيط المساطر والقضاء على التعقيدات الإدارية بخصوص الوثائق وكذا بمواصلة أوراش تصحيح أخلاقيات المرفق العام، ومحاربة الرشوة والمحسوبية .ونحن ندعو من جديد لتفعيل وتتميم ظهير 1952 المتعلق بالتصريح بالممتلكات، كما نؤكد على أهمية إصلاح منظومة الأجور والامتيازات غير المعقولة .

ونسجل بإيجاب العزم على اعتماد التقاعد الإرادي النسبي المبكر الذي من شأنه فتح آفاق العمل أمام 120 شاب .

ونؤكد ارتياحنا لعزم الحكومة على الاستمرار في التوجه نحو تحديث وعقلنة عمل وأجهزة الإدارة المغربية لتكون في مستوى الرهانات الاقتصادية والاجتماعية المعلنة .

وفي هذا السياق لا بد من التأكيد على ضرورة مضاعفة الجهود لتسريع وتيرة المشاريع القانونية على مستوى الأمانة العامة للحكومة حتى تسير بنفس السرعة التي تقتضيها الإصلاحات المبرمجة.

السيد الرئيس، إننا ننتظر من وسائل الإعلام الوطنية وأجهزة التربية والأسرة أن تلعب دورها في تقوية الشخصية الوطنية المتميزة التي تجعل المواطن متشبثا بثقافته وأصالته في فضاء الحرية المسؤولة المبدعة والبناءة، بهذه الروح نتطلع إلى تحرير المشهد الإعلامي متأكدين أن الحكومة ستعمل على حماية الحريات وفي طليعتها حريات الصحافة والتعبير والرأي، لا سيما وأنها التزمت بمواصلة وتسريع تطبيق الإصلاحات التي تهم مختلف وسائل المشهد الإعلامي وفي مقدمتها تفعيل الظهير المحدث للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري .

السيد الرئيس،السيد الوزير الأول، لقد لمسنا وعيا كاملا بالجهد الديبلوماسي المطلوب لخدمة مصالح بلادنا في علاقتها بالعالم، كما سجلنا المكانة التي تحرص الحكومة على ترسيخها للمغرب في بعده العربي الإسلامي والمغاربي الإفريقي، والالتزام الذي ظل دائما يميز انخراط بلادنا في الدفاع عن قضايا السلم والأمن والمشروعية وفي طليعتها الدعم المطلق للقضية الفلسطينية ومساندة العراق الشقيق لرفع معاناة الحصار الجائر المضروب عليه.وتظهر العناية التي تلتزم الحكومة بها في ملف علاقتنا الأورومتوسطية ومع باقي بلدان أمريكا وآسيا عمق الاقتناع بأهمية التعاون الدولي ولاسيما ضرورة تطوير شراكتنا مع أوربا وتدعيم الديبلوماسية التقليدية بالديبلوماسية الاقتصادية على نحو ما سبق أن أشرنا إليه .

السيد الرئيس، لقد أبدت الحكومة في تصريحها عزمها على التعاون المطلق وفقا لأحكام الدستور مع المؤسسة التشريعية . ونحن من موقع الأغلبية إذ نعتز بهذا العزم نؤكد على تشبثنا بالحوار والتشاور وبضرورة الإصغاء إلى البرلمانيين ومن خلالهم لحاجيات المواطنين، وعدم التعامل مع الأغلبية كمجرد رقم انتخابي يستعمل عند التصويت.فبذلك نضمن حسن التعاون بين السلطتين وندفع بالنواب والمستشارين إلى المساهمة والحضور الفعال والمتواصل في مواكبة أشغال البرلمان سواء في اللجان أو الجلسات العامة لتطوير الممارسة البرلمانية . وفي هذا الصدد نسجل بارتياح ما جاء في التصريح الحكومي من عزم على إقامة علاقة احترام وتشاور وحوار دائم مع المعارضة البرلمانية.

وفي السياق ذاته لابد أن نستحضر موضوع الاستقلال المالي للبرلمان المعمول به في كل برلمانات العالم . والذي يعني في رأينا تجسيما فعليا للفصل بين السلط، وتقديرا لقيمة التدبير المضبوط .والمسؤول الذي يتعين على البرلمان ممارسته في تسييره المالي بعيدا عن أية وصاية حكومية أو تحكم للسلطة التنفيذية قد تكون له آثار سلبية على مفهوم الفصل بين السلط وبالتالي على الممارسة البرلمانية في مهام الرقابة والتشريع على السواء .

ومن جانب آخر يجدر التنبيه إلى الدور المتزايد الذي تحظى به الديبلوماسية البرلمانية والذي يقتضي تنسيقا مستمرا مع الحكومة وأيضا توفير الوسائل لتسهيل مهمة البرلمانيين وهو ما يتطلب متابعة الجهود والتكامل والتعامل مع مكونات المجتمع المدني وبالأخص في الفضاء الأورومتوسطي والفضاء الأمريكي اللاتيني والأسيوي .

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، السيدات والسادة الوزراء والمستشارين،

يرتكز التصريح الحكومي على ثوابت ومقدسات البلاد المتمثلة في الإسلام والملكية الدستورية والوحدة الترابية التي نسجل بارتياح عزم الحكومة على مواصلة ترسيخها بتفعيل وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية للرفع من مستوى عيش المواطن .

ويقوم البرنامج كذلك على أساس ترسيخ الحريات والديموقراطية واحترام حقوق الإنسان ويتشبث بمكونات ثقافتنا وشخصيتنا التي تعتبر الأمازيغية أهم عناصرها الرئيسية .

وهذه ثوابت لا اختلاف فيها يلتزم الجميع بدعمها وترسيخها، ونحن في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نعتقد بقوة أن دعم وترسيخ الثوابت الوطنية يمر أساسا عبر تقوية المجتمع وتحقيق التنمية والرفع من مستوى معيشة المواطنين وتوفير الكرامة لهم .

فكلما تقوى عود اقتصادنا الوطني كلما كنا أقدر على توطيد وحدة البلاد، وتحقيق التعبئة الشاملة ينبني على مدى رضى المواطنين على سير المرافق العامة وعلى التدبير الحكومي للملفات الكبرى التي تشكل انشغالات الشعب وفي مقدمتها محاربة الفقر والبطالة والأمية والتكوين المرتبط بسوق الشغل وباستراتيجية التنمية الاقتصادية .

إننا في الفريق الاستقلالي نؤكد على احترامنا لارتباطنا الدائم مع مواطنينا في كل الدوائر والهيئات الناخبة في كل جهات الوطن شعورا منا بجسامة المسؤولية البرلمانية والحكومية نستحضر الكلمة السامية لجلالة الملك عند افتتاح هذه السنة التشريعية عندما قال جلالته : " إن ما نتوخاه من إعادة الاعتبار للمؤسسة البرلمانية يتطلب منكم

عملا دؤوبا ليس داخل القبة البرلمانية من أجل أداء مهامكم الدستورية فحسب، بل الالتزام أيضا بالقرب من مغرب الأعماق..." إلا أن يقول جلالته :" ضمن ممارسة برلمانية خلاقة بعيدة عن المزايدات الفارغة والمجادلات العقيمة التي لن تشغل عاطلا، أو تعلم أميا، أو تنصف مظلوما أو تصون كرامة محروم".

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، إن حزب الاستقلال الذي ساهم في صياغة برنامج هذه الحكومة والذي جاء متضمنا في هذا التصريح قد عبر عن إرادة قوية في إنجاح المشروع المجتمعي الحداثي الديمقراطي لإجراء التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .سيجند كل قواعده وكل مناضليه لإنجاحه، وما مشاركة نخبة من الأطر ذات الكفاءة العليا والتجربة المحنكة في تحمل مسؤولية قطاعات وازنة وأساسية في العمل الحكومي، إلا الدليل القاطع على دعمنا وتأييدنا لهذا البرنامج الحكومي .

نتمنى لكم سيادة الوزير الأول ولأعضاء حكومتكم التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار . الكلمة الآن للسيد المستشار سعيد التادلاوي رئيس الفريق الديمقراطي فليتفضل .

المستشار السيد سعيد التادلاوي:

بسم الله الرحمان الرحيم

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الديمقراطي لمناقشة التصريح الحكومي الذي تقدم به السيد الوزير الأول أمام مجلسنا الموقر .

ولقد سجلنا كما سجل الرأي العام المغربي الانتظار الطويل، لتشكيل الحكومة الحالية والتي لم تخرج عن سابقتها، سواء على مستوى الحقائب الوزارية أو الهيكلة، حيث انتهت هي الأخرى بتسع وثلاثين وزيرا أو كاتبا للدولة هيمن على اختيارهم إرضاء التحالفات الحزبية، والضغوطات الممارسة على القيادات الحزبية لاستوزار ذوي القربى، أو من يعتبرون أن مثل هذه المناصب هي إرث لهم دون سواهم .

لقد كان الشعب المغربي يتطلع بآمال عريضة إلى نتائج اقتراع 27 شتنبر الماضي، الذي شكل محطة هامة في المسلسل الديمقراطي ببلادنا، حيث كان العزم وطيدا لدى عاهل البلاد جلالة الملك محمد السادس نصره الله ومعه الشعب المغربي، على إجراء انتخابات نزيهة وشفافة تترجم بصدق إرادة الملك والشعب، حيث سجلت بلادنا انتصارا ديمقراطيا حولت أنظار العالم إلى تجربتنا، واعتبرها تقدما في إرساء قواعد الديمقراطية على أسس متينة، من شأنها أن تفتح آفاقا واعدة لدولة المؤسسات .

إلا أن الرياح تجري بما لا تشتهي السفن، حيث سرعان ما تبين أن الإشارات القوية لجلالة الملك، الهادفة إلى الحداثة وتجاوز رواسب سلبيات الماضي، لم تلق ترجمتها على أرض الواقع، حيث لاحظنا وبأسف عميق كيف طفت الصراعات داخل الهيئات المتحالفة من جهة وداخل جل الهيئات السياسية نفسها، لا بسبب خلافات حول برنامج أو مبادئ معينة، بقدر ما كانت صراعات للفوز بحصة الأسد في الحقائب الوزارية، أو القفز على القطاعات الهامة للهيكلة الحكومية، أو إرضاء لأفراد أو جماعات ذات النفوذ الاقتصادي والاجتماعي، إنه العبث الذي من شأنه أن يضيع مرة أخرى الفرصة على بلادنا التي لم يعد لديها الوقت الذي ستهدره في الصراعات الحزبية الفارغة، وهيمنة النخبة التي تعاقبت على الحكومات في البلاد منذ عقود، دون أن تحقق أي دور إيجابي في تقدم البلاد وازدهارها .

هنا لابد أن نستحضر التوجيهات الملكية السامية الواردة في الخطاب الذي افتتح به جلالة الملك محمد السادس نصره الله، الدورة الخريفية الأخيرة لمجلسنا الموقر، حيث قال حفظه الله:

"... فأنتم مطالبون بالعمل الجدي، وباستخلاص العبرة من الحملة الانتخابية التي جعلتكم تقفون على انتظارات المواطنين الذين يتطلعون لحلول ملموسة لمشاكلهم الواقعية الأساسية... " انتهى كلام صاحب الجلالة .

أجل، إن التوجيهات الملكية السامية لمست بدقة، موطن الضعف في الخطاب السياسي للهيئات التي اعتمدت على شعارات براقة لإيهام

المواطن أنها تملك القدرة على حل كل ما استعصى من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لمجرد توليها مقاليد السلطة .

وهاهي الحكومة مرة أخرى أمام امتحان عسير على غرار سابقتها. فكيف لحكومة هيمن على تركيبتها هاجس الترضيات الحزبية أن تكون بديلا لحكومة فاشلة بالرغم من جميع أشكال الدعم التي كانت تتوفر عليه والجو التوافقي الذي كان يسود خلال ولايتها ؟

إن غياب التجانس في المرجعيات الحزبية لمكونات هذه الحكومة، وإقحام عناصر تيقنوقراطية ضمن تركيبتها، يجعلنا نتخوف على مصير أوراش الإصلاحات الكبرى، التي لازال الشعب المغربي ينتظرها وعلى أكثر من صعيد.

وفي المجال الاقتصادي والاجتماعي بصفة خاصة، للتصدي لمعضلة البطالة والفقر والسكن العشوائي والأمية وما ينتج عنها من أشكال الانحراف في مجتمعنا، وهو ما

ركز عليه جلالة الملك محمد السادس نصره الله في الخطاب الذي افتتح به جلالته الدورة البرلمانية الأخيرة .

سيدي الرئيس المحترم، السادة الوزراء المحترمين، إخواني المستشارين المحترمين،

إن البرنامج الحكومي الذي تفضل السيد الوزير الأول بتقديمه أمام مجلسنا الموقر يوم الخميس الماضي، لم يخرج عن نسق البرامج السابقة التي قدمتها حكومة التناوب حيث يتسم هو الآخر بالأدبيات المعهودة التي تحيل إلى وعود وترتكز على نوايا دون إيضاح الوسائل والآليات التي ستمكنها من إنجاز الاوراش الكبرى التي تتطلب السرعة والدقة في الإنجاز .

وفي هذه المرحلة فإننا في موقعنا كمعارضة بناءة، لايمكن أن نصدر أحكاما مسبقة على البرنامج الحكومي بالرغم من التخوفات التي سبقت الإشارة إليها والتي تميز التركيبة الحكومية الحالية .

ومن خلال قراءة مضمون البرنامج الحكومي ، يمكن الإشارة الى أننا لا نختلف عن باقي المكونات السياسية فيما يتعلق بالمرجعية والمبادئ والاختيارات التي تضمنها المشروع، حيث لا نجادل في الثوابت والمقدسات التي نص عليها دستور المملكة وتحظى باحترام وتقدير الشعب المغربي برمته .

إن الدين الإسلامي والمذهب المالكي والملكية الدستورية والتعبئة الوطنية من أجل استكمال الوحدة الترابية، تشكل كلها جزءا من أصالتنا وهويتنا الوطنية .

كل هذه الثوابت تجعلنا جنودا مجندين وراء أمير المؤمنين وحامي وحدتنا الترابية جلالة الملك محمد السادس نصره الله .

سيدي الرئيس المحترم، السادة الوزراء المحترمين، إخواني المستشارين المحترمين، إن الإنجازات التي حققتها بلادنا في مجال الديمقراطية والحريات العامة، تعد مكسبا هاما لابد من الحفاظ عليه والاستمرار في إنجاز ما تبقى من هذا المسلسل الذي يرجع الفضل فيه إلى جلالة الملك المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه ووارث سره جلالة الملك محمد السادس نصره الله .

وننتظر من الحكومة الحالية أن تفي بالتزاماتها، بتقديم النصوص التشريعية المتعلقة بتنظيم ما تبقى من منظومة الإصلاح الشمولي للمشهد السياسي الوطني، حتى تتمكن بلادنا من مواجهة الاستحقاقات المقبلة للمجالس الجماعية الحضرية منها والقروية، وإعطاء الفرصة للمواطن أن يختار العناصر المقتدرة و القادرة على تدبير الشأن المحلي في جو تسوده المسؤولية وروح المواطنة .

ولن يتحقق ذلك إلا إذا برهنت الحكومة على قدرتها على توفير المناخ الملائم، لضمان تنمية اقتصادية واجتماعية في مستوى التحديات التي تواجهها على أكثر من صعيد .

وإذا ركز التصريح الحكومي على هذا الجانب، فلأن هذه الأوراش الكبرى في هذا المجال لازالت لم تتمكن من الانطلاق بشكل ملموس، مما جعل معضلة التشغيل تتفاقم يوما بعد يوم ومظاهر الفقر والحرمان تتسع وتعم العالمين القروي والحضري ولم يعد من المجدي الحديث عن هذه الظاهرة واعتبارها معضلة استعصى حلها وكأنها قدرا محتوما .

إن معضلة التشغيل وما أفرزته من مآسي اجتماعية تبرز مدى عجز الحكومة السابقة عن التصدي لها بشكل جذري مما حول الساحة الوطنية إلى مشهد للاحتجاجات ومظاهرات لأفواج العاطلين الشباب الجامعيين منهم بصفة خاصة .

كما تحولت شواطئنا ونقط العبور في شمال المغرب وجنوبه إلى منافذ للهجرة السرية التي أصبحت تحصد أرواحا بشرية، لمئات العاطلين ذكورا وإناثا أطفالا وشبابا الذين يحاولون الفرار إلى عالم مجهول على إثر اليأس من الحصول على مورد للعيش .

وأتاحت هذه المعضلة الفرصة للعديد من المحتالين والنصابين لابتزاز المواطنين والتحايل عليهم، في غياب مراقبة جدية لمثل هذه الممارسات وردع أصحابها .

وإذا سلمنا جدلا أن النصب والاحتيال قد يمارس من طرف أشخاص مجهولين ، فإن من الغرابة أن تتطلي الحيلة على الأجهزة الحكومية المختصة والمسؤولة على قطاع التشغيل ، مثلما وقع بالنسبة لمشروع تشغيل 30.000 شابا مغربيا على متن البواخر الأجنبية .

وقد أشرفت على هذه العملية الأجهزة الحكومية وعلى رأسها وزير تشبث بجدية العرض الذي قدمته الشركة المحتالة، بالرغم من الشكوك والتحذيرات التي عبرنا عنها على مستوى اللجنة المختصة في مجلسنا الموقر، وبالرغم كذلك من الحملة الإعلامية التي كانت هي الأخرى تتناول هذا الموضوع بنفس الشكوك والحذر .

وعلى هذه الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها في هذا الملف، لإنصاف المتضررين من هذه العملية والذين عبروا عن تشبثهم بمتابعة المسؤولين عن هذه الفضيحة .

سيدي الرئيس المحترم، السادة الوزراء المحترمين، إخواني المستشارين المحترمين،

إن الأسبقيات الأربع التي حددها جلالة الملك محمد السادس نصره الله في الخطاب الملكي السامي أمام مجلسنا الموقر والمتمثلة في التشغيل المنتج والتنمية الاقتصادية، والتعليم الناقع والسكنى اللائق، تبقى المرجعية الأساسية، التي على البرنامج الحكومي أن يترجمها الى واقع ملموس، حتى لا تبقى مجرد نوايا خصوصا وأن البرنامج لم يشر الى معطيات تبين كيفية تحقيق تلك الأولويات في الآجال المحددة لها،وكذلك مصادر التمويل التي بدونها لا يمكن أن تدعي الحكومة الوفاء بالتزاماتها .

ومما لاشك فيه، أن تأهيل النسيج الاقتصادي الوطني، هو السبيل الوحيد لضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي من شأنها أن توفر التشغيل المنتج .

إلا أن هذا التأهيل لن يتم بمعزل عن مجموعة من التدابير المواكبة ومنها بصفة خاصة تبسيط المساطر الإدارية المعقدة التي لازالت تقف حجرة عثرة أمام المستثمرين المغاربة والأجانب وغياب مدونة للشغل تحدد بكيفية دقيقة العلاقة بين المشغل والأجير .

وللتذكير فإن مشروع هذه المدونة لازال حبيس الرفوف في مجلسنا الموقر منذ أكثر من سنتين أمام عجز الحكومة السابقة في تمريرها رغم أغلبيتها المريحة .

وقد جاءت المبادرة الملكية السامية المتعلقة بفتح مراكز جهوية للاستثمار كإشارة قوية لضرورة الإسراع بإصلاح الإدارة وتأهيلها هي الأخرى لتسير جنبا الى جنب والتحولات المفروضة على المقاولة المغربية .

وفي هذا الصدد فإن الحكومة مطالبة بتسريع وتيرة فتح المراكز الجهوية، وتعميمها في جهات المملكة، وضرورة إشراك رؤساء الجهات والمنتخبين الاقليميين والمحليين في انتقاء المشاريع التنموية للجهة .

ومن المعوقات الأساسية التي تقف حجرة عثرة أمام نجاح المشاريع الاستثمارية ببلادنا، الوطنية منها والأجنبية، النظام الجبائي المعمول به والذي يتطلب التخفيف من هذا العبء وإقرار عدل ضريبي أفضل .

والسؤال المطروح في هذا الشأن ، كيف يمكن للحكومة ملاءمة هذا الاجراء مع النقص المحتمل الذي سوف يترتب على انقراض الحمائية الجمركية عند تطبيق الاتفاقية المبرمة مع الاتحاد الأوربي في مستهل السنة المقبلة ؟ وكل إصلاح للنظام الضريبي الداخلي لم يأخذ بعين الاعتبار مستوى الدخل الفردي للمواطنين سوف يظل مجحفا في حق شريحة عريضة من المجتمع المغربي، لأن الدخل الضريبي يعتبر من أعلى المستويات التي لا يمكن أن يتحمل أية زيادة.

ونعتقد أن كل تجاوز للمستوى الحالي، سيلحق أضرارا بتنافسية الاقتصاد الوطني والقدرة الشرائية للمواطنين، خصوصا وأن جل القوانين المعمول بها ببلادنا مستوردة من بلدان واقعها الاقتصادي والاجتماعي بعيد كل البعد عن واقعنا .

ونظرا للعلاقة الوطيدة للقطاع بالاستثمار ، فإن إعادة هيكلة هذا القطاع أصبح يفرض نفسه أكثر من أي وقت مضى.

وقد سبق لنا أن طالبنا في أكثر من مناسبة بضرورة إعادة النظر في سعر الفائدة المطبقة من طرف المؤسسات المالية بهدف التقليص منها ، وجعلها في متناول المستثمرين وخاصة منهم الشباب في مجال إنعاش المقاولة الصغرى والمتوسطة .

وإذا كان القطاع الخاص مطالب بإعادة الهيكلة، فان القطاع العام مطالب هو الآخر بنفس الإجراء، بالنسبة للمؤسسات العمومية والشركات الوطنية .

سيدي الرئيس المحترم، السادة الوزراء المحترمين إخواني المستشارين المحترمين،

إذا كان تأهيل المقاولة عمومية كانت أو خاصة يرتكز على التكنولوجية الحديثة، فإن العنصر البشري يبقى هو المحرك الأساسي لها ،مما يتطلب تمكنه من مواكبة التطور العلمي .

ومن هذا المنظور يأتي دور إصلاح المنظومة التعليمية وربطها بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة .

وإن الاوراش الكبرى المفتوحة في هذا الباب والتي تندرج ضمن الميثاق الوطني للتربية والتكوين، تتطلب تسريع وتيرة إنجاز مختلف البرامج والمناهج التعليمية حتى يتمكن شبابنا من ولوج عالم المعرفة والتكوين بأسلوب جديد ومنهجية دقيقة تأهله للانخراط في مسلسل التنمية، وتضع حدا لظاهرة الانفصام الواقع حاليا بين النظام التعليمي وعالم الشغل وهو ما يترجم الإشارة الملكية القوية التي أصبحت ترتكز على تعليم نافع، بدل التعليم من أجل الحصول على شهادة جامعية والتي أضحت بدون جدوى .

وفي هذا الإطار لابد أن تتخذ الحكومة الإجراءات المناسبة للتنسيق بين القطاع العام والخاص، في مجال التربية والتعليم لتوحيد الأهداف والمرامي .

إن الحديث عن التربية والتعليم لن ينسينا معضلة الأمية، التي تشمل شريحة عريضة من الساكنة الوطنية في العالمين القروي والحضري، وتعتبر نسبة الأمية المصرح بها ببلادنا جد مخزية، وهذا ما يفرض علينا ألا نجعل من برامج محو الأمية لفائدة الكبار، والتربية الغير النظامية لفائدة من حرموا من ولوج المدرسة شعارا تردده الحكومة في كل مناسبة وتسطره في برنامجها سيبقى حبرا على ورق .

سيدي الرئيس المحترم، السادة الوزراء المحترمين، إخواني المستشارين المحترمين، لقد تناول البرنامج الحكومي سياسة القرب وركز بالخصوص على السكن الاجتماعي والنقل والصحة العمومية والتنمية القروية .

ومن البديهي أن النظام الديمقراطي الحقيقي هو الذي ينشد الرخاء والرفاهية للمواطنين عن طريق التوزيع العادل للثروات . ومن هنا يأتي دور الحكومات على قدرتها لإدخال الإصلاحات الضرورية لتحقيق هذه الأهداف .

وفي هذا الباب فان الحكومة تبشر بتحقيق 100.000 وحدة سكنية اجتماعية سنويا على المدى المتوسط ، وتفويت الاختصاصات المرتبطة بالسكن الى السلطات

الجهوية والمحلية، وتحفيز المنعشين العقاريين الخواص، وتخفيض التسبيقات المؤداة عن طريق المستفيدين ومراجعة نظام القروض الخاصة بالسكن الاجتماعي وغيرها من الإجراءات . وهنا، لابد من التساؤل حول مدى مصداقية هذه الإجراءات التي جاءت في شكل وعود مركزة أساسا ،على السكن الاجتماعي وكأن أزمة السكن تقتصر على شريحة من المواطنين دون الأخرى .

إن الموضوعية والواقعية تفرض على الحكومة أن تطرح أزمة السكن من منظور شمولي وتضع استراتيجية واضحة لتوفير السكن للجميع وبوسائل وإمكانيات مادية متاحة لجميع الطبقات .

أما فيما يتعلق بمجال النقل العمومي، فقد ورد بالتصريح إشارات عابرة الى تحديث هذا المرفق بالوسط الحضري وفك العزلة عن العالم القروي .

وغني عن البيان أن تحديث هذا المرفق ليس وليد اليوم. إلا أن الإجراءات المتخذة حلت المشكل جزئيا، وظل الجوهر يتسم بالحدة، ولا نعتقد أن البرنامج الحكومي الحالي سوف يحقق المعجزة خلال السنوات الخمس المقبلة، خصوصا وأن المشاريع المبشر بها "كالميترو والترام" بالمدن الكبرى تظل رهينة بتوفر الإمكانيات المالية الضرورية وهو الشيء المسكوت عنه في هذا البرنامج .

وفي هذا الباب، فإننا نرى أن الأسلوب المتبع حاليا يقتضي التسريع بتحرير هذا القطاع وفق شروط وضوابط تضمن له الفعالية والمردودية، وضمان جودة الخدمات ووضع حد للتسيب والفوضى التي تطبع هذا المجال بتداخل الوكالات المستقلة والشركات الخاصة وسيارات الأجرة بصنفيها وانتشار ظاهرة النقل السري، ناهيك عن غياب التنسيق بين الأجهزة الإدارية المشرفة على هذا القطاع (النقل + الداخلية) .

ولا يمكن الحديث عن النقل في العالم القروي، في غياب البنية التحتية من طرق رئيسية وثانوية، مما يجعل هذا التوجه شعارا من الصعب ترجمته هو الآخر الى واقع ملموس، في ظل شاشة البنية الطرقية القروية الموجودة وانعدامها في جل مناطق المغرب، مما يجعل البرنامج الوطني للطرق الذي انطلق منذ سنة 1995، غير قادر على استدراك العجز الحاصل في الشبكة الطرقية بالعالم القروي، ويبقى معدل إنجاز 1500 كلم سنويا بعيداعن الواقع لا على مستوى الإنجاز ولا على مستوى طموحات الساكنة القروية التي ستبقى معزولة لأماد بعيدة .

أما القطاع الصحي،الذي يشكل هو الآخر إحدى المرتكزات الأساسية للقطاع الاقتصادي ببلادنا، فإن دار لقمان ستبقى على حالها في غياب الإمكانيات المادية والبشرية التي يتطلبها هذا القطاع، وإفلاس صناديق الضمان . ونأمل أن تتمكن الحكومة من تطبيق المقتضيات الواردة في مدونة التغطية الصحية الأساسية التي صادق مجلسنا الموقر خلال الدورة السابقة، وذلك بالإسراع بإنجاز المراسيم التطبيقية لمقتضيات هذه المدونة .

وفي سياق الإجراءات التي أتى بها البرنامج الحكومي في القطاع الاجتماعي تطرق الى التنمية القروية، باعتبارها إحدى الوسائل لإنصاف الشريحة العريضة من ساكنة البادية المغربية، ولسنا في حاجة إلى إبراز المعاناة اليومية للمواطن المغربي بالبادية،والذي عانى ومازال يعاني من التهميش والإقصاء بسبب افتقاره إلى أبسط الضروريات للعيش الكريم .

ومن المفارقات العجيبة أن العالم القروي الذي كان من المفروض أن يشكل الركيزة الأساسية في الاقتصاد الوطني باعتبار بلادنا بلدا فلاحيا لا قرويا كما يدعي البعض، أصبح يتموقع خلف الواجهة في المخططات الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت الفلاحة قطاعا لا يدخل ضمن القطاعات الواعدة في الاستثمار وخلق فرص التشغيل كالسياحة، الصيد البحري ... كما ورد ذلك في البرنامج الحكومي الحالي .

لذا فإن تنمية العالم القروي سوف تظل هدفا بعيد المنال،إذا لم يتم التسريع بوتيرة توفير البنيات التحتية الأساسية من طرق وكهربة القرى والمداشر وتوفير الماء الصالح للشرب للساكنة القروية .

وفي غياب هذا المعطى، فإن الحديث عن تنويع الاقتصاد القروي واستدراك التأخر الحاصل في هذا الباب سيظل مجرد شعار متداول في البرامج الحكومية .

ونأمل أن تتمكن الحكومة من الوفاء بالتزاماتها المرقمة والمحددة الآجال في البرنامج المعروض على مجلسنا الموقر ، وكذا إحداث المؤسسات التي ستنكب على محاربة التصحر وتكثيف الغطاء النباتي المنتج حفاظا على البيئة وتوفير الشروط الملاءمة لتنمية مستدامة .

سيدي الرئيس المحترم، السادة الوزراء المحترمين، إخواني المستشارين المحترمين،

إن ضمان نجاح الأسبقيات الأربعة الواردة في الخطاب الملكي السامي الذي سبقت الإشارة إليه،يتطلب إرادة حكومية قوية وإصلاح إداري جذري يحول الجهاز الإداري الى أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وجهازا فعالا لخدمة المواطن .

إن الارتقاء بالإدارة المغربية وتعزيز قدراتها الإنتاجية أصبح أمرا ملحا، خصوصا ونحن مقبلون على تطبيق اتفاقية الشراكة مع فرقائنا في الاتحاد الأوربي، مما يحتم الاعتماد على إدارة فعالة تعتمد التكنولوجية الحديثة في الإعلام والاتصال، وهذا أمر متيسر نظرا لما تتوفر عليه بلادنا من موارد بشرية ذات كفاءات وقدرات عالية يمكنها أن تساهم في تطوير الإصلاح الإداري وجعل بلادنا ترتقي إلى مصاف الدول المتقدمة .

ولا يمكن أن نفصل إصلاح الإدارة عن إصلاح القضاء . هذان الإصلاحان اللذان يعتبران الدعامة الأساسية لربح رهانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وضمان استثمار وطني يلبي طموحاتنا، ويجلب الاستثمارات الخارجية .

وقد سجلنا عزم الحكومة على اتخاذ بعض لإجراءات والتدابير التي تصب في اتجاه تبسيط هذه المساطر والتقليص من عدد الوثائق الإدارية التي أصبحت متجاوزة بالنسبة للحصول على مجموعة من الوثائق الإدارية المتداولة .

ونعتبر أن هذه الإجراءات رغم أهميتها جزئية بالنسبة لما هو مطلوب، ذلك أن الإصلاح الإداري المطلوب يستوجب إعطاء اللامركزية واللاتمركز مفهومهما الحقيقي، وذلك بتفويض بعض الصلاحيات للمصالح الإقليمية، حتى تتمكن الجهات والأقاليم من ممارسة مهامها كاملة غير منقوصة وإعطاء الفرصة للناخبين من المساهمة بكيفية فعالة في سياسة القرب .

تلكم سيدي الرئيس، بعض الملاحظات التي رأى الفريق الديمقراطي ضرورة الإشارة إليها بهذه المناسبة، علما أننا من موقعنا في المعارضة البناءة، لا يمكن أن نصدر أحكاما مسبقة في مستهل مشوار حكومة صاحب الجلالة التي يقودها السيد إدريس جطو الذي نكن له التقدير والاحترام وتضم نخبة من أبناء هذا الوطن .

إلا أننا سوف نتابع باهتمام بالغ العمل الحكومي وسنراقب "الاجندة" التي حددها البرنامج المعروض على مجلسنا الموقر في إطار الاختصاصات المخولة للمؤسسة التشريعية في مراقبة السلطة التنفيذية،وستكون لنا الفرصة آنذاك سانحة لمساندة كل عمل إيجابي والتصدي لأي تقصير في الوفاء بالتزامات البرنامج الحكومي، مع حرصنا على اعتماد الصراحة والشفافية والمسؤولية في المواقف، هدفنا المساهمة في ربح المعركة الحقيقية التي أرادها جلالة الملك محمد السادس نصره الله أن تكون بين التقدم والتأخر .

سيدي الرئيس، لا أريد أن اختتم هذه الكلمة دون أن تفوتني الفرصة لتقديم التعازي والمواساة لضحايا الفيضانات التي اجتاحت بعض مناطق المملكة في كل من برشيد وسطات والمحمدية، والتي خلفت أضرارا جسيمة في الأرواح والمنشآت .

وأود بالمناسبة أن أحيي بإكبار وإجلال التدخل السريع والفعال للأجهزة الحكومية المختصة من القوات المسلحة الملكية ووقاية مدنية ودرك ملكي وأمن وطني وقوات مساعدة وسلطات محلية والمنتخبين حيث تضافرت جهود الجميع وتمكنت من تطويق الوضعية مما خفف من هول الكارثة التي عرفتها المناطق المنكوبة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

السيد الرئيس :

شكرا للسيد الرئيس، سنرفع الجلسة لمدة خمس دقائق للاستراحة ...

ولأن البث التيلفزيوني سيق لتقديم نشرة الأخبار .. اللهم إذا اختار السيد رئيس الفريق أن نتابع، فنحن على أتم استعداد؟

إذن رفعت الجلسة .

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الوزير الأول السادة الوزراء، السادة المستشارين نستأنف هذه الجلسة، ونبدأ بالاستماع إلى الأخ أحمد البنا، رئيس فريق الاتحاد الدستوري فليتفضل .

المستشار السيد أحمد البنا:

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

إخواني أخواتي المستشارين،

أيها الحضور الكريم،

يسعدني ويشرفني أن أتدخل اليوم، باسم فريق الاتحاد الدستوري لمناقشة الخطوط العريضة للتوجه العام للحكومة الجديدة، والتي سبق للسيد الوزير الاول ان تفضل بتقديمها أمام هذا المجلس الموقر من خلال البرنامج الحكومي .

واسمحوا لي في البداية، أن أتقدم بخالص تهانئي الى كافة اعضاء الحكومة وعلى رأسهم السيد الوزير الاول، على الثقة المولوية التي حظوا بها من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده .

إن المصداقية التي اكتسبتموها كشخص، السيد الوزير الاول، من خلال توفقكم في العديد من المسؤوليات والمهام التي اوكلت إليكم، كان آخرها الاشراف على تنظيم الاستحقاقات التشريعية الاخيرة، جعلت منكم أهلا لتقلد شؤون رئاسة الجهاز التنفيذي .

غير أن المسؤولية في وقتنا الحاضر، تعد تكليفا أكثر من ما هي تشريف، من أجل ذلك وجب النظر بشكل شمولي الى مكونات الحكومة والتي يفترض فيها التوفر على شروط تحقيق التطبيق الفعلي لغالبية مقتضيات برنامجها الحكومي، حتى تفي بالتزامتها أمام الشعب المغربي .

والحال أن فترة ما بعد تعيين السيد ادريس جطو وزيرا أولا، تثبت عكس هذا المبتغى، حيث فتح الباب على مصراعيه أمام جملة من المناوشات السياسية تبلورت في شكل اصدارات للعديد من البلاغات، غالبيتها تنسب لاجهزة الاحزاب المنضوية تحت لواء الحكومة الحالية، والتي كان يراد من بعضها تبليغ رسائل الامتعاض والاستياء من قرار تعيين السيد الوزير الاول من خارج منظومة الاحزاب السياسية الحاصلة على أكبر عدد من

المقاعد البرلمانية خلال اقتراع 27 شتنبر الماضي، وأستحضر من ضمن ما جاءت به هذه البلاغات ، عبارة لا أظن أن أحدا منكم قد نساها، صدرت عن مضامين بلاغ للمكتب السياسي للحزب الذي قاد تجربة حكومة التناوب المخيبة للآمال، والتي تشير الى قرار اختيار الوزير الاول ب "أن لاشيء يبررفيه الابتعاد عن المنهجية الديمقراطية". من جهة أخرى، سعى البعض الآخر من هذه البلاغات الى تطبيق نوع من التحايل السياسي عبر التهديدات والضغوطات، والهدف من ذلك كان جليا ألا وهو الظفر بأكبر حصة ممكنة من وزيعة الحقائب الوزارية .

والطريف في الامر، أن الاستوزار بمفهومه المجرد، تمكن من خلق انشقاقات داخل جل أحزاب الاغلبية، حيث تكرست ممارسة رؤساء الأحزاب، والأعضاء النافذين في الأحزاب، للانفرادية في اتخاذ قرارات التعيينات بعيدا عن المشاورات الديموقراطية مع القواعد الحزبية، الشيء الذي جعل العديد من المناصب المخصصة للأحزاب، تخضع لحسابات خاصة من قبيل الانتماءات العائلية وعلاقات المحسوبية والولائية. كل هذه الأمور تمثل إشارات تنذر بعدم تناغم رنات المكونات المتناثرة للحكومة، والتي لم تكفها تركيبتها الغير متجانسة، فوزيرها الأول لا منتم، ولا هي بالسياسية ولا التقنوقراطية، ولا يمينية ولا يسارية . والحال أننا في حيرة من أمرنا إذ سنحاسب من؟ إذا ما قدر الله أن تعثرت مسيرة هذه الحكومة المتعددة الالوان والاطياف .

ومما زاد الطين بلة، هو تخييبها لآمال المواطنين بعدم تقليص عدد الحقائب الوزارية من خلال تجميع العديد من القطاعات المتكاملة والمتقاربة في محاور أساسية، رأفة بميزانية الدولة التي تعاني من تبعات السياسة الاقتصادية الرديئة في عهد حكومة التناوب، ولا ندري كيف سيكون عليه حالها غدا والشخص المشرف على "وزارة المال والتعويضات الخيالية" لا يزال يبرح مكانه. كما أن تقليص عدد القطاعات الوزارية ، كان من شأنه تبسيط وتسريع التواصل بين مختلف مكونات الحكومة فيما بينها، ومع باقي مؤسسات الدولة بما في ذلك البرلمان. غير أن شيئا من هذا لم يكن، وجاءنا السيد الوزير الاول بفريق مكون من زهاء الاربعين عضوا إرضاءا لرغبات الجميع في الاستوزار، وحتى من لم يحالفه الحظ في الدخول من البوابة الرئيسية، فان "الدهاء السياسي" خلق مسالك جانبية من قبيل المندوبيات السامية، ليبقى العدد الحقيقي لاعضاء الجهاز التنفيذي مرشحا للارتفاع حتى الاشباع الكلي لنزوات البعض . وأنا ينتابني شعور الاحباط من هذه الوضعية، لا أستحضر في هذه اللحظة إلا ما قاله نيهرو في كتابه من السجن الى الرئاسة حيث قال: "إن سياسة الترضية لن تعطي أبدا نتائج محمودة".

كان هذا، سيدي الرئيس، منظورنا اتجاه الحكومة الحالية من حيث الشكل، والذي لا يدعو بتاتا للارتياح ولا يبشر بالاستمرارية، وخوفنا كبير من أن يعاني السيد الوزير الاول من داخل بيته الحكومي، من معارضة تؤازره ضمنيا، وتتضامن معه ظاهريا، وتكشف عوراة سياساته وقراراته فعليا في صفحات جرائدها تماما كما كان عليه الحا ل خلال فترة الحكومة السابقة، وجلسة الامس كفيلة بأن تزكي ذلك .

سيدي الرئيس، أيها الحضور الكريم، أما فيما يخص المضمون الذي جاء به التصريح الحكومي، فلابد من الاشارة قبل الخوض في غماره، الى كونه يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمغرب. ذلك أنه أول تصريح لأول حكومة تتشكل في ظل العهد الجديد . وهو تصريح لحكومة مكونة من فرقاء سياسيين تعاملوا مع نتائج الانتخابات التشريعية لاول مرة بطريقة ايجابية ولم يطعنوا في نتائجها. وهو تصريح يتموقع داخل فترة ما قبل دخول المغرب لفضاء الشراكة والتبادل الحر مع الاتحاد الاوربي. وهو أخيرا وليس آخرا تصريح يأتي في أعقاب تجربة خلفت العديد من الانتكاسات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، والتي لابد من تداركها، لان المغاربة لا يرغبون ولا يستحقون أصلا انتكاسة أخرى لا قدر ال له.

من أجل هذا كله، ووعيا بثقل المسؤولية الوطنية التي تفرضها علينا جميعا هذه المرحلة، فاننا نعتبر أن نجاح العمل الحكومي يدخل في اطار الحتمية المصيرية للمغرب . وفي هذا الاطار بالذات، تأتي التوجيهات الملكية السامية التي حددت بكامل الدقة اسبقيات العمل الحكومي خلال الولاية الجارية، والتي هي التشغيل المنتج والتنمية الاقتصادية والتعليم النافع والسكن اللائق. ونحن ننخرط بكل صدق ووطنية في انجاح هذه التوجهات من موقعنا الحالي. ونعني اننا على أتم الاستعداد للتحاوروالتشاور، وابداء الرأي وتقديم الاقتراحات البديلة في إطار نتمنى أن لا تطغى عليه "أنانية" الحكم، و"عجرفة" الاغلبية العددية، و"إرهاب" التصنيفات الائتلافية التي لم يعد يوجد لها مفهوم داخل قاموس مرحلة البناء الجديدة . وأيضا اعتبارا لكون المعارضة أداة من أدوات إغناء العمل الحكومي وإنجاحه .

كانت هذه، السيد الرئيس، توضيحات لابد من تقديمها حتى نعرف المنطلقات التي يختارها كل طرف، وحتى ييسر وضع الملاحظات التي سنبديها حول مشروع التصريح الحكومي في اطارها الصحيح .

السيد الوزير الاول، علمتنا التجارب أن التعامل مع التصريحات الحكومية يجب أن يتم من زوايا متعددة، وليس من زاوية واحدة . علمتنا أن التقيد بمنطق التصاريح الحكومية في التحليل والنقاش، لا يفيد لأن كل ما يدخله الكلام من سرور وطمأنينة، وكل ما تفتحه الشعارات من

أمل ومن ثقة، وكل ما تتضمنه العبارات الخطابية من تصورات مستقبلية واعدة لا يتجاوز لحظات السماع. والصواب هو أن يتم مناقشة التصريح الحكومي من جوانبه المتعددة، والتي تشمل الى جانب عمق المضامين، ظروف التنفيذ، آليات التنفيذ، آجال التنفيذ وطبيعة الاشخاص الموكول اليهم أمر التنفيذ. فالتصريح بهذا المفهوم منظومة تدبيرية متشابكة الاطراف، وأي اختلال يقع في عناصر هذه المنظومة التدبيرية يكون له تأثير بالغ في نوعية النتائج ومواعيد تنفيذها .

تأسيسا على هذا المنظور، نقول إن مشروع التصريح الذي تقدم به الوزير الاول باسم الحكومة والتزم بتنفيذه على أحسن وجه خلال فترة الخمس سنوات المقبلة، مشروع طموح جدا، وشامل للعديد من المشاريع في قطاعات متعددة، وهو مشروع يعد بالاصلاحات الاساسية في الإدارة والقضاء كشرطين أساسيين لتنامي الاستثمار الداخلي منه والخارجي على وجه الخصوص . وهو بالاضافة الى هذا كله يولي أهمية خاصة للمقاولة وتأهيلها، ويعلن عن عدد من الاجراءات الصعبة للوصول الى ذلك .

غير أنه وقبل كل هذا، جدد التأكيد على ثوابت ومقدسات الهوية المغربية والضامنة لاستمرارية تلاحم مختلف الاعراق المتعايشة بانسجام وأمان في بلدنا المغرب، ونحن لا يسعنا الا أن نثمن ونؤكد ذلك، غير أنه من بين ما شد انتباهنا في هذا الاطار، ولاشك أن الامر لا يعدو أن يكون منبثقا عن سهو، هو عدم تأكيد اللغة العربية كلغة رسمية للبلاد، في الوقت الذي لم يتواني فيه التصريح، التذكير بكون الامازيغية من المكونات الاساسية للثقافة والشخصية المغربية .

من جهة أخرى، تحاشى التصريح تسمية الامور بمسمياتها حين أشار الى استكمال وحدتنا الترابية في الشمال، وكنا قد عهدنا من باب التعريف بحقوقنا المشروعة لدى المنظومة الدولية، المطالبة باسترجاع المدينتين السليبتين سبتة ومليلية، والجزر الجعفرية وكل الجزر الاخرى المقابلة للسواحل المغربية والداخلة في مياهه الاقليمية، والتي لا يمكن لأحد أن ينكر على المغرب حقوقه المشروعة والتاريخية فيها . الشيء الذي سبق تأكيده بصريح العبارة في خطاب صاحب الجلالة نصره الله .

سيدي الرئيس، السيد الوزير الاول، الصحراء المغربية، "الخيركله، والشر كله"، تأكيد مغربيتها من بين المسلمات عند كل المغاربة، ومن باب الاطمئنان على حسن تدبير هذا الملف الوطني الاول، لابد من الاشارة الى أن كيفية تداوله لا تزال تحاط بالسرية ونوع من التعتيم، بعيدا عن حق الشعب في معرفة تطوراته ومستجداته، وحتى التصريح الحكومي الذي نتدارسه اليوم، لم يأتي بأي مؤشر ايجابي عن تغيير كيفية التعامل الكلاسيكية مع هذه القضية الوطنية، فلم يقم إلا بنقل الوضع الثابت للموقف المغربي، أي اقرار الحل السياسي واقبار مشروع الاستفتاء والذي ولد اصلا ميتا .

كما لن يفوتنا ان نحذر من الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لابناءنا بالجنوب المغربي تظل دون طموحات صاحب الجلالة، الذي سبق أن أعطى أوامره للحكومة "الخارجة" من خلال خطابه، حتى يوفر العيش الكريم لرعاياه في الجنوب. ولكن للأسف بقي الحال على ما كان عليه .

من جهة أخرى، وفي إطار الديمقراطية والحقوق والحريات العامة، فلا شك أنه وكما جاء في التصريح، أن المغرب حقق تحولا عميقا ومكاسب كبيرة في هذا المجال، وأسس لمرحلة جديدة من بناء دولة الحق والقانون، بدليل أن سيناريوهات التدخلات العنيفة لقوات الامن قصد تفريق التجمعات والتظاهرات السلمية، في ظل حكومة التناوب، حطمت كل الارقام القياسية . والأمر في نظرنا لا يعدو أن يكون مجرد تعبير سلمي وحضاري عن حقوق مشروعة في العمل، او احتجاجات ترجمت الاحباطات الشعبية من كيفية تدبير الشأن العام، أو المطالبة بالبث في تحديد المسؤوليات في قضايا شدت أنظار الرأي العام من قبيل قضية الشركة "الشبح" النجاة الاماراتية، والتي أحبطت عزائم عشرات الآلاف من الشباب المغربي اللذين عاشوا لأسابيع على أمل حلم جميل ولكنه زائف أي العمل في بواخر ما فتئت أن تبخرت. والمؤسف أنه في الوقت الذي نتحدث فيه الآن، لاشك أن العديد من ضحايا النجاة يقف قبالة باب البرلمان في البرد القارس، حاملا يفطة بها رسوم كاريكاتورية تعبيرية ويتغنى بشعارات، البعض منها جارح كأقصى ما يتوفر عليه من وسائل الاحتجاج .في حين تنعم بعض الرؤوس المسؤولة عن هذه الكارثة الاجتماعية برخاء ونعم الاستوزار، والذي لا يمكن أن يكون في أي حال من الاحوال وسيلة للتملص من المحاسبة خصوصا وأن في الامر تمرير صفقات حكمتها المحسوبية والتضامن العائلي.

هذا السياق يدفعني السيد الوزير الاول، الى المرور الى قطاع بالغ الاهمية، يشكل أسس استتباب الطمأنينة والاستقرار في كل المجتمعات ألا وهو القضاء، والذي للأسف مر عليه التصريح مرور الكرام كالعديد من القطاعات الاخرى الهامة. فالقضاء بالمغرب وعلى الرغم من المحاولات العديدة للإصلاح التي شملته، إلا أنه لم يستطع مواجهة ملف الفساد الاداري والمالي بفعالية . وفي هذا الباب، نود التذكير بأن المغرب يعيش على ايقاع اهتزازات صادرة عن فتح ملفات شائكة وخطيرة كشفت الستار عن حجم الفساد المتفشي في العديد من مؤسسات الدولة، والاخطر من ذلك أن كل هذه الملفات تجر خيوطها نحو تورط شخصيات نافذة كانت حتى الامس القريب،

محصنة من كل متابعة. والحقيقة أنه كان بودنا، لو طمأنتنا الحكومة من خلال برنامجها على نيتها في التطبيق الفعلي للمبدإ الاساسي الذي يقوم عليه القضاء أي "ان كل المغاربة سواسية أمام القانون". وبهذه المناسبة،ومن جهة أخرى، ندعو الحكومة الى التعجيل بوضع القانون المتعلق بالمحكمة العليا أمام البرلمان والتي سبق للسيد الوزير الاول السابق أن واعدنا باحداثها من خلال أول تصريح حكومي له، بالإضافة الى ضرورة الإشارة الى كون تواجد المحاكم الخاصة ببلادنا يشكل وصمة عار لابد من ازاحتها نهائيا .

السيد الرئيس، السيد الوزير الاول، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، إخواني أخواتي المستشارين،

يستجيب التصريح الحكومي ولو في حدود غير مقنعة بالنظر للحيز الذي خصص لها، لمشكلة الماء، ولقضايا الرعايا المغاربة بالخارج ولاوضاع رجال الامن وكلها إضافات ايجابية يحملها هذا التصريح الذي حاول في بعض الجوانب أن يكون دقيقا بعض الشيء، واختار في جوانب كثيرة أخرى أن يكون فضفاضا وبعيدا عن الدقة .

ففيما يخص الامن والذي فقده المواطنون في المدن والقرى والبوادي المغربية، فمرد ذلك راجع بالاساس الى تدمر نفسية رجالاته، تدمر ناتج عن وضعية مادية أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها ليست مرضية. فكيف لرجل أمن أن يغامر بحياته وبمستقبل عائلته وأن يتقاضى مقابل ذلك تعويضا عن الخطر لا يتجاوز 70 درهما شهريا، كيف له أن يؤدي واجبه على أتم وجه؟ وأملنا كبير أن تفي الحكومة لوعودها لهذه الفئة من حراس الوطن، في تحسين الوضعية المادية، وامداد بالعتاد الكافي، وزيادة في العدد، وذلك في أقرب الآجال حتى ينعم المغرب بتغطية أمنية جديرة بسمعته الطيبة في هذا المجال .

إن إثارة مسألة الآجال والتمويل لا يمكن الا أن تحرك في وجداننا انشغالا كبيرا، يتجسد من خلال طرح مسألة مدى تطابق مشروع قانون المالية المقبل لتوجهات ومتطلبات وأولويات التصريح الحكومي الحالي. وفي هذا الاطار لا يسعنا الا أن نكون جازمين في كون مشروع قانون المالية أسس بناء على معطيات أصبحت اليوم متقادمة بعدما عرفت العديد من القطاعات الوزارية تغييرا من حيث اختصاصاتها. فكيف ستلحق اعتمادات الميزانية بقطاعات لا تزال غير معرفة؟ انطلاقا من هذا الطرح، ويقينا من أن التصريح الحكومي جاء مخالفا للعديد من المقتضيات التي ينص عليها المخطط الخماسي والذي نعيش على مشارف سنته المالية ما قبل الاخيرة، صح لنا أن نؤكد استحالة استجابة مضامين مشروع قانون المالية الراقد في دواليب مجلس النواب منذ مدة الى الخط التوجيهي للبرنامج الحكومي . و بما أن المسطرة القانونية في حالة تأخر اصدار القانون المالي تسمح بامكانية فتح اعتمادات تقدرب 1/12 من الميزانية قصد تمكين الحكومة من مباشرة عملها وتلبية احتياجاتها الآنية، فما العيب في سحب المشروع المطروح أمام البرلمان ريثما يتم تعويضه من طرف الحكومة بمشروع يتوافق مع اختياراتها. ونحن متيقنون أن الحكومة لن تحتاج إلا للشجاعة المهنية كي تأتي بمشروع قانون جديد للمالية، وكي تعلن عن اقبار المخطط الخماسي بما أن مقتضياته لم تحترم لا من طرف حكومة التناوب، والحكومة الحالية سارت على نفس النهج .

سيدي الرئيس، السيد الوزير الاول، الملاحظة الاساسية التي يخرج بها المطلع على مضمون هذا التصريح، هي أنه تصريح أقرب الى دليل تطبيقي تنفيذي للمجال الاقتصادي بالخصوص، أكثر منه مشروع تصريح يندرج في اطار مشروع مجتمعي متكامل. وهو ما يفسر التأكيد على السياسة الارادية والاعتماد على التدابير العملية في هذا المجال وحده، بحيث أن جل الارقام والاجندة المقدمة باستثناء في حالة الكهربة القروية والتزويد بالماء الصالح للشرب، اقتصرت على القطاع الاقتصادي . أما فيما يخص القطاعات الأخرى فربما اعتبرها التصريح قطاعات رديفة للاقتصاد، فلم يوليها نفس العناية من حيث تعداد المشاريع وبرمجتها وتوفير الأرقام، وحتى الأجندة المقدمة في بعض الاحيان لم يصحبها بيان توضيحي لطريقة التمويل، خصوصا وأن المغاربة يعرفون "البير وغطاه"، وأنهم لا زالوا يتذكرون كيف تعاملت الحكومة السابقة مع الميزانيات المتتالية التي جعلت من ايرادات الخوصصة احدى المكونات الهيكلية لهذه الميزانيات وحلا لعجزها الدائم، وكأن الهدف هو اثبات الجدارة في تحقيق توازنات ماكرو اقتصادية مهما تكن الوسائل المستعملة.

فهل نحن أمام تصريح نوايا غير مضمون التمويل ؟ هذا هو السؤال الذي يطرحه الشعب الذي تتبع مسلسل شيك فيفاندي، وتتبع اخفاق بيع حصة 16٪ من اتصالات المغرب، ولا يزال يتابع تعثر عملية تفويت استغلال الشبكة الثانية للهاتف الثابت .

فالتصريح لم يفصل جوانب السياسة الجبائية للحكومة، ولم يوضح هل سيعاد النظر في كثرة عدد الضرائب والمكوس وارتفاع اقساطها خصوصا وان هذا الامر يثقل كاهل الاشخاص الطبيعيين منهم والمعنويين، ويعزز من فرص التملص الضريبي لمن استطاع اليه سبيلا، ويزيد من حجم التداول في نطاق الاقتصاد الغير نظامي، فمعروف أن "كثرة الضرائب تقتل الضرائب".

كما أغفل البرنامج الحكومي، ولا ندري إذا كان عن قصد أو عن غير قصد، إثارة اشكالية المديونية الخارجية والداخلية واعطاء تصور الحكومة في معالجة هذه القضية . وهل ستستمر في سياسة الملء والافراغ بين الدين

الداخلي والدين الخارجي متجاهلة العواقب المترتبة عن ذلك. كما تغافل التصريح ، التطرق للعجز الهيكلي الحقيقي المرتفع، والذي تعاني منه ميزانية الدولة، ومن باب الاستشهاد على ذلك، فان عجز ميزانية الدولة مرشح للتفاقم مع نهاية هذه السنة المالية 2002، حيث من المرتقب أن يصل العجز أو يتجاوز 6 ٪ مقارنة مع 3 ٪ المعتادة ، وهي أعلى نسبة تسجلها الميزانية منذ سنة 1992. وبالاضافة الى هذا هناك انخفاض واضح للاستثمار الاجنبي بنسبة 90 ٪ حيث وصل الى حدود 200 مليون دولار في النصف الاول من هذه السنة، ومن المنتظر أن يتابع انخفاضه في النصف الثاني .

أما عن أوضاع البورصة فانها لازالت محيرة، لانها لم تعرف بعد طريقها الى الاقلاع، وفي ذلك اشارة دالة على الحالة الصحية للوضع الاقتصادي والمالي ببلادنا، والتصريح الحكومي لم يشر الى هذه المؤسسة بالرغم من الدور المفروض ان تلعبه في تحريك رؤوس الاموال وتنمية الاستثمارات، الداخلية والخارجية بما يفيد اخراجها من وضعية الجمود الذي تعاني منه .

من جهة أخرى لم يتطرق التصريح الحكومي الى الحلول الناجعة لتشجيع الابناك على تمويل السكن والسكن الاجتماعي . فالملاحظ أن مجموع القروض الممنوحة لتمويل السكن بلغت ما يناهز 24،1 مليار درهم سنة 1998 وهو ما يمثل أقل من 15 ٪ من اجمالي القروض الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية وهي نسبة تظل ضعيفة اذا ما قورنت مع تلك بالدول الصناعية أي أكثر من 30 ٪.

أما فيما يخص جانب السياحة المغربية وبالاضافة الى ضرورة التفكير في فتح مناطق جديدة للسياحة، والرفع من حجم تدخل القطاع الخاص عبر التفكير في خلق آليات جديدة للتمويل، حيث يجب المحافظة على التراث المغربي والمآثر التاريخية بمختلف أشكالها وأصنافها. علما أن العديد من المواقع التاريخية أضحت عرضة للإندثار، وبذلك وجب اعتماد مقاربة تشاركية مع مختلف الفعاليات الوطنية والدولية في هذا الاطار.

سيدي الرئيس، أيها الحضور الكريم، يبقى الغائب الكبير في التصريح الحكومي هو الجانب الاجتماعي، والذي حتى وإن استدار الوزير الأول عنه بمفهوم القرب، فان "القرب" كمصطلح تدبيري لا يمكن أن يشمل البعد الاجتماعي الواسع. وهكذا تم التعامل مع قضايا هامة عن طريق الاكتفاء بالمعالجة "الاورتودكسية" كما هو الحال بالنسبة للطرح الذي جاء به التصريح فيما يخص ظاهرة البطالة. وهو طرح تقنوقراطي صرف، يطمح الى المعالجة الاجتماعية ويتبنى مقاربة كلاسيكية تمتد على البعد الزمني اللازم، وتخضع للاكراهات الموضوعية، ولا تراعي بتاتا الوضع الراهن وحالة الاستعجال التي تفرضها اوضاع المعطلين، ويستوجبها منطق مساهمة الحكومة في ايجاد حلول استثنائية لوضع استثنائي افرزته اخطاء في التوجه التعليمي والتكويني لبلادنا، ولا ذنب للمعطلين الحاليين فيه .

وفي اعتقادنا أن للاوضاع العادية اجراءاتها، وللاوضاع الاستثنائية اجراءاتها الخاصة، وهذا ما يميز السياسي عن التقنوقراطي. وهذا ما لم نلاحظ أن الفريق السياسي داخل الحكومة ساهم فيه لتحقيق التوازن في التصورات المطروحة علينا في هذا المجال بالذات .

سيدي الرئيس، السيد الوزير الاول، نتساءل كيف لهذا المشروع أن يدفع بقاطرة التنمية الشاملة والمندمجة إلى الأمام بمعزل عن رؤية إصلاحية حداثية لقطاع انتاجي أساسي شكل العمود الفقري لنسيجنا الاقتصادي الوطني لعقود ولايزال، أعني القطاع الفلاحي . فالمغرب ومنذ فجر الاستقلال ما فتئ يولي عناية خاصة لهذا القطاع ويبذل قصارى جهده من أجل التحسين الدائم للمردودية الإنتاجية لفلاحتنا، والحكومة الحالية وقد قطعت على نفسها بناء الأسس الصلبة للاقتصاد الوطني والتي نتمنى أن من خلالها سيتم تشييد مرحلة الانطلاقة الفعلية للتنمية المستدامة في عهد المغرب الحديث، لا يمكنها إلا أن تحدو نفس هذا النهج الممتد تاريخيا، ولو أنها أثرت عدم الخوض في جعبته بصفة منفردة خارج نظرتها الشمولية للتنمية القروية .

ونحن السيد الوزير الاول، لن نعاود طرح منظورنا الاصلاحي للقطاع الفلاحي المتوخى منه التغلب على الصعوبات الكبرى التي تواجه انطلاقة نوعية لهذا القطاع، إذ لاشك أنكم سجلتم موقفنا في هذا الاطار من خلال مداخلة الفريق الدستوري الديمقراطي بالامس أثناء انعقاد جلسة مناقشة التصريح الحكومي بمجلس النواب، ونرجو أن تأخذوا بعين العناية النقط الايجابية التي أتت بها قصد توضيحها في تسطير الجوانب الاساسية لسياستكم الفلاحية التي لا يمكننا أن نحكم عليها، بما أننا لم نطلع عليها من خلال التصريح الحالي، عدا معرفتنا بالاجراء الرامي الى توقيف دعم البذور المختارة والصالحة للزراعة ، ذلك الاجراء الذي جاء ليؤزم الوضعية الكارثية للفلاح المغربي، وكأن ثقل المديونية، وضعف مساعدة الدولة في التجهيز، وعصرنة الاساليب التي سيستعملها لا تكفيه تأزما .

السيد الرئيس، أما فيما يخص الجانب السياسي الذي عالجه التصريح من خلال اقتراح مجموعة من النصوص التشريعية، كمشاريع القوانين المتعلقة بتعديل القانون التنظيمي لمجلس المستشارين، وتنظيم الاحزاب، ومراجعة مدونة الانتخابات وغيرها... وتجدر الاشارة في هذا الخصوص، الى أن التصريح لم يحدد مرة أخرى اجندة معينة للقيام بهذه الاصلاحات، علما أن آجال الانتخابات

قريب وأن المغرب غير مستعد مرة أخرى لخوض تجربة كتلك التي خاضها مع الاعداد للانتخابات التشريعية لمجلس النواب، مما يستوجب على الحكومة أن تحدد الآجال من الآن وتفصح عن الأسلوب الذي ستختاره لطرح ومناقشة هذه المشاريع. وأتوقف عند هذه النقطة كي أبدي لكم السيد الوزير الاول تخوفنا كمعارضة من الطريقة التي ستتعامل بها الحكومة معنا داخل البرلمان، علما أن مختلف الاقتراحات المقدمة، وكذا التعديلات، ومقترحات القوانين وجدت طريق الرفض من قبل الحكومة السابقة.

وتماشيا مع نفس السياق، ومن خلال خطابكم السيد الوزير الاول، استشعرنا اشارات جادة في التعامل الايجابي مع الجهاز التشريعي المتمثل في البرلمان.

من أجل ذلك نتمنى أن يكون حضوركم معنا متواصلا حتى نعرض عليكم انشغالات الامة، وحتى نتمكن جميعا من الرقي بالاداء التشريعي والتنفيذي على حد سواء. كما لن يفوتنا أن نؤكد على ضرورة اشراك المؤسسة البرلمانية في العمل الديبلوماسي الرسمي، كمكون أساسي من شأنه شد عضد الحكومة في هذا الجانب الحساس.

وملاحظة أخرى يمكن ابداؤها، تخص الانتخابات القادمة والتي جاءت ضمن التصريح، أنها ستتبع نفس النهج الذي سلك خلال الانتخابات الاخيرة. وهذا ما يدفعنا الى التنبيه على أن الاعتراف بوجود اختلالات كبيرة لا تنقص من أهمية الانتخابات السابقة، ولا من المكاسب التي حققتها سياسيا. و أن طريق الديمقراطية طويل، لابد من الاستفادة فيه من الاخطاء لذلك فالانتخابات القادمة يجب أن تتجاوز أخطاء الانتخابات التي مرت.

السيد الوزير الاول،ان الطريقة التي تطرق من خلالها التصريح للجانب الديبلوماسي كانت حقا مخيبة للآمال ولا ترقى الى مستوى متطلبات الظرفية الصعبة التي يعاني المغرب من تداعياتها. فالمغرب يعيش حالة شبه عزلة متشخصة في حدوده المغلقة شرقا، و توتر علاقاته السياسية مع جارة الشمال اسبانيا بشكل أدى به الى سحب سفيره بها منذ شهور، ولا ندري كيف علينا أن نقرأ مثل هذه القرارات. إسبانيا التي لا تدخر جهدا في سن حصار سياسي، كان لابد لحكومتنا أن تتسم بالرزانة والعقلانية في التعامل معها، وأن تعمل على تكسير الجليد الذي يجمد العلاقات الثنائية الخاصة التي تجمعنا بها. وذلك بالشكل الذي يخدم صالح بلادنا ولا يمس بكرامة المغاربة. كل هذا أتى في وقت يحتاج فيه المغرب الى استغلال كل جهده الديبلوماسي، وتوطيد علاقاته الخارجية من أجل تشجيع الاستثمار الخارجي والمحافظة على مصالحه، والدفاع عن حقوقه المشروعة. وقد استبشرنا خيرا بعد الخطاب الملكي الذي نص على اعادة النظر بشكل جوهري في الآلة الديبلوماسية المغربية وتمكينها من الامكانيات والطاقات البشرية الكفءة التي تخول لها القيام بالمهمة المنوطة بها بالشكل الذي يخدم الصالح العام، غير أن التصريح الذي بين أيدينا لا نراه متلائما مع حجم طموح صاحب الجلالة في هذا القطاع الجوهري.

من جهة أخرى، وفيما يخص الاعلام والتواصل، فلا يمكننا إلا أن نستشهد بالتصنيف الدولي الذي قامت به منظمة صحفيين بلا حدود، والذي يقبع فيه المغرب في الصفوف الاخيرة، وبالضبط الرتبة 89 عالميا. هذا المؤشر السلبي انما يزكي كون "حليمة لا زالت على عادتها القديمة" وان المغرب لا يزال يقمع حريات الصحافة، بل ازداد الامر خطورة مع توقيف عمل عدة منابر صحافية. ونأمل على الاقل أن لا تصادر حقوق الشعب ،كما سنت ذلك الحكومة السابقة ، في الاطلاع على مواقف أحزاب المعارضة من خلال متابعة التلفزة لاشغال الجلسات العامة المواكبة لمناقشة القانون المالي مثلا، ومختلف البرامج واللقاءات المعدة داخل دار البريهي عامة. ولا ندري هل من حقنا أن نطمع في قناة خاصة بمتابعة أشغال البرلمان على شكل تلك بفرنسا، مع الاشارة الى أن وزير الاتصال السابق كان سبق له أن واعدنا بذلك.

أما قطاع الطاقة فلم يكن له حظ من التصريح الحكومي، وكأن الطاقة لا تكلف المغرب فاتورة مليار دولار سنويا، ولا تساهم بشكل كبير في العجز الذي يعاني منه ميزان الاداءات. وكان بودنا لو أطلعنا السيد الوزير الاول، على تطور عمليات التنقيب على البترول الجارية في بعض السواحل المغربية، وهل هناك من بوادر للنتائج الايجابية في هذا المجال خلال السنوات المقبلة، خاصة وأن البرلمان سبق له أن صادق على قانون مشجع بالنسبة لشركات التنقيب ببلادنا. من جهة أخرى تجدر الاشارة الى كون الأحداث الخطيرة التي شهدتها شركة لاسامير ليلة الامس تؤكد استعجالية التطبيق الفعلي والميداني لتحرير ميدان الطاقة بالمغرب، لان حادثا مؤسفا كهذا كان من شأنه لولا لطف الاقدار، شل حركة المواطنين وحركة الاقتصاد الوطني عموما، باعتبار وضعية الاحتكار التي تنعم بها شركة لاسامير حتى الان.

وفي الختام سيدي الرئيس، سيدي الوزير الاول، فإن كنا لم نتطرق الى كل ما يملؤ صدورنا من مؤاخذات عن اغفال التطرق، او قصور التعامل، مع العديد من القطاعات الهامة ببلادنا نظرا لضيق الحيز الزمني المخصص للمداخلات فنحن نود أن نكون واضحين من الآن فنقول أن التوجهات الملكية بخصوص تحديد الاسبقيات انما هي توجهات تستجيب لانتظارات الشعب المغربي قاطبة، وجلالة الملك عبر عنها باسم كل فئات الشعب سواء منها التي شاركت في الاقتراع الأخير أو التي لم تشارك، وهي بذلك توجهات منبعثة من سيادتين: سيادة الملك وسيادة الشعب، وعلى الحكومة أن تطبقها وتنفذها حسب التصورات التي تختارها. والحكومة وحدها مسؤولة كامل

المسؤولية على نتائج التنفيذ والتطبيق أمام الملك. فيجب الفصل في الاختيارات والتوجهات الملكية، وبين التنفيذ وملابساته الحكومية. ولا نقبل أبدا أن ينسب العجز إلى غير أهله من أعضاء الحكومة كل في مجال تخصصه، وان من شأن هذه الملاحظة أن تفك الارتباط المزعوم، والذي سيحاول البعض أن يركب عليه.

وأخيرا، لابد ونحن نختم مناقشة هذا التصريح الحكومي، من أن نثير ملاحظة أساسية تتعلق بمستقبل التدبير السياسي في بلادنا على ضوء البرنامج الحكومي الحالي. وهي أن الاتحاد الدستوري مستعد في هذه المرحلة للقيام بدوره الوطني كاملا، ومستعد أيضا لتحمل مسؤولياته في اغناء الفكر السياسي الوطني، و أن يساهم في بلورة تصور حداثي حقيقي لبناء مجتمع قوي وسليم ومتضامن . وإن التوجهات الليبرالية التي ناضلنا من أجلها منذ النشأة، والتي تكون الآن، جوهر المشروع المجتمعي الراهن، لا يمكن أن تأخذ أبعادها التطبيقية الصحيحة الا على يد المقتنعين بها والمتشبعين بروحها. وأن سياسة التطبيق الليبرالي عن طريق المناولة أو عن طريق استئجار الارحام الغربية لا يمكن أن تؤدي الى النتائج المرجوة.

لذلك سنناضل من أجل الوصول بالمغرب والمغاربة الى شواطئ الأمان ومع جميع ذوي النياة الحسنة من ابناء هذا الوطن، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك سيدي محمد السادس نصره الله أيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد عبد السلام بروال رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم، أعطي الكلمة لرئيس الفريق النوالي، فريق الحركة الوطنية الاجتماعية. لكم الكلمة السيد عقا.

المستشار السيد عقا غازي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

أريد في البداية أن أهنئ السيد الوزير الأول والحكومة على الثقة المولوية التي جعلها صاحب الجلالة محمد السادس فيهم.

وأريد السيد الوزير الأول أن أسجل بكل ارتياح المبادرة الشجاعة التي قمتم بها بتعيين وزير مكلف بشؤون المهاجرين، وأنا واحد منهم، وأشكرك السيد الوزير الأول لرد الاعتبار للمغاربة المقيمين بالخارج، جنود الخفاء ، المغاربة الأعزاء الذين يستحقون كل تقدير، ويستحقون كل عناية.

فيما يخص مناقشة البرنامج أريد أن أؤكد باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية ما جاء في تدخل الحركة الشعبية والحركة الوطنية الشعبية . ونحن كذلك طرف عائلة الحركة.

وشكرا لكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد رئيس فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، وشكرا له كذلك على مساهمة في التقليص من زمن التدخل . وأعطي الكلمة لرئيس الفريق الموالي، السيد رحو الهيلع، رئيس فريق جبهة القوى الديمقراطية.

المستشار السيد رحو الهيلع:

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

إخواني المستشارين،

أتشرف بأن أعرض أمامكم موقف ورأي فريق جبهة القوى الديمقراطية بمجلس المستشارين بخصوص التصريح الحكومي الذي قدمه السيد الوزير الأول أمام مجلسنا يوم الخميس الماضي..

لقد تدارسنا في فريقنا، بكل جدية وعمق، السياق السياسي العام الذي جاء في إطاره هذا التصريح، كما تدارسنا مضامينه ووقفنا على إيجابياته وسلبياته.

وبناء على موقف حزبنا، واعتبارا لمسؤولياتنا كممثلين للأمة ولفئات من مجتمعنا، إنتدبنا للتعبير داخل هذه القبة عن قضاياها ومشاكلها، وارتباطا بقضايا وطننا ومصالحه العليا، فإننا سنناقش هذا المشروع، باستحضارنا لكل هذه الاعتبارات، منوهين بما نراه إيجابيا وفي مصلحة بلادنا، ومنتقدين للنواقص والسلبيات، آملين في تجاوزها نحو الأفضل..

أيها السيدات والسادة المحترمين، لابد قبل مناقشتنا لمضامين التصريح أن نعبر عن ملاحظاتنا حول تشكيلة هذه الحكومة، وطبيعتها وموقعها ضمن مسار التطور الديمقراطي ببلادنا.

لقد كنا نأمل، أن نكون أمام حكومة سياسية، تستجيب لطموحاتنا في تدعيم المسار الديمقراطي، وتتجاوب مع توجهات الرأي العام الوطني، وتحضى بدعم شعبي واسع، لتتمكن من تعبئته لمواجهة الإشكالات الكبرى، المطروحة علينا جميعا.

لقد كنا نأمل أن نكون أمام تشكيلة منسجمة بهوية قابلة للتصنيف ، او على الأقل بألوان سياسية متقاربة ، وباختيارات سياسية واضحة، منبثقة عن تموقع وهوية الأطراف المكونة لها، لتسهل عملية المراقبة والمحاسبة عندما يأتي وقت الحساب، ولدعم عملية الفرز السياسي القائمة.

لقد كنا نأمل أن يسود نقاش حول البرنامج، خلال عملية تشكيل الحكومة عوض النقاش حول الحقائب، دعما للتوجه العام خلال الانتخابات، وهو توجه يرمي الى ترسيخ فكرة البرنامج السياسي عوض الأفراد، والانتماءات القبلية والعائلية، والارتباطات الزبونية.

لكن، من خلال دراستنا لتشكيلة الحكومة ولتصريحها، فإننا مضطرين للقول أنه يصعب علينا اعتبار هذه الحكومة سياسية بمعنى الكلمة، ومضطرون للقول أنها لم تتمكن ، في تشكيلتها، من نيل دعم الرأي العام، ومن ضمنها الرأي العام الحزبي .

ونعتبر ذلك إحدى السلبيات التي قد تؤثر في مسار التطور السياسي الديمقراطي، بل نخشى أن تكون لذلك انعكاسات سلبية على نظامنا السياسي المعتمد على وجود أحزاب سياسية فاعلة ولها مصداقية أمام الشعب وأمام الرأي العام .

مقابل هذه الملاحظات السلبية، تمتلك هذه الحكومة بعض المقومات التي نراها إيجابية، منها:

1- أن السيد الوزير الأول، الذي حظي بالثقة المولوية، يتمتع بجدية ومصداقية مشهود له بها من طرف الجميع، وقد بين، عن امتلاكه لروح الحوار وحسن الإنصات.

هذه الخصال تجعلنا نتفاءل بتحقيقه لنتائج إيجابية في هذه المهمة الجديدة التي ندرك صعوبتها اعتبارا، من جهة لطبيعة التشكيلة الحكومية الغير منسجمة ومن جهة أخرى للإكراهات الكثيرة والمشاكل المطلوب مواجهتها، والرهانات الكبرى المطلوب ربحها.

2- أن هذه الحكومة تضم القوى الحليفة لنا، والتي عملنا معها في إطار تجربة التناوب سواء داخل الحكومة أو داخل البرلمان، وهي القوى التي نتقاسم معها كثيرا من الاختيارات.. ومعها بلورنا وحاولنا تطبيق مشاريع إصلاحية نأمل أن تبقى وفية لها ومواصلتها في إطار الحكومة الجديدة .

وقد قام إخواننا بمجلس النواب بالتصويت، بجانب الأغلبية خلال انتخاب رئيس مجلس النواب، تأكيدا لتموقعنا بجانب حلفائنا الطبيعيين، وانسجاما مع اختياراتنا ومع هويتنا الفكرية والسياسية، وهذا ما يفرض علينا اليوم ممارسة هذا الانسجام، والاستمرار في التموقع ضمن قوى التقدم والديمقراطية، معسكرنا الطبيعي الذي اخترناه منذ تأسيس جبهة القوى الديمقراطية .

3- أن التصريح الحكومي يتضمن التزام الحكومة بالعمل على "تحقيق المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي"، كما يتضمن الالتزام بمواصلة أوراش الإصلاح التي دافعنا عنها، وحاول بلورة تدابير بخصوص الأولويات الكبرى التي حددها جلالة الملك حفظه الله، خلال افتتاح السنة التشريعية الحالية.

لكل هذه الاعتبارات، فقد قررنا مساندة الحكومة، في هذه المرحلة في انتظار بلورة وممارسة هذه النيات والالتزامات على أرض الواقع .

إن مساندتنا نقدية، لأنها مشروطة بالتطبيق وبالتنفيذ العملي للبرامج والالتزامات، مشروطة بمدى النجاح في معالجة الملفات العالقة والإشكاليات الكبرى مثل إشكالية البطالة وإشكالية الفساد في المؤسسات العمومية وفي الإدارة والقضاء، مشروطة بمدى الاستجابة لطموحات شعبنا ومدى الإنصات للمجتمع ولمنظماته المدنية ..

إننا سنقوم بواجبنا في نقد كل انحراف عن الأهداف المسطرة، والتنبيه، بكل قوانا، لأي خلل في التدبير، كما سنجتهد لنكون صوت الشعب داخل هذه القبة، واستعمال كل الوسائل المتاحة لنا قانونيا ودستوريا.

أيها السيدات والسادة المحترمون، بخصوص مضمون التصريح في حد ذاته، فهو يتضمن، كأي تصريح حكومي، جوانب إيجابية ارتأينا أهمية تسجيلها وجوانب سلبية لابد من الوقوف عندها بشكل نقدي وبناء.

لقد سجلنا الالتزام بالعمل على تحقيق المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي، وهو المشروع الذي نعمل بدورنا من أجله، كما سجلنا الالتزام بمواصلة الإصلاحات والأوراش المفتوحة، وممارسة سياسة القرب من المواطنين بحل مشاكلهم وتحقيق متطلباتهم. ونعتبر أن تجاوز العموميات في بعض الجوانب، وتدقيق بعض الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم برمجة زمنية للتنفيذ.. نعتبر ذلك من إيجابيات هذا التصريح، ونسجل للحكومة عزمها على تنفيذ مشاريع كبرى، وهي إنجازات هامة ستكون لها انعكاسات إيجابية أكيدة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية.

كما نعتبر أن من إيجابيات التصريح الحكومي عزم الحكومة على تنفيذ برنامج تعميم الكهربة القروية والماء الشروب، إضافة الى الرفع من نسبة بناء الطرق القروية، وهي إنجازات، ستساهم جزئيا، في حالة تحقيقها، من فك العزلة على العالم القروي الذي مازال يعاني من التهميش ومن عجز كبير في البنايات التحتية.

كما أن التدابير التي تنوي الحكومة اتخاذها فيما يتعلق بالاستثمار وتأهيل المقاولات سينعكس إيجابيا، على اقتصادنا الوطني وبالتالي على الوضعية الاجتماعية لمواطنينا، خاصة إذا ما نجحت في جلب الاستثمارات الأجنبية، وتوسيع الاستثمارات الوطنية التي راهنا عليها كثيرا دون نتائج ملموسة. ولعل أهم إنجاز اجتماعي تنوي الحكومة تنفيذه هو المتعلق بإنتاج 100 ألف وحدة سكنية اجتماعية كهدف في المدى المتوسط، وما سيرافق ذلك من تدابير وتسهيلات لامتلاك السكن من طرف الفئات المحدودة الدخل، وهو ما سيساهم، دون شك، في التخفيف

من حدة أزمة السكن والتقليص من انتشار السكن غير اللائق.

ونسجل للحكومة اهتمامها بمسألة الأمن واعتبارها من الأولويات الأساسية للدولة، وهو اهتمام لا يسعنا سوى التنويه به ودعمه ، اعتبارا لانتشار ظواهر الإجرام والانحرافات في السنوات الأخيرة مما اصبح يهدد المواطنين في سلامتهم الجسدية وفي ممتلكاتهم..

كما نسجل للحكومة عزمها على إصدار مجموعة من النصوص التشريعية ذات الطبيعة الإصلاحية، وإرادتها في دعم اللامركزية باعتماد مبدأ تفويض السلطات الى المصالح اللامركزية في إطار سياسة القرب من المواطنين، وإعادة تحديد مهام القطاعات العامة والحرص على حسن تدبيرها وعلى جودة خدماتها، إضافة الى تدابير أخرى في مجالات الإدارة والتعليم والصحة والثقافة..

هذه بعض البرامج والتدابير، الأكثر أهمية، في نظرنا، في التصريح الذي نحن بصدد مناقشته، وهي برامج وتدابير لا يسعنا سوى دعمها والتعبير عن أملنا في إنجازها وتنفيذها في الواقع..

لكن التصريح الحكومي، مع الأسف، يتضمن نواقص كبرى، أو بالأحرى أنه يسكت عن قضايا هامة وانشغالات أساسية، وغياب تصور سياسي للعديد من الجوانب في حياتنا الوطنية، وسنقتصر على البعض منها:

1- ففي الميدان الاقتصادي والمالي نلاحظ غياب تصور واضح للسياسة الاقتصادية والمالية.

فما هو الهدف الذي تحدده الحكومة فيما يخص نسبة العجز ونسبة التضخم في المدى الذي يغطي، نظريا، مدة انتداب هذه الحكومة؟ وكيف ستعالج الحكومة مسألة المديونية الداخلية منها والخارجية؟ وما هو تصور الحكومة لمسألة الخوصصة؟ وأين توظف موارد هذه الأخيرة؟ علما أن هناك نقاشا وطنيا حول هذا الموضوع، وبالذات توظيف موارد الخوصصة في الاستثمار عوض سد عجز الخزينة، هذا إذا ما وجدت الدولة إقبالا على معروضاتها للخوصصة.

إنها قضايا كبرى وأساسية استغربنا لعدم تحديد موقف الحكومة منها في تصريحها. ثم أن التصريح يسكت بشكل غير مفهوم عن مسألة التمويل، وهي مسألة أساسية في كل برنامج جاد حتى وإن كان حزبيا، وبالأحرى حكوميا، ونحن نتساءل هل ستراهن الحكومة على تفويت امتياز استغلال بعض المشاريع بعد إنجازها، للخواص، وهذه العملية غير مضمونة وليست دائما ممكنة.

وإذا كان التصريح يشير الى العدالة الجبائية ، فإن هذا المفهوم يبقى غامضا، وسمعناه في كل التصاريح السابقة، دون تحديد مضمون هذه العدالة، فلم تقل لنا الحكومة ماذا ستفعله بالذات في المجال الجبائي.. هل سترفع الضرائب؟ هل ستخفضها؟ وكيف سيتم توسيع الوعاء الضريبي؟ وكيف ستتعامل الحكومة مع الارتفاع الكبير للضرائب التي يؤديها الموظفون والمأجورون؟ قد تقول الحكومة أن هذه الأمور يحددها القانون المالي، لكن ما نريده هو تصور شمولي على المدى المتوسط، وخلال كل المدة التي ستمارس فيه هذه الحكومة مهامها.

ولم تحدد الحكومة أي تصور للعلاقات مع الاتحاد الأوروبي، خاصة وأنه توجد ملفات عالقة منها ملف الصيد البحري الذي لم تحدد الحكومة موقفا منه.

2- وفي الميدان الاجتماعي نلاحظ أن معالجة الحكومة لإشكالية التشغيل ، وهي أكبر مشكلة يواجهها المغرب اليوم، معالجة لا تستجيب بوضوح لانتظارات المجتمع.

نحن نتفق مع الحكومة أن التشغيل يرتبط بشكل وثيق بتنمية الاستثمار وهو الحل الحقيقي على المدى المتوسط والبعيد، وبالفعل فإن الحكومة تنوي اتخاذ مجموعة من التدابير في هذا المجال، كما أن الأشغال الكبرى المزمع إنجازها ستؤثر نسبيا في التقليص من حدة البطالة.

لكن اسمحوا لنا، السيد لوزير الأول، أن نقول لكم أن هذا الحل وجيه بالتأكيد ، لكن نتائجه سوف لن تكون فورية، كما أن الرهان على التقاعد النسبي لربح مناصب في الوظيفة العمومية والقطاع الخاص، هو رهان غير مضمون ربحه، إذ سوف يتطلب مشاورات مع الأطراف الاجتماعية وقد يأخذ ذلك سنوات سوف يتزايد فيها عدد العاطلين وحاملي الشهادات منهم بوجه خاص..

أما برنامج "التكوين من أجل الإدماج" الذي تعتبرونه كإحدى الحلول من أجل التشغيل، فنحن نقول أن هذا البرنامج قد بين عن محدوديته، رغم أهميته الأكيدة.

وهكذا نرى أن الحلول المقترحة ليست شمولية، باستثناء فكرة التقاعد النسبي، وأنها تخيب آمال مئات الآلاف من الأسر ومن الشباب العاطل الذي ينتظر إيجاد الشغل اليوم وليس بعد بضع سنين.

نحن نعتقد، السيد الوزير الأول، أن الدولة مازال مطروح عليها المساهمة، بقسط وافر، في عملية التشغيل، خاصة تشغيل الشباب حاملي الشهادات، فالقطاع العام مازال يعاني من عجز في الموارد البشرية من قطاعات التعليم والصحة والإدارة، ورغم ما يقال عن وجود فائض الموظفين في الإدارة العمومية، فإن دراسة توزيع الموظفين حسب الشهادات يبين أن الأغلبية الساحقة من الموظفين الصغار ذوي الكفاءات المحدودة، مما يعني وجود ضعف في عدد الأطر، وبالتالي ضعف في التأطير، لما يفسر ضعف جودة الخدمات الإدارية.

وبخصوص باقي القطاعات فإننا لا نلمس التزامات واضحة، باستثناء المجهود المزمع القيام به بخصوص السكن الاجتماعي، الذي ينحصر على ذوي الدخل ولو كان محدودا، أما من لا دخل لهم، ساكني دور الصفيح، فماذا هيأت لهم الحكومة؟

وإذا كان التصريح يلتزم بالتطبيق التدريجي للتغطية الصحية الإجبارية فإنه لا يقدم أية برمجة زمنية، ويسكت تماما عن الحماية الاجتماعية، فعدد المأجورين المتوفرين على الضمان الاجتماعي مازال ضئيلا ولا يشكل سوى نسبة ضئيلة من مجموع المأجورين الممارسين لنشاط قار، ناهيك عن مئات الآلاف من المشتغلين في القطاعات الغير المنظمة، وفي مهن خدماتية والتجارة والصناعة التقليدية ومن لا دخل قار لهم..

وهناك عشرات الآلاف من العجزة والأيتام والأطفال المشردين، دون أي اهتمام من طرف الدولة.

لقد آن الأوان، السيد الوزير الأول، للتفكير في توسيع الحماية الاجتماعية ضد المرض، وفقدان الشغل وضد الفقر بوجه عام، لقد آن الأوان لإقامة نظام للمساعدة الاجتماعية لبلورة فكرة التضامن بشكل مؤسساتي انسجاما مع شعار الحداثة وصيانة كرامة المواطن المغربي الذي قدمتم به مشروعكم.

ومن جهة أخرى يسكت التصريح تماما عن وضعية الموظفين المأجورين.

إن إشكالية الاجور في المغرب إشكالية حقيقية، وإذا كان التصريح يشير الى استمرار الحوار الاجتماعي، فإنه لا يحدد أساس هذا الحوار ولا يوضح استعدادات الحكومة..

فما رأي الحكومة في مسألة السلم المتحرك للأجور، وهو سلم ظل جامدا لعدة سنوات، ولا يمكن قبول استمرار هذا التجميد لسنوات أخرى أمام الارتفاع المتزايد لتكاليف المعيشة؟ وهل لديها نية في الرفع من الحد الأدنى للأجور؟ ولمراجعة الأجور العليا التي لا تتناسب مع مستوى المغرب الاقتصادي والاجتماعي؟ وما مصير مشروع الشبكة الجديدة للأجور الذي كان ضمن اهتمامات الحكومة السابقة في المدة الأخيرة؟

إنها تساؤلات نطرحها عليكم السيد الوزير الأول، لأن المجتمع يطرحها بإلحاح، ومن واجبنا إيلاغ صوته، ومطالبتكم بتقديم إجاباتكم وتصوراتكم، وطمأنتنا، على الأقل، بانشغالكم بو ضعية فئات واسعة من شعبنا ..

3- وفي مجال تخليق الحياة العامة، لا نلمس في التصريح الحكومي موقف الحكومة من الفساد والاختلاس والتبذير الذي تعيشه المؤسسات العمومية، ولا نلمس موقفها من ملفات الفساد المعروفة والمطروحة اليوم على الساحة ، كما لم تلتزم الحكومة بأي تدابير لمحاربة الفساد في الإدارة والقضاء، ومحاربة الرشوة التي تشكل آفة حقيقية وتؤثر في مختلف جوانب حياتنا الوطنية، والحد من الامتيازات اللا مشروعة، كالرخص المختلفة التي يتمتع بها بعض المحظوظين، بدون حق.

إن المواطن المغربي اليوم، السيد الوزير الأول، ينتظر أن يلمس، في حياته اليومية جدية العمل الحكومي، ينتظر منكم تدابير ملموسة وليس فقط تصاريح جميلة وطموحة..

السيد الوزير الأول، لقد أوليتم اهتماما لا بأس به للعالم القروي، من خلال قرار تسريع برامج الكهربة القروية، والماء الشروب والمسالك القروية، وهو أمر لا يمكن لنا سوى التنويه به، لكن الغائب الأكبر من تصريحكم هو الفلاحة..

تعلمون السيد الوزير الأول أننا في مجلس المستشارين ننشغل كثيرا بوضعية الفلاحة المغربية، اعتبارا لكوننا نمثل هذا القطاع داخل هذا المجلس، وقد استغربنا غياب أي إشارة لهذا القطاع الحيوي، رغم ما يمثله من ثقل في اقتصادنا الوطني وفي التركيبة الاجتماعية لبلادنا .

إن الفلاحة المغربية تعيش وضعية صعبة إن لم نقل كارثية، خاصة مع توالي سنوات الجفاف، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وضغط المشاكل المرتبطة بالتمويل والقروض.

فالفلاح المغربي بحاجة الى دعم حقيقي من طرف الدولة، دعم البذور والأسمدة والمحروقات ووسائل الإنتاج الفلاحية، بحاجة الى معالجة جذرية لمشكلة المديونية ولنظام حقيقي للتأمين، بحاجة الى دعم ثمن ماء السقي، الذي يتضاعف بسبب تقادم قنوات الري والضياع الذي يتسبب فيه هذا التقادم للفلاح وللدولة معا..

الفلاحة المغربية بحاجة الى مراجعة جذرية لطرق السقي، ونوعية المزروعات، وللتأطير الفلاحي الذي تقوم به الدولة، ولوضع آليات خاصة لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

وكنا ننتظر أن يتضمن التصريح الحكومي ولو تصورات عامة لمعالجة مشاكل الفلاحة المغربية، ويؤسفنا السيد الوزير الأول، أن نعيب عليكم هذا التغييب الذي لا نجد له أي مبرر.

ومن القضايا التي كنا نود أن ترد فيها تدقيقات وتوضيحات، مسألة وضعية الجماعات المحلية التي نمثلها في هذا المجلس، ومن واجبنا إثارة انتباه الحكومة لضرورة مواصلة الإصلاح بناء على الميثاق الجماعي الجديد، الذي يعطي إمكانية تفويت صلاحيات الدولة للجماعات. فنحن نعتقد أن الجماعات المحلية هي قريبة من المواطنين وتعرف حاجياتهم أكثر من المصالح الوزارية، وقد آن الأوان لتفوت لها ميزانيات إنشاء المؤسسات التعليمية والصحية والبنيات التحتية وكل الاستثمارات العمومية ذات الطابع المحلي.

كما نثير انتباهكم، السيد الوزير الأول، الى أن كثيرا من الجماعات تعاني من وضعية مالية مزرية، تجعلها عاجزة حتى عن تدبير شؤونها اليومية وبالأحرى إنجاز مشاريع تنموية..

ومما يعقد الوضع أكثر كيفية توزيع حصة الجماعات من الضريبة على القيمة المضافة حيث تستفيد الجماعات

الغنية بحصص أكبر من الجماعات الضعيفة، في وقت كان ينبغي أن يحدث العكس.

أيها السيدات والسادة المحترمون،

إن النواقص كثيرة، ولا يسع الوقت المحدد لنا في هذه المناقشة من التطرق إليها كلها، ونحن إذ أثرنا البعض منها، فإن أملنا كبير فيكم، السيد الوزير الأول، في أخذ ملاحظاتنا بعين الاعتبار، لما عرفناه فيكم من حسن الإنصات، وما لمسناه فيكم من إرادة للحوار، والتعاون، مع مجلسنا ومع كل القوى الحية ببلادنا.

وستجدون منا كل الدعم والمساندة في كل ما ستقومون به من تدابير، وما ستنجزونه من برامج في صالح بلادنا ومواطنينا، كما ستجدون منا كل النقد اللازم والبناء للتنبيه للهفوات، ومكامن النقص في عملكم الحكومي، نقد أنتم بحاجة إليه لتطوير عملكم، ودعم الإيجابيات وتجاوز السلبيات التي لا يخلو منها أي عمل بشري، وذلك حتى نتمكن، بتعاوننا جميعا، من تحقيق انتظارات شعبنا، وبناء مغرب متقدم ديمقراطي حداثي، ضامن لحقوق مواطنيه، وكرامتهم، تحت القيادة الحكيمة لمولانا جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وفقكم الله في هذه المهمة الجسيمة . والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

السيد الرئيس المصطفى عكاشة :

شكرا للسيد الرئيس، الكلمة الآن للمستشار السيد رحال الزكراوي عن فريق التجديد والتقدم الديمقراطي،فليتفضل .

المستشار السيد رحال الزكراوي:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي في هذه الجلسة العمومية المخصصة لمناقشة التصريح الحكومي الذي تقدم به السيد الوزير الأول أمام مجلس المستشارين منذ أربعة أيام .

وقبل الخوض في صلب الموضوع، أود أن أؤكد أن مقاربتنا لمضامين هذا التصريح تقوم على استحضار مختلف المواقف التي عبرت عنها أحزابنا من مختلف حلقات المسلسل الذي أعقب الانتخابات التشريعية الأخيرة من جهة، والوعي بما يفرضه علينا موقعنا في الأغلبية من التزامات من جهة أخرى، وهي التزامات تتجاوز مجرد المساندة والتأييد إلى التقويم والمساءلة وتقديم البدائل والمقترحات، لأننا نعتبر هذه الحكومة حكومتنا وبرنامجها من صلب برنامجنا.

وفي ذلك بلورة عملية لعمق الموقف السياسي الذي تبنته أحزاب التحالف الاشتراكي (حزب التقدم والاشتراكية والحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب العهد) التي تشارك في الحكومة الحالية من أجل مواصلة إنجاز مشروع المجتمع الديموقراطي الحداثي والمتقدم وإتمام أوراش الإصلاح التي أطلقتها تجربة التناوب التوافقي وفتح آفاق جديدة أمام بلادنا وشعبنا. وقد تعزز هذا التوجه، بعد الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح أشغال البرلمان، وهو الخطاب /البرنامج الذي شكل المرجع الأساس للتصريح المتضمن للخطوط العريضة لبرنامج حكومة السيد إدريس جطو الذي أتقدم له ولباقي السادة أعضاء الحكومة بالمناسبة ، باسم كافة أعضاء فريقي بأصدق التهاني على ما حظوا به من ثقة . وأتطرق لهذه القضايا الواردة في التصريح الحكومي من خلال عنوانين كبيرين يتعلق الأول بقضايا تأهيل الاقتصاد وإصلاح القطاع المالي وسبل تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، فيما يتناول الجزء الثاني من هذا التدخل المواضيع المرتبطة بإنعاش الشغل والتنمية الاجتماعية وما يقترحه البرنامج الحكومي من تدابير تهدف إلى تحسين مستوى وظروف المعيش اليومي لملايين المغاربة في المجالين الحضري والقروي .

وقبل هذا وذاك، لا بد من التوقف عند بعض الموضوعات ذات الطبيعة الأفقية منها من احتل حيزا بارزا في ديباجة تصريحكم السيد الوزير الأول، أمام مجلسنا هذا .

أ- أول هذه الموضوعات يهم المسألة النسائية وكيفية تعامل التصريح الحكومي مع هذه القضية الحيوية بالنسبة لتطور المجتمع المغربي . فيبدو أن كل المجهودات والإنجازات التي تحققت في هذا الصدد منذ إطلاق مشروع خطة إدماج المرأة في التنمية على عهد حكومة التناوب التوافقي الأولى و مرورا بإقرار مقاربة النوع واعتماد جملة من البرامج الهادفة إلى التمكين السياسي والقانوني والاقتصادي لنصف المجتمع المغربي ووصولا إلى اعتماد مفهوم التمييز الإيجابي الذي مكن - لأول مرة في تاريخ المغرب - النساء من تبوأ المكانة اللائقة بهن في المؤسسات المنتخبة مع ما لذلك من انعكاس إيجابي على التطور المتوازن لمجتمعنا، فكل هذه المجهودات والإنجازات تبدو ومنذ مدة وكأنها عرضة للمصادرة والإجهاز عليها، زكاها كون هيكلة الحكومة الجديدة قد "أغرقت" قضية المرأة ضمن جهاز حكومي يعنى بشؤون الأسرة ككل دون تفريد لقضية المرأة رغم ما لها من أهمية ورغم ما ينتظر بلادنا من أعمال لفائدة النساء في مجالات التربية والصحة والتمكين القانوني والاقتصادي والولوج إلى مراكز القرار. إنه من غير المقبول أن يتم الإعلان على جملة من البرامج الهادفة إلى تأهيل الاقتصاد والتربية والتكوين والتشغيل وغيرها ضمن مشروع المجتمع الحداثي الديمقراطي، ويتم التغاضي عن نصف المجتمع المغربي الذي تشكله النساء . ولتدارك هذا النقص، يجب التفكير الجدي في إحداث مجلس أعلى لقضايا إسوة بما هو معمول به في العديد من الدول، وحتى لا تبقى قضية المرأة

في كف عفريت ونخصها بجهاز دائم بإمكانه مراكمة ما يلزم من إصلاحات في هذا الصدد . ولا نملك إلا أن نشاطر السيد الوزير الأول متمنياته بخصوص ما ستسفر عنه أشغال اللجنة الملكية لتعديل مدونة الأحوال الشخصية، وكلنا أمل أن تكون خلاصات هذا العمل في مستوى انتظارات وطموح الحركة النسائية وجماهير النساء وعموم الديمقراطيين والتقدميين .

ب- الموضوع الثاني الذي أود التطرق إليه ضمن هذه الملاحظات التقديمية يتعلق بما أعربتم عنه السيد الوزير الأول في مستهل تصريحكم من أن المشروع المجتمعي الذي تدافعون عنه يقوم على "التشبث بمكونات ثقافتنا وشخصيتنا التي تعتبر الأمازيغية أحد عناصرها الرئيسية" وما نلح عليه بهذا الخصوص، هو ضرورة أن يحظى هذا الالتزام بالأولوية وأن تتم بلورته في أعمال ملموسة تهم على الخصوص الاجتهاد من أجل التطبيق الخلاق لمقتضيات ميثاق التربية والتكوين ذات الصلة بتدريس اللغة الأمازيغية، والاعتناء بها في منظومة الإعلام السمعي والمرئي، وتشجيع الإبداع الفكري والفني الأمازيغي وكل ما يرتبط بهذا الموضوع من تدابير من شأنها أن تشكل لبنة جديدة تضاف إلى لبنات سابقة أهمها إحداث المعهد الملكي للأبحاث والدراسات الأمازيغية .

ومن شأن مراكمة هذه الإصلاحات أن يهيئ الشروط اللازمة لإنضاج التوافق المطلوب بين مكونات الأمة من أجل الوصول إلى الهدف الأسمى المتمثل في دسترة الهوية الأمازيغية بما يعكس التنوع والتعدد الذي يميز الشخصية المغربية .

جـ - آخر الملاحظات في هذا الإطار تتعلق بما أبرزتموه السيد الوزير الأول في باب الثوابت والمقدسات والاختيارات، وتحديدا ما يتعلق بالتزام الحكومة بالعمل من أجل أن يظل المغرب البلد المتشبع بتعاليم الدين الإسلامي والحريص على نصرة فضائل التسامح والتكافل والاعتدال في ظل إمارة المؤمنين ووحدة المذهب.

ومثل هذا الالتزام، السيد الوزير، في حاجة إلى بذل مجهودات جمة وتنويع المبادرات والبرامج قصد ضمان الأمن الديني للمغاربة ومواجهة كل مظاهر الانحراف المتمثلة في ممارسات الدعاية والاستقطاب السياسي بالمساجد وإشاعة فكر الظلام والتطرف، وإبراز - بذل ذلك- الوجه الحقيقي للمغرب المسلم المنفتح على الحضارة والتقدم والحداثة .ويشكل هذا الأمر، إحدى المهام الأساسية التي لا يسمح للحكومة بأن تخطأ الهدف بخصوصها، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما يجري في عالم ما بعد هجمات 11شتنبر.

السيد الرئيس،

لقد أولى التصريح الحكومي وعن حق ، بالغ العناية لمسألة تأهيل الاقتصاد ودعم المقاولة وتمكين النسيج الإنتاجي الوطني من رفع تحديات التنافسية وتحرير الأسواق، وتنوعت التدابير والالتزامات المرقمة والمحددة الآجال بهذا الصدد، من قبيل نهج سياسة للأوراش الكبرى كفيلة بتحديث وتقوية شبكة البنيات التحتية والفوقية من طرق ومواصلات وطاقة ومواني‌ء وتجهيزات مائية.وإعطاء الأولوية لدعم المقاولة المغربية وتهييئها لمواجهة شروط المنافسة، وتحديث آليات ووسائل الإنتاج من خلال إحداث صندوق لتأهيل المقاولات وتعبئة أرصدة صناديق الضمان والتركيز على تنمية القطاعات الإنتاجية الواعدة، و تفعيل قانون وكالة تنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة، ودعم الدور الذي تضطلع به مراكز الاستثمار الجهوية .

والتزم التصريح الحكومي كذلك في سياق الإجراءات الهادفة إلى تحديث الاقتصاد الوطني بتحسين النظام الجبائي والرفع من مردوديته بالعمل على توسع قاعدة الوعاء الضريبي وتسهيل الولوج التدريجي للقطاع غير المنظم للقطاع المهيكل وإعادة هيكلة القطاع المالي العمومي والخاص بغية تطوير قنوات تمويل الاقتصاد من خلال تنشيط الأسواق المالية وقنوات الادخار المؤسساتي وإعادة هيكلة وتقويم المؤسسات العمومية والشركات الوطنية .

ولا يمكن لنا السيد الوزير، إلى أن نسجل إيجابية هذا التوجه، خاصة وأن صلب التصريح الحكومي يقوم على تصور إرادي طموح وواقعي، يسعى لإنعاش الشغل بفضل النتائج الإيجابية لاقتصاد مهيكل نشيط وقادر على المناقشة. كما أن سياسة الأوراش الكبرى في مجال التجهيزات التحتية والفوقية التي تضمنها تصريحكم، السيد الوزير الأول، تشكل أهم المطالب والاقتراحات التي ما فتئت تلح عليها أحزابنا في كل المناسبات كان آخرها البرنامج الاقتصادي الذي تقدمنا به للمواطنين في الانتخابات التشريعية الأخيرة .

وانسجاما مع ما أشرت إليه في مستهل هذا التدخل، من أننا لن تدخر جهدا كفريق لتقديم ما نراه ضروريا من مقترحات للحكومة التي نساندها، أستسمحكم السيد الرئيس، في أن أشير لمجموعة من الملاحظات تتعلق بالسياسة المعلنة في مجال تأهيل الاقتصاد.

فبداية لا بد أن نسجل أن المجهود المحمود بخصوص ترقيم كلفة المشاريع وحجم المبالغ المالية المتأتية من مؤسسات الادخار المؤسساتي وما سيتم تعبئته من أموال بواسطة ما سيتم إحداثه من صناديق وآليات تمويل جديدة، فهذا المجهود الإيجابي لا يمنع مع ذلك من التساؤل حول قدرة الحكومة على تعبئة كل ما يلزم من إمكانيات لتمويل الاقتصاد وإنجاز المشاريع التنموية والإصلاحات الضرورية . لذلك وجب تعزيزه بما يلزم من إجراءات لا يمكن بدونها أن نعول على أي تأهيل حقيقي .

وفي طليعة هذه التدابير والإجراءات الانكباب على إصلاح عميق وشامل للنظام البنكي يفرض عليه الدخول إلى المنافسة و يضمن التجاوب المطلوب مع مجهود دعم المقاولة وتعبئة الادخار وتحفيز الاستثمار ، وقلب المعادلة غير الطبيعية التي تجعل المالية العمومية في خدمة النظام البنكي بينما الصحيح أن تساهم الأبناك في بناء وتطوير المجتمع الذي تجني من وراء حركته الاقتصادية والتجارية أرباحا طائلة .

إن الإكراهات الحقيقية التي تواجه الانطلاقة الاقتصادية والمتمثلة في تفاقم العجز في العديد من المجالات الحيوية والضغط الاجتماعي لتلبية الحاجات الجديدة والمتزايدة وضعف الإمكانيات الناجم أساسا عن قلة الثروة أصلا ببلدنا وتراجع المداخيل الجمركية وانتهاء الجزء الأساسي من برنامج الخوصصة، كل هذا يتطلب من الحكومة بلورة سياسة حازمة لإصلاح المؤسسات العمومية والشركات الوطنية بتجاوز المنطق البائد الذي تحكم في "العقل" الذي أنتج "حملات التطهير" المشؤومة واعتبر الإصلاح هو الزج بالصالح والطالح من كبار الموظفين وصغارهم في السجون وصرف مبالغ مالية مهمة على حملات تحسيسية لا يكون له أي تأثير فعلي على هدف التخليق المرجو .

إن الجدية و الوطنية، تتطلب الانكباب على أوضاع المؤسسات والشركات العامة وفق خطة إصلاحية تعتمد التقويم المجرد والموضوعي لأوضاعها وطرق اشتغالها والحرص على استرداد أكثر ما يمكن من الأموال العامة التي تم تبديدها، وتحمل الأجهزة الحكومية الوصية على هذه المؤسسات لكامل مسؤولياتها وممارسة كامل سلطات الرقابة والتوجيه التي يقرها القانون حتى نقطع نهائيا مع عهد الانحرافات وتجاوز القانون .

وأول ما يجب الاهتمام به في هذا الصدد هو الحرص على أن تنضبط هذه المؤسسات لمقتضيات القانون الجبائي وفرض احترام القانون حتى تتحمل الثروات الكبرى بالبلاد للعبء الضريبي الذي يتحمله ملايين المغاربة.

والإشارة للقانون الجبائي الذي التزم التصريح الحكومي بتحسينه والرفع مردوديته تقودني إلى الحديث عن المعضلات الأساسية الواجب مواجهتها في هذا الصدد و المتمثلة أساسا في الاضطلاع بمهمة فرض العدالة الضريبية وضمان مساهمة كل الملزمين أشخاصا طبيعيين ومعنويين في مداخيل الدولة ومراجعة نسب فرض بعض الضرائب كالضريبة على القيمة المضافة والدخل الخاضع للضريبة العامة على الدخل في الاتجاه الذي يضمن توسيع فعلي لقاعدة الوعاء وإعفاء المداخيل الصغرى والتعامل وفق صيغ وآليات مرنة وغير جامدة وأقلمتها باستمرار مع حاجيات إدماج القطاع غير المهيكل في حظيرة الاقتصاد المنظم .

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، السادة الوزراء،الإخوة المستشارين،

إن مواجهة إشكالية تأهيل الاقتصاد لا يمكن أن تستقيم دون استحضار محور أساسي لمستلزمات الإصلاح والتأهيل يتعلق ببنية الميزانية العامة وطبيعة المسالك والمساطر الإدارية المعمول بها والقوالب والصيغ التي تحكم اشتغال الجهاز التنفيذي وما يكون لكل ذلك من انعكاسات سلبية على نسبة التنفيذ الضعيفة لميزانيات الاستثمار والتسيير بأغلب القطاعات الحكومية، وعدم توظيف إمكانيات مالية هامة للاستجابة للحاجيات الأساسية للتأطير المادي والبشري للإدارة والمرافق العامة في الوقت الذي يتفاقم فيه العجز وتتعذر فيه الاستجابة للحاجات المتزايدة للمواطنين .

وقد آن الأوان في تصورنا في فريق التجديد والتقدم الديمقراطي للنظر بجدية في إصلاح القانون التنظيمي للميزانية لتجاوز هذا الوضع الذي ينعته بعض المختصين بتعامل ينم عن "أمية ميزانياتية" تنفق الجهد الأكبر في المناقشات وتسطير الإعتمادات دون أن تضمن التنفيذ الفعلي والسريع للإلتزام بالنفقات وتبقى سجينة مسلكيات ومساطر بيروقراطية لاتسمح بتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ومثل هذا الإصلاح ينبغي في نظرنا أن يقوم على ثلاث توجهات رئيسية تهم أولا ما يمكن أن نصطلح عليه بشمولة الاعتمادات المالية بما يضمن النجاعة في التنفيذ والمرونة المطلوبة للإستغلال الأمثل للميزانية إضافة إلى ما لتجميع الاعتمادات من بعد ديمقراطي يتيح للسلطة السياسية المشرفة على القطاع التحمل الفعلي للمسؤولية.

والتوجه الثاني الذي يجب أن يحكم إصلاح القانون التنظيمي للمالية يتمثل في ضرورة إعمال مفهوم التدبير بالقرب من خلال التعاقد بين الأجهزة المركزية من جهة والجهوية والمحلية من جهة أخرى بما يضمن تفاعلا منتجا في التعبير عن الحاجيات وتنفيذ الميزانية و يساعد على ترشيد الإنفاق العمومي .

ولابد لأي إصلاح أن يأخذ بعين الاعتبار كذلك ضرورة إقرار مساطر عمل تضمن إطارا قانونيا ناجعا وشفافا لإنجاز المشاريع العمومية الممولة في إطار برامج الشراكة بين ميزانية الدولة والأغيار.

والغاية المثلى لهذا الإصلاح ضمان آليات وصيغ قانونية لإعداد وتنفيذ الميزانية تتسم بالنجاعة والسرعة وتمكن من إنجاز برامج التنمية الاقتصادية والإجتماعية والثقافية بفعالية وتساعد على ترشيد النفقات العامة وعقلنتها .

وغني عن البيان أن تأهيل الاقتصاد الوطني يعني أيضا دعم وتطوير قطاع البحث العلمي وتوجيهه للاستجابة لأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى تتمكن بلادنا من الاستفادة من الطاقات العلمية المغربية في الداخل والخارج.وإذا كانت حكومة التناوب قد دشنت رؤية جديد

بعد هذا، السيد الرئيس اسمحوا لي أن أنتقل للجزء الثاني من هذا التدخل والمتعلق بإنعاش الشغل وما يقترح التصريح الحكومي من تدابير في مجال التنمية الاجتماعية وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين.

لقد سجل تصريحكم السيد الوزير الأول، عزم الحكومة على أن تجعل التشغيل ومواجهة البطالة في صدارة اهتماماتها من خلال اعتماد سياسة إرادية ترمي إلى التقليص التدريجي من نسب البطالة المرتفعة. وتقوم هذه السياسة الإرادية على جملة من المحاور تتمثل في توفير الظروف المساعدة على تنشيط الاستثمار وإصلاح أنظمة التربية والتكوين والتأهيل المهني ومحاربة الأمية والحرص على مطابقة الشعب والمسالك لمتطلبات سوق الشغل، ومضاعفة وثيرة التكوين المهني لما له من أهمية في هذا المجال، و تفعيل آليات الوساطة والإدماج وتجديد اعتماد برنامج"التكوين من أجل الادماج" وتطوير آليات الدعم العمومي لإنشاء المقاولات من قبل الشباب والعمل بنظام التقاعد المسبق المنتظر أن "يحرر" مناصب شغل مهمة في القطاعين العام والخاص .

هذا إذن السيد الوزير الأول، أهم ما تقترحونه من تدابير للنهوض بالتشغيل وأول ما يجب تسجيله بارتياح، القطع مع الخطاب الديماغوجي الذي يدعي بإمكانية حل معضلة التشغيل بواسطة الوظيفة العمومية، هذا في الوقت الذي يدرك فيه احجميع أنه وحدها الحلول النابعة من حركة اقتصادية نشيطة ومتنامية بإمكانها أن تشكل الأجوبة المطلوبة لمعضلة التشغيل.

وبهذا الصدد فإننا نقترح في فريق التجديد والتقدم الديمقراطي الحرص على أن تشكل مناسبة انطلاق الأشغال الكبرى المعلن عنها في مجال التجهيزات والبنيات الأساسية، فرصة لتشغيل أكثر ما يمكن من الموارد البشرية المعطلة. كما يجب تجاوز سلبيات "برنامج التكوين من أجل الإدماج" الذي انحرف أحيانا عن مساره الحقيقي وشكل مجالا للتواطؤ بين المشغلين وطالبي التشغيل بهدف الإستفادة غير المشروعة من ما تقدمه الدولة من مساعدات.

إن المواجهة الفعلية لمعضلة التشغيل تحتاج لتظافر العديد من الإصلاحات والمبادرات التي من شانها توفير المناخ المساعد على توفير الشغل المنتج. ولقد أصاب التصريح الحكومي حينما اعتبر إقرار سلم اجتماعي وتحسين العلاقات مع الشركاء الإقتصاديين والفرقاء الإجتماعيين من المهام الأساسية الواجب إنجازها لدعم الدينامية الإقتصادية وإنعاش الشغل.

وإذا كانت الحكومة قد أعلنت عزمها على العمل من أجل التوصل إلى توافق في أقرب الآجال مع الفاعلين الإقتصاديين والهيئات النقابية بخصوص مجموعة من الإصلاحات الجوهرية كمشروع مدونة الشغل والقانون التنظيمي لممارسة حق الإضراب والتأمين على مخاطر فقدان الشغل والتطبيق التدريجي للتأمين الصحي الإجباري، فإننا إذ نؤيد هذه المنهجية نود أن نثير الإنتباه إلى أننا أنهينا مرحلة الحل الوسط التاريخي حيث كان التناوب التوافقي يقتضي الحرص على بلورة توافقات حول أهم القضايا التي تهم الشأن العام الوطني، بينما تتطلب وضعية اليوم في نظرنا الحسم في الإختيارات الأساسية بالتوافق إن أمكن وإلا من خلال إعمال قاعدة الديموقراطية ليسود رأي الأغلبية تحت رقابة رأي الأقلية وإيلاء عامل الزمن الأهمية التي يستحقها في عالمنا المعاصر.

السيد الرئيس، وانسجاما مع الأولويات التي حددها الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح أشغال البرلمان، ضمنت الحكومة تصريحها جملة من الإجراءات تهدف تجسيد شعارات التعليم النافع والتربية للجميع من خلال العمل على نشر وتعميم التعليم وتحسين الجودة وتدبير النظام التربوي. إضافة إلى مواصلة الجهود المتعلقة ببرامج محو الأمية والتربية غير النظامية . والحرص على استكمال إصلاح التعليم العالي وفق ما يحدده ميثاق التربية والتكوين.

والحديث عن قطاع التربية والتكوين وما تعتزم الحكومة إنجازه من برامج في هذا الصدد يقتضي إثارة الانتباه أولا، إلى واقع التشتت الذي لا يزال يعاني منه القطاع بحكم تدخل أكثر من جهاز حكومي - من وزارات وكتابات دولة - في تدبير نظام التربية والتعليم والتكوين المهني والتعليم العالي ومحو الأمية، الأمر الذي يتطلب إيجاد أفضل الصيغ لتنسيق الأعمال والتدخلات بين مختلف القطاعات الحكومية المعنية ليتسنى إنجاز البرامج بفعالية وبأقل كلفة والاستغلال الأمثل لعنصر الزمن. وفي ذات السياق، السيد الوزير الأول، فإن المصلحة تقتضي تكوين لجنة التقويم التي اقترحها الميثاق الوطني تحت مسؤولية الوزير الأول وذلك في أقرب الآجال .

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، السيدات والسادة، إن الكرامة، ومحاربة التهميش والفقر والتركيز على السكن اللائق، وفك العزلة عن الأرياف وتوفير خدمات النقل خاصة في المجال الحضري، يجد مشروعيته في العجز الكبير المسجل في هذه القطاعات .

السيد الرئيس، السادة المستشارون،

لا يمكن أن أختم هذا التدخل المخصص لمناقشة التصريح الذي ضمنه السيد الوزير الأول الخطوط العريضة لبرنامج الحكومة في مجالات السياسةالاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخارجية، دون أن أوجه نداء حارا لكل المشارب السياسية في الأغلبية والمعارضة على السواء، قصد تكثيف الجهود والانخراط الجماعي في معركة استئصال الفقر والجهل والتخلف من مجتمعنا، حتى نفوت الفرصة على التيارات الظلامية والرجعية الحاملة للفكر الكلياني، والتي تستغل مظاهر الفقر والتهميش للقيام بأعمال الاستقطاب السياسي، وتشييع فكر متزمت وماضوي عفى عنه الزمن، يعادي قيم الديمقراطية والحداثة والتقدم.

إن مسؤولية مجابهة هذه التيارات الظلامية، والحفاظ على بلدنا في منأى عن تيارات التطرف والعنف، تقع على عاتق كل مكونات الأمة، وأفضل سبيل للمواجهة هو المساهمة في إرساء أسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الشاملة والمندمجة. وهو ما يعني أن ضمان تنفيذ ما تضمنه البرنامج الحكومي في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها تعد مسؤولية يتقاسمها الجميع.

وشكرا على انتباهكم

السيد الرئيس:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة الآن للمستشار السيد عبد الله الشرقاوي، رئيس الفريق الاشتراكي، فليتفضل.

المستشار السيد عبد الله الشرقاوي:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، السيدات والسادة الوزراء، السادة المستشارون،

أتدخل باسم الفريق الاشتراكي لمناقشة البرنامج الحكومي الذي تفضلتم بتقديمه وفقا للمقتضيات الدستورية أمام مجلسنا الموقر يوم 21 من الشهر الجاري بعد أن حظيتم بثقة صاحب الجلالة محمد السادس لتولي مسؤولية تدبير الشأن العام.

وقبل التطرق إلى مضامين الخطاب الحكومي الذي ألقيتموه لا بد من التطرق إلى الظرفية السياسية وما يطبعها من أحداث وتفاعلات على المستوى الدولي والوطني.

إن مما يستأثر باهتمام الرأي العام الدولي حاليا والعربي منه على وجه الخصوص هي التهديدات الأمريكية المتكررة لدولة العراق الشقيق، وذلك بعد أن فشلت في استصدار قرار من مجلس الأمن كانت تسعى من وراءه الحصول على توقيع على بياض لضرب العراق وتنفيذ مخططاتها وبسط نفوذها وهيمنتها على منطقة الخليج، إذ رغم قبول العراق للقرار 1441 الأممي الأخير فإن الولايات المتحدة الأمريكية تصر على تهديداتها للشعب العراقي المحاصر. ولقد عبر الشعب المغربي في عدة مناسبات عن تضامنه ومساندته للشعب العراقي الشقيق على صموده ومكافحته لكل أشكال الضغط والابتزاز واختلاق المبررات الواهية خاصة بعد أحداث 11 شتنبر حيث أصبحت تهمة الإرهاب جاهزة للتهديد والوعيد. وفي نفس السياق نعاين المأساة اليومية للشعب الفلسطيني الأعزل وهو يقاوم الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه وسلب ممتلكاته ودك بيوته إن التصعيد الذي تعرفه المنطقة مرده تعنت الكيان الإسرائيلي وإصراره على تنفيذ مخططاته التوسعية مستغلا الظرفية السياسية الدولية لشن المزيد من الهجومات على الحقوق الفلسطينية. إننا نجدد بهذه المناسبة مساندتنا ودعمنا لأشقائنا الفلسطينيين من أجل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، السادة المستشارون، إنه رغم العلاقة الطيبة التي تربطنا مع الاتحاد الأوربي في إطار الشراكة وتفهمه لأوضاعنا ودعمه لبعض برامجنا الاقتصادية والاجتماعية، فإنه لم يلعب الدور الذي كنا نتوخاه منه للحد من التوتر الذي تعرفه العلاقات المغربية الإسبانية وذلك منذ عدم تجديد اتفاقية الصيد البحري وما تلاها من انتهاك للسيادة المغربية وخرق لاتفاقية التعاون وحسن الجوار.

وقد بلغ الأمر بإسبانيا إلى تشكيل حلف مع الجزائر لمناهضة حقوقنا المشروعة والحيلولة دون استكمال وحدتنا الترابية واسترجاع سبتة ومليلية والجزر المجاورة لهما.

وضدا على كل المواثيق والأعراف الدولية لازال ما يزيد على 1200 جندي مغربي محتجزين بالأراضي الجزائرية في ظروف مأساوية وذلك رغم تدخلات بعض منظمات وهيئات المجتمع المدني الدولية.

ومهما يكن من أمر فإننا لن نتنازل عن سيادتنا الوطنية ووحدتنا الترابية ونؤكد أن الاستفتاء قد أصبح أمرا متجاوزا كما نعتبر أن الحل السياسي هو المخرج الوحيد لإنهاء هذا الملف الذي يشكل حجر الزاوية والمانع الحقيقي لتفعيل وتنشيط هياكل اتحاد المغرب العربي وإقامة تعاون يساهم في تنمية بلدان المنطقة بكل أبعادها.

ونغتنم هذه المناسبة لنوجه تحية إكبار وتقدير للقوات المسلحة الملكية ورجال الدرك والأمن الوطني والقوات المساعدة المرابطة في أقاليمنا الجنوبية للذود عنها والدفاع عن حوزتها.

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول،

إن ما ميز الساحة السياسية الوطنية في الآونة الأخيرة هو إجراء أول استحقاقات انتخابية في تاريخ المغرب لم يتم الطعن سياسيا في نتائجها، وقد شكل هذا الحدث قطيعة فعلية مع الممارسات المشينة التي عاشتها بلادنا على امتداد العقود السابقة وذلك في سياق التحولات العميقة التي يعرفها المغرب انطلاقا من التعديلات الدستورية لسنتي 92و96 وتنصيب حكومة التناوب التوافقي بقيادة أخينا الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي واعتلاء الملك الشاب محمد السادس العرش بعد وفاة والده الحسن الثاني طيب الله ثراه.

فلأول مرة تعكس صناديق الاقتراع الخريطة السياسية والحجم التمثيلي لمختلف القوى التي دخلت غمار العملية الانتخابية بعيدا عن التدخلات الإدارية وطبخ النتائج التي لا تمت للواقع بصلة، مما جعل مختلف المراقبين والمتتبعين يشيدون بالتجربة المغربية وينوهون بالمجهودات الرامية إلى تكريس الديمقراطية وتعزيز مصداقية المؤسسات، إنه الأمر الذي يساهم في تحسين صورة المغرب على المستوى الدولي وفي مختلف

المحافل ويقوي ثقة شركاءه في أوضاعه وإمكانياته و يجُرد في نفس الوقت خصوم وحدته الترابية من ادعاءاتهم الزائفة .

إن تداعيات الانتخابات التشريعية الأخيرة وطريقة التعامل مع نتائجها وما ترتب عنها من خروج عن المنهجية الديمقراطية يدعو إلى التخوف على المسار الديمقراطي الذي قطعناه وعن الخط السياسي الذي بات واضح المعالم مع التجربة السابقة في سياق التحولات الهادفة إلى تحقيق المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي كما جاء في مستهل البرنامج الحكومي قيد المناقشة . لقد عرف المغرب وراكم ما يكفي من التجارب للحسم في النهج الذي ينبغي اتباعه لتحقيق المشروع المجتمعي المنشود، والذي ناضل حزبنا وضحى مناضلوه في سبيل إرساء دعائمه ، مما مكنه من تدبير الشأن العام بكل مسؤولية إلى جانب حلفاءه وتقدم في نهاية ولايته بعرض حصيلة عمله أمام الرأي العام الوطني . الأمر الذي جعل المواطنين يجددون ثقتهم فيه ليتصدر القوى السياسية الوطنية بمناسبة انتخابات 27 شتنبر الأخيرة . وتعزيزا لما تم إرساءه وسعيا لتحقيق الأهداف المتوخاة لا بد، في اعتقادنا، من إزاحة مناطق الظل وإضفاء المزيد من الشفافية على مختلف المستويات لتحديد المسؤوليات وتيسير مساءلة كل الأطراف . إن مسؤولية المنظمات السياسية وحمل الصفة الحزبية لِتَقَلُّد المواقع العمومية معطيان ثابتان في الممارسة الديمقراطية .

ويدخل في نفس الإطار التحضير للانتخابات الجماعية المنتظر إجراءها في غضون الشهور القليلة القادمة وما سيترتب عنها من مجالس محلية وإقليمية وجهوية وباعتبارها القاعدة الأساسية لتجديد ثلث مجلس المستشارين .

إنه السياق الذي تقدمت فيه الحكومة ببرنامج عملها غداة تشكيلها كما تنص على ذلك المقتضيات الدستورية والذي كان لابد من التذكير به .

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول،

إننا في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ومن موقع الانتماء إلى الأغلبية نتقاسم اليوم المسؤولية بكل وعي وتبصر مع باقي الحلفاء لإتمام الأوراش المفتوحة ومساندة البرامج الكفيلة بتدعيم الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن هذا المنطلق واستكمالا للآليات القانونية التي عملت حكومة التناوب التوافقي على إصدارها، ونخص بالذكر في هذا السياق تغيير القانون التنظيمي لمجلس النواب بإقرار نظام اللائحة واعتماد الورقة الفريدة وتعديل الميثاق الجماعي، نسجل بكل ارتياح ما جاء به التصريح الحكومي في هذا المجال؛ إذ ستتقدم الحكومة بمجموعة من مشاريع القوانين تتعلق أساسا بمراجعة مدونة الانتخابات وتأسيس وتنظيم الأحزاب السياسية وتعديل القانون التنظيمي لمجلس المستشارين . إن هذه النصوص البالغة الأهمية ستمكن ولا شك من متابعة المجهودات التي بدلت لتأهيل مؤسساتنا وتعزيز مصداقيتها للقيام بالأدوار المنوطة بها وممارسة اختصاصاتها استجابة لانتظارات وتطلعات المواطنين .

إذا كان من المنتظر أن يركز البرنامج الحكومي على الأولويات الأربع التي حددها الخطاب الملكي في افتتاح الدورة التشريعية الحالية والمتمثلة في إشكالية التشغيل والتنمية الاقتصادية وتوفير التعليم النافع والسكن اللائق، فإن العرض قد تناول قطاعات وميادين أخرى لا تقل عنها أهمية . ويدخل في هذا الإطار بعض البرامج والمشاريع المحددة في الزمان والمكان والتي سبق أن وردت إما في برنامج حكومة التناوب التوافقي أو في المخطط الخماسي 2000 / 2004، ونَذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر ميدان النقل وتحديدا إنجاز 400 كلم من الطرق السيارة ومَد خطوط جديدة للسكك الحديدية والطريق المحوري الرابط بين طنجة والسعيدية .

وفي نفس السياق نسجل الاهتمام بالنقل الحضري والوعي بضرورة إعادة هيكلة وتقويم اختلالاته البنيوية والمالية وتشجيع الخواص وتحفيزهم على الاستثمار في هذا المرفق والعمل على توفير وسائل نقل تليق بالمواطنين وتصون كرامتهم .

ومن جانب آخر نعتبر أن فك العزلة عن العالم القروي يمر عبر إنجاز الطرق القروية ومده بالماء الصالح للشرب وربطه بالشبكة الكهربائية، وبالفعل يتوخى البرنامج الحكومي تشييد 1500كلم سنويا بدل 1000 كلم وتحقيق 90% سنة 2007 عوض 2009 كنسبة لتغطية الحاجيات القروية من الماء الصالح للشرب كما يطمح البرنامج إلى بلوغ نسبة 92% سنة 2007 في أفق تعميم الكهربة في العالم القروي . إن رفع الحيف والتهميش عن العالم القروي يَقتضي تجهيزه بكل المتطلبات والتجهيزات الضرورية من مدارس ومستشفيات ومرافق اجتماعية . ولا ندري لماذا لم يتطرق البرنامج إلى منظور الحكومة فيما يتعلق بارتباط الاقتصاد الوطني بالفلاحة وعن الإجراءات الممكن اتخاذها لتعزيز استقلالية الاقتصاد عن هذه الأخيرة والذي بدأ مع الحكومة السابقة، ونتساءل بنفس المناسبة عن السياسة الفلاحية التي ستنهجها الحكومة الحالية ؟ .

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول،

إذا كان التشغيل أولوية الأولويات فإن ارتباطه الجدلي بالتنمية الاقتصادية والاستثمار، وارتباط هذه الأخيرة بإصلاح الإدارة والقضاء، فإنه يتطلب مقاربة شمولية تستلزم فتح كل هذه الأوراش للتغلب على هذه المعضلة والتخفيف من انعكاساتها السلبية . ويَندرج ضمن هذا الإطار ما تضمنه البرنامج الحكومي؛ حيث يَنص على

إعادة الثقة للمستثمرين المغاربة والأجانب وسن إجراءات تحفيزية لاستقطاب رؤوس الأموال، وإعادة النظر في النظام الضريبي وتوسيع الوعاء الضريبي وإصلاح نظام الجبايات المحلية والاستمرار في مشاريع المناطق الحرة. وتدعيما لهذا المنظور من جهة واستعدادا لتطبيق الشراكة الأورومغربية من جهة ثانية، يرمي البرنامج إلى تأهيل المقاولات المغربية اعتمادا على مجموعة من الآليات كإحداث صندوق لتأهيل المقاولات وتفعيل صناديق الضمان لتيسير حصول المقاولات على القروض واللجوء إلى رأس المال المخاطر ناهيك عن دور وكالة تنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة التي كانت حكومة التناوب التوافقي وراء إحداثها.

ولتعزيز هذه التدابير ينص المشروع الحكومي على التعجيل بالمصادقة على مدونة الشغل وإصدار القانون التنظيمي لممارسة حق الإضراب، وتحسين العلاقة بين مختلف الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، والسعي لإقرار السلم الاجتماعي والذي من شأنه توفير الأمن والاستقرار والحفاظ على مصالح كل أطراف الإنتاج وكسب ثقة المستثمرين لاستقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية. كما أن تطبيق قانون التغطية الصحية والتأمين الإجباري عن المرض والتأمين عن مخاطر فقدان الشغل كلها إجراءات لها بالغ الأثر على الإنتاج وقوى الإنتاج.

ولنا اليقين أنه لن يكتمل هذا المشروع إلا في ظل مناخ يوفر الثقة في مؤسسة القضاء ويجعل منها سلطة ذات فعالية ومصداقية بعيدة عن كل التدخلات، محصنة من الانزلاقات والإغراءات. ونطالب بهذه المناسبة بالعمل على إلغاء محكمة العدل الخاصة ومحاكم الجماعات والمقاطعات وبشكل ملازم ندعو إلى محاربة جميع مظاهر الفساد الإداري والقضاء على جميع مظاهر التسيب والاستهتار في تدبير الشأن العام واستغلال المواقع ونهب الأموال العمومية.

السيد الرئيس المحترم، السيد الوزير الأول المحترم، السادة المستشارون،

إننا لم نلمس أي جديد فيما يتعلق بالتعاطي مع قطاع التربية والتعليم، اللهم من الحديث عن تعميم التعليم وتحسين جودته وتدبير النظام التربوي في الوقت الذي تقرر فيه أن تكون العشرية 2000/ 2009 عشرية للتعليم واعتباره القضية الوطنية الأولى بعد القضية الوطنية وفق ما جاء في الميثاق الوطني للتربية والتكوين. ونستغرب في نفس الآن من عدم إيلاء نساء ورجال التعليم الأهمية التي يستحقونها باعتبارهم العنصر الأساسي في العملية التعليمية والتربوية وأن لا إصلاح للتعليم دون إصلاح أوضاعهم والوفاء بالالتزامات الحكومية الموقعة في هذا الشأن، كما أن البرنامج لم يتضمن أي إشارة لمؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية والتي رغم تصويتنا على قانون إحداثها منذ حوالي سنتين لم نسمع بعد عن أية خدمة تقدمها للأسرة التعليمية.

وعموما فإن البرنامج الحكومي بقي قاصرا فيما يخص الاهتمام بالموارد البشرية، وما ستوليه الحكومة من عناية بها و تأطير لها في أداء المهام الموكولة لها على أحسن وجه. فلا سبيل لتحقيق الأهداف المسطرة في البرنامج الحكومي إلا بالعنصر البشري، ومدى تأهيله وتعبئته في كافة القطاعات من صحة وتعليم وسياحة وفلاحة وغيرها من ميادين الفعل والإنتاج.

كما أن إغفال العنصر البشري في البرنامج يدفع إلى الاعتقاد بأنه يتجه إلى تهميش الجانب الاجتماعي وعدم أخذه بعين الاعتبار في مراعاة ظروف اشتغال الإنسان وإمكانياته، وتوفير الشروط اللازمة لتشجيعه على العطاء والفعل والتدبير.

وفي نفس الاتجاه نلاحظ أن هناك تهميشا طال المرأة وهي المكون الأساسي داخل المجتمع، والفاعل الذي أصبحت له أدوار ريادية في مغرب اليوم. فالمرأة في الوقت الراهن بالقدر الذي يراد تأهيلها وإعدادها للعب أدوارها السياسية والمدنية، بالقدر الذي تعاني فيه من القمع والقهر والدونية. ولعل من بين الأسئلة الملحة المطروحة على البرنامج الحكومي اليوم هي المكاسب الجديدة التي سيضيفها للمرأة كي تتخلص من المعوقات التي تمنعها من لعب دورها الكامل في تنمية بلادها وتطوير مؤسساتها؟

والملاحظ كذلك أن هناك غيابا بارزا للجانب الثقافي داخل البرنامج. ونحن نعتقد أنه لا مشروع مجتمعي أو تنموي دون تصور ثقافي يؤطر هذا المشروع ويدعمه. بل إن الحكومات اليوم تحرص على هوية بلدانها الثقافية أكثر من حرصها على الموارد المالية والاستثمار الاقتصادي، بل وتجعل من هذين المعطيين وسيلتين لتقوية وتصليب الهوية الثقافية.

ومن ضمن جوانب القصور التي سجلناها ،كذلك، هو التهميش الذي طال قطاعات الطفولة والشباب والرياضة، وهي قطاعات حيوية ومُوجهة لمستقبل كل الشعوب. فلا مستقبل لبلد لا يهتم بأطفاله وشبابه. وقوة هذه الملاحظة تزداد إذا ما انتبهنا إلى أن الشباب يشكل معظم ساكنة المملكة المغربية.

وإننا إذ نثير الانتباه إلى أن البرنامج الحكومي لم يتطرق بتاتا إلى الإمكانيات والوسائل المادية الكفيلة بإنجاز مقتضيات وطموحات وتطلعات هذا البرنامج. فإننا نعتقد أن أي برنامج مستقبلي لا يتضمن وسائل وطرق تمويله ليس برنامجا واقعيا.

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، لقد سجلت بلادنا في الآونة الأخيرة تقدما ملحوظا في مجال تخليق الحياة العامة، ومحاربة الفساد المالي والإداري الذي استشرى في المؤسسات العمومية، من مثل القرض العقاري والسياحي،

والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي... وهو ما باركه الشعب المغربي، وحظي بإعجاب الملاحظين الدوليين .

ومن ثم فإننا ندعو إلى مواصلة العمل في هذا التوجه التخليقي والتطهيري، وندعو إلى محاربة المفسدين أينما وجدوا ، وخاصة في الإدارة ومؤسسات الدولة. على اعتبار ألا أحد يعلوا على المحاسبة .

كما أننا نتساءل عن الدواعي والأسباب، سواء منها السياسية أو التقنية التي أملت الهيكلة الحكومية الحالية، فقد لاحظ المتتبعون، ومعهم الرأي العام، أن هناك تفككا لعدة قطاعات حكومية كانت مُلتئمة ومُنسجمة .

وقد كان المطلب في السابق ، سواء من طرف الفاعلين أو المواطنين، هو توفير المزيد من التماسك والتضامن الحكومي، سياسيا وقطاعيا، لكن النتيجة الآن أسفرت عن عكس هذا التمني .

وفي الأخير، فإننا في الفريق الاشتراكي، وانطلاقا من مرجعية حزبنا الاشتراكية والديمقراطية، نؤكد قبل كل شيء، على الاستمرار في تأهيل بلادنا للانتقال الديمقراطي الذي لا غنى عنه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والطي النهائي للملفات العالقة، ولملف الاختفاء القسري لتعزيز الصرح الديمقراطي وتكريس دولة المؤسسات .

ولذلك فلا مناص من استثمار الإيجابيات الكثيرة والمجهودات الجبارة التي بذلتها حكومة التناوب في توفير الانفراج السياسي، وخلق الجو الملائم لتحقيق هذا الانتقال.

وفي ختام كلمتي لا يسعني إلا أن أتمنى لكم كامل التوفيق والنجاح في مهمتكم الوطنية، وفيما ينتظركم من مهام خدمة للصالح العام .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

السيد الرئيس :

شكرا للسيد الرئيس، الكلمة الآن للمستشار السيد عبد القادر ازريع باسم الفريق الكونفدرالي، فليتفضل .

المستشار السيد عبد القادر ازريع:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني التدخل باسم الفريق الكونفدرالي في مناقشة التصريح الحكومي المعروض على مجلسنا الموقر في إطار الصلاحيات الدستورية الموكولة لمجلسنا.

تحاك ضده. لقد وضعنا مصلحة وطننا فوق كل الاعتبارات والحسابات الضيقة، وأخذنا على عاتقنا كطبقة عاملة مغربية، مهمة القيام بأدوارنا الوطنية والتاريخية، للمساهمة في تقدم وتطور بلادنا، مستحضرين الأوضاع الصعبة والمعقدة التي يمر بها المغرب، في سياق الزلزال

السيد الوزير الأول المحترم، إخواني، بداية اسمحوا لي أن أتقدم بتعازينا الخالصة باسم كل الكونفدراليات والكونفداليين لأسر ضحايا الفيضانات، وكذا أسر عائلات العمال ضحايا حريق شركة سمير، رحم الله الجميع وإنا لله وإليه راجعون .

السيد الوزير الأول المحترم،

المناسبة شرط كما يقال، لذلك لابد أن نحقق في أسباب الكارثة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي عاشها عمال شركة سمير ومعهم كل سكان مدينة المحمدية وذلك نتيجة الحريق الذي أتى كلية على معمل سمير .

السيد الوزير الأول المحترم، تدخلنا مرات عديدة لدى كل الدوائر المسؤولة لحمل إدارة شركة سمبر على احترام بنود دفتر التحملات القاضي ب"تجديد الأفران"، وكان آخر تدخل لنا لقاء اخواننا في المكتب النقابي بالسيد عامل المحمدية زناتة . حيث أكد المسؤولون الكونفدراليون أن وضعية المعمل لم تعد تحتمل الاستمرار في غياب الصيانة.

إن ما حصل بسمير يفرض علينا طرح الأسئلة التالية:

- ماذا سيكون مصير معمل سمير؟

- وبالتالي ماذا سيكون مصير العمال ومعهم 1200 أسرة؟

إننا السيد الوزير الأول المحترم، نخاف أن تصبح سمير إيكوز ثانية، وتصبح معها مدينة المحمدية مدينة منكوبة كما هو حال مدينتي تادلة ووادي زم. لذلك فإننا من هذا المنبر، نطالبكم بتكوين لجنة للتقصي والتحقيق فيما وقع، حتى لا يستمر مسلسل إتلاف الثروة الوطنية.

السيد الرئيس المحترم، السيد الوزير الأول المحترم، السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

قبل الشروع في مناقشة مشروع التصريح الحكومي الذي تقدمتم به السيد الوزير الأول المحترم، لا بد من إبداء ملاحظاتنا المنهجية حول المقاربة التي اعتمدت في بنائه، والمرجعية التي تحكمت فيه، وما سكت عنه، وما أبرزه بقوة، والتوجه العام الذي حكم تصوره، وما هي مقترحاتنا ومقاربتنا بخصوص العناصر الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية الواردة فيه، نود -قبل ذلك- أن نشير، الى أن وعينا الوطني ومسؤوليتنا التاريخية اتجهت منذ البدء وخاصة في العقد الأخير (من 1990 الى اليوم) صوب بناء المغرب القوي الديمقراطي الحداثي القادر على مواجهة التحديات الدولية الرهيبة، والمؤامرات الاستعمارية التي الكوني الذي لا يمهل. واعتبرنا أن الشرط التاريخي الجديد والمتجدد يفرض علينا أن نساهم في توفير المناخ الاجتماعي والسياسي لتجاوز المعوقات الذاتية والتاريخية بهدف تأهيل المغرب. وفي هذا الإطار مهدنا الطريق للتعاقد الاجتماعي لفاتح غشت 1996، الذي اعتبرناه

الإشارة الملينة بالدلالات السياسية والثقافية، واعتبرناه عنوان المرحلة الجديدة والمدخل الرئيسي لصياغة تعاقد تاريخي يفصل بين مرحلتين :

أ - مرحلة انتهت بفعل التطورات التاريخية والمجتمعية، التي حكمتها حدة الصراعات السياسية وعنف التوترات الاجتماعية وما لازمها من ضعف الثقة.

ب- تدشين مرحلة جديدة مبنية على ثقافة التعاقد، بما يحدث القطيعة الفعلية والشاملة المرجوة مع الماضي، وطي صفحاته الأليمة، والتوجه بإرادة جماعية نحو المستقبل، بتعبئة كل الطاقات والإمكانيات والإرادات الوطنية المخلصة، لمواجهة تحديات العصر، التي تهدد الجميع دولا ومجتمعات . وللنهوض ببلادنا النهضة الوطنية الشاملة المأمولة، وخلق المعجزة المغربية كحلم مشروع. وفي هذا السياق السياسي والفكري والوطني العام كانت مبادرتنا بتحويل المغرب الى أوراش سنة 1998، أوراش البناء والتعمير، أوراش تشكل نقطة تحول في تاريخنا المعاصر .

لقد كانت دعوتنا صريحة وواضحة الى إحداث المصالحة التاريخية بين مكونات الأمة المغربية. وناضلنا بغية الحفاظ على التوازن المجتمعي في علاقة المجتمع مع ذاته ومع الدولة في أفق البناء المتكامل القائم على الديمقراطية أولا وأخيرا .

لكن من المؤسف أن هذه الإشارات لم تلتقط، ولم يتم استيعاب مضمونها الوطني وبعدها التاريخي. وهذا الأمر فوت على بلدنا فرصة أخرى، ليظل المغرب، مغرب الفرص الضائعة. وتم إجهاض المشروع الذي يؤمن مستقبل المغرب دولة ومجتمعا، لتظل نفس التساؤلات التي تؤرقنا وتورق عموم المواطنين مطروحة.

وفي جميع الأحوال، فإن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، لم تخلف الموعد، ولم تجهض أي تعاقد أو اتفاق، بل ظلت متمسكة بمنظورها الرامي إلى بناء المغرب العصري الديمقراطي واليوم ودون العودة إلى الماضي القريب، وبعد نهاية أسطورة التناوب التوافقي كمرحلة للانتقال الديمقراطي، وبعد إجهاض أحلام المغاربة بعد 27 شتنبر 2002 بتزوير انتخابات واغتيال إرادة الأمة بطريقة فنية رفيعة جدا وبسم بارد، جعل العديد منهم يعيش حالة ارتباك سياسي وفكري لم يسبق له مثيل في تاريخ الفكر والممارسة السياسية بالمغرب. ارتباك ناجم عن وضع سياسي ملتبس، صنعوه وشاركوا في صياغته وتورطوا فيه. اليوم وبعد هذا كله يحق لنا أن نتساءل:

- أي مستقبل للمغرب في ظل هذا الوضع؟
- ماذا بعد 27 شتنبر 2002 ؟

لا فائدة في إعادة إنتاج نفس التجارب السابقة، فالوضع الوطني العام، وما يعرفه من إشكالات حقيقية في كافة المجالات، في حاجة إلى الإصلاح الشامل، بمنظور ومنهجية تكتسي طابع الشمولية، وذلك باتخاذ تدابير وقرارات وطنية كبرى، تعيد للمجتمع توازنه، وتؤمن مستقبله، وتعطي الانطلاقة للتنمية الشاملة المستدامة، بعيدا عن الحلول الترقيعية والمناهج التجزيئية والتجريبية.

إن المغرب في حاجة ملحة وماسة إلى تحويل الشعارات إلى أفعال وإجراءات، ويبقى الإنسان المغربي وحاجياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومعاناته و واقعه المعيش، هو المنطلق والهدف لكل مشروع.

إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نؤكد، ومن موقعنا المجتمعي، أن يدنا ممدودة لنساهم المساهمة البناءة والفعالة والمسؤولة في تطور وتقدم بلادنا، وفي ذات الوقت تظل يدنا الأخرى مشدودة لخوض كل أشكال النضال العمالي، لا للدفاع عن حقنا ووجودنا الاجتماعي، ولكن للدفاع عن المطالب المادية والاجتماعية للطبقة العاملة في بعدها الوطني والديمقراطي، والتصدي لقوى الشر بكل تلاوينها، والتي بدل أن تواجه المخاطر والصعوبات التي تهدد البلاد، تعلن علينا عدوانا آثما، بحبك المؤامرات والدسائس، لإضعاف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل،كتنظيم وطني ديمقراطي. نؤكد للجميع من أعلى هذا المنبر، أننا لن نعدم أية وسيلة للمواجهة، كما واجهنا أسلافهم في الستينات والسبعينات بصمود وتحد وإرادة وطنية صادقة، وانتصرنا عليهم .

السيد الوزير الأول المحترم، لقد تناولتم قضية الديمقراطية ببلادنا انطلاقا من إعلانكم العمل على تحقيق المجتمع الديمقراطي الحداثي. وقد اعتمدتم في طرحكم لهذا المشروع على مقاربة حسمت كل الأسئلة المطروحة بخصوص المسألة الديمقراطية ببلادنا لأنها اعتمدت منطقا مغلقا، يعلن ومنذ البدء، أن الديمقراطية تحققت والشفافية أنجزت والمواطنة اكتملت. وهذا معناه أننا أمام منطق ينهي مع كل الأسئلة الكبرى المطروحة على بلادنا . وهذا من شأنه أن يجعل من المشروع التاريخي التي تحدثتم عنه في بداية تصريحكم مشروعا منجزا سلفا، وهو كما نعرف مناف للتاريخ ومن شأنه أن يعطل حركة التطور والتقدم، ويدخل بلادنا مرة أخرى في متاهة الأوهام التاريخية، التي ستنتج في أحسن الأحوال أطروحات سياسية تبريرية، ستؤبد الواقع القائم وتؤجل إنجاز بلادنا لمشروعها التاريخي في الديمقراطية والحداثة الحقيقية .

السيد الوزير الأول المحترم، إن قضية الديمقراطية والحداثة قضية كبرى يلتقي فيها التاريخي والسياسي بالثقافي . وهذا ما يجعل منها قضية مصيرية بالنسبة لبلادنا، باعتبارها المدخل الحقيقي المؤسس للتحول العميق، الذي من شأنه أن يوفر لبلادنا شروط تجاوز المعيقات ويؤهلها لخوض معركة التصدي لتحديات الألفية الثالثة. ولذلك فالمقاربة الممكنة لتناول هذا المشروع وتسطير البرنامج المطابق لطبيعة هذه المرحلة الدقيقة،

وحجم انتظارات شعبنا، يكمن في المقاربة التحليلية النقدية، التي تروم تفكيك الواقع بدل تبريره، ونقده بدل تمجيده، في أفق وضع خطة مستقبلية توفر الأجوبة المطابقة للحاجات الملحة لشعبنا، وتعيد بناء المشهد السياسي والهيكلة الاقتصادية والاجتماعية، في أفق مجتمع متوازن يوفر كل الشروط الضرورية لعيش أبنائه، ويمكنهم من ثقافة علمية تؤهلهم للانخراط في ثقافة العصر، وتسمح لهم بصنع "المعجزة المغربية". هذه السيد الوزير الأول المحترم، ملامح المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي. ومع ذلك ستبقى كل هذه المعالم مجرد أحلام إن لم تتأسس على أرضية صلبة يدعمها النقد العميق لمعيقات التجربة الديمقراطية المغربية. وفي هذا الصدد نسائلكم السيد الوزير الأول، ومن خلالكم كل المشرفين على صياغة القرار السياسي في بلادنا والفاعلين في صياغته:

- لمصلحة من سيادة الخطاب السياسي المغالط والمدمر لحياتنا السياسية؟

- ولمصلحة من نستمر في إعادة إنتاج التجارب الانتخابية السابقة؟

- ولمصلحة من، كذلك، يستمر مسلسل بلقنة الحقل السياسي ومن خلاله تفكيك تنظيماته الوطنية والديمقراطية؟

السيد الوزير الأول المحترم، نطرح عليكم هذه الأسئلة الكبرى لعلنا نتجاوز منطق التمجيد والتبرير في أفق اعتماد منطق آخر يؤسس لثقافة سياسية جديدة فعلا، وواقعية حقا. إنكم السيد الوزير المحترم، تذكرون أننا في هذه القاعة، صرحنا بأننا ضد نظام الانتخاب باللوائح، وطرحنا ضرورة اعتماد الترشيح الفردي في دورتين، باعتباره الأسلوب المطابق لتجربتنا السياسية المغربية، لأنه سيوفر لبلادنا إمكانية تشكل تكتلات انتخابية كبرى، وكذا إمكانية التصدي لتجار الانتخابات. لكن وبكل أسف، تم اعتماد النظام اللائحي النسبي، الذي وفر مرة أخرى إمكانيات هائلة للتلاعب بأصوات المغاربة، وبالتالي صنع خريطة سياسية يصعب الدفاع عنها بادعاء أنها متقدمة عن الخريطة السياسية السابقة. كما استمر منطق الإقصاء والتهميش، وهذا من شأنه أن يزيد من توترات بلادنا وأن يرشحها للمجهول.

السيد الوزير الأول المحترم، إن مواجهة الأزمات تفرض علينا مواجهة الحقيقة بجرأة وقوة، لأنه بات في حكم المؤكد أن الأزمات المقبلة والتي ستعرفها الألفية الثالثة، ستكون أقوى وأعنف وأكثر تمزيقا وخطورة من الأزمات السابقة المولدة لحربين عالميتين بسبب الثورة الكونية المنبثقة عن العلم والاقتصاد المالي القائم على السوق والمنافسة المتوحشة. ينضاف إلى كل هذا ما يواجه المغرب من أطماع ومخاطر ستهدده في كيانه ووحدته، كما هددته في العديد من اللحظات السابقة. لكنه استطاع الخروج منها منتصرا بفعل وحدته. وكما كان المغرب، بالأمس، قويا بوحدته وتضامن أبنائه، فها هو اليوم كذلك، مطالب بتجديد وحدته وتجميع كل إرادات أبنائه، والتعامل مع المرحلة بفعل تاريخي مخالف لكل الممارسات والتجارب السابقة. إن المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي يستدعي منا أن نقف وقفة صريحة مع الذات من أجل إعادة صياغة التوازنات السياسية والاجتماعية، لأن استقرار الدولة رهين باستقرار المجتمع، واستقرار المجتمع رهين بإشاعة الحرية والديمقراطية والعدل.

السيد الوزير الأول المحترم، إن الحرية اليوم ترتبط ارتباطا قويا بالوضع الاجتماعي لعموم المواطنين. فحينما يختار أبناؤنا الهجرة السرية ويواجهون الموت، فذلك إلغاء للحرية وتنكر للوطن، وهي قمة الاغتراب. وفي هذه الحالة ننفي عناصر المواطنة والوطنية، وتلك هي الخطورة الكبرى.إن الحرية اليوم، وفي رأي كل المنظرين والباحثين، تتمثل في توفير مناصب الشغل، ومقاعد بالمدارس، وأسرة بالمستشفيات. وذلك صيانة لكرامة المواطن وحماية لتكافؤ الفرص. إن الحرية في النهاية هي التزام من طرف الحكومة تجاه الشعب، وهي احترام لإرادة الأمة في الاختيار. وهي حوار دائم يضع حدا للأساليب التقليدية والمنهجية القدرية في أفق التأسيس للثقافة الديمقراطية كجزء لا يتجزأ من مشروع الحداثة.

السيد الوزير الأول المحترم، لقد جاء في التصريح الحكومي المقدم أمامنا الإقرار باعتماد نفس المنظور ونفس المنهجية التي اعتمدت في صياغة قوانين الانتخابات السابقة لصياغة مشاريع القوانين المتعلقة بالاستحقاقات المقبلة. وفي هذا الصدد نؤكد لكم على أننا سنتصدى لأي مشروع تتم صياغته دون إشراك كافة الفاعلين المعنيين.

السيد الوزير الأول المحترم، انطلاقا من ترتيبنا للأولويات الوطنية واستحضارا للتحديات المرتقبة، فإننا سنتجاوز العديد من الجزئيات والتفاصيل، تاركين لكم الفرصة للتعاطي المسؤول مع أسئلتنا ومقاربتنا انطلاقا من مسؤوليتكم في تدبير الشأن العام الوطني من موقعكم كوزير أول، الذي نعتبر اختياركم من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله رسالة للجميع تؤشر الى نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة.

السيد الوزير الأول المحترم، ينطلق التصريح الحكومي في مقدمة المحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلل بنيوي عميق، يتجلى في تراكم الحاجيات الاجتماعية، وتفاقم العجز، وعدم مطابقة وتيرة الطلب مع محدودية الموارد العمومية. إلا أن معالم الخطة الاقتصادية الكفيلة برفع هذا الخلل تتركز - في نظر البرنامج - على اختيارين مركزيين: الأول يرمي إلى تقوية شبكة البنيات التحتية، ويتضمن إجراءات محددة في الزمان والمكان، والثاني يرمي إلى دعم المقاولة المغربية

لتمكينها من تحديث آليات ووسائل عملها، قصد تهييئها لمواجهة شروط المنافسة الدولية. ومجال تصريف هذا الاختيار يحصره البرنامج، في ست قطاعات يعتبرها واعدة، وهي السياحة والصناعة والصيد البحري والمعادن وخدمات الإعلام والتواصل وقطاع التصدير.

إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، انطلاقا من مقاربتنا التحليلية لأوضاع بلدنا، نعتبر هذه الخطة الاقتصادية لا تشكل المعبر الحقيقي لإقامة المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي، لأنها أولا خطة اختزالية تفتقد للرؤية الشمولية التي ترتكز على تكامل الفعل الاقتصادي للدولة والمقاولة والرأسمال البشري في إنتاج الثروة الوطنية، ولأنها ثانيا استمرار لنهج التكيف مع إكراهات النظام الدولي وسياق العولمة في إطار الاستجابة لمتطلباته، ولأنها ثالثا لا تستهدف مواجهة الاختلالات البنيوية العميقة بمواجهة الأسباب والمسببات والاكتفاء بالتعامل مع واقع الحال الاقتصادي كنتائج. لذلك فإن ما ستحققه هذه الخطة في أحسن الأحوال، هو إعداد البلاد لتصبح سوقا مهيكلا ومستعدا لاحتضان الرواج المعولم، بدل تأهيل البلاد والمجتمع لغزو – أو على الأقل - للحضور الفاعل في أسواق العالم.

إن المرحلة الحالية التي تمر منها بلادنا، باستحضار وضعنا الوطني واختلالاته البنيوية، وباستحضار تحديات النظام الدولي الجديد وسياق العولمة، القائم على مرتكز السطو و الهيمنة للاستحواذ على خيرات وثروات الشعوب، هي مرحلة حاسمة في تاريخنا الوطني، تتطلب إنجاز ثورة اقتصادية لتأهيل اقتصادنا الوطني ومنتوجنا العلمي والمعرفي والخدماتي، كي يشكل دعامة أساسية لقوة أنسجتنا الإنتاجية والتبادلية، وليشكل قوة وطنية متماسكة قادرة من جهة على صيانة الأمن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحدودي للمغاربة، وقادرة من جهة أخرى على الفعل في الهندسة الجيوسياسية العالمية، لا الاكتفاء بالانفعال بها والخضوع لاعتباراتها ومتطلباتها.

السيد الوزير الأول المحترم، يظل اقتصادنا الوطني ضعيفا وبدون أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية وعلى القدرة الاستهلاكية للمواطنين، وعلى القدرة التشغيلية، ويعاني من الانحباس المقلق للدورة الإنتاجية. والسبب في ذلك لا يعود إلى محدودية الموارد العمومية وعجزها عن مواكبة الحاجيات الاجتماعية المتزايدة. فالمغرب غني بخيراته وثرواته المادية والبشرية وواعد باحتياطه. إن السبب يكمن في الاختيارات والبرامج التي لم تعمل لحد الآن، على تغيير البنية الاكراهية للانطلاق الاقتصادي الوطني، بل استمرت وبشكل دائم في الخضوع للتأثر السلبي بالتحولات الحاصلة في العملات الأجنبية، وارتفاع أسعار الطاقة، وثقل الدين الخارجي والداخلي، والخضوع في المطلق للمتغير المناخي. وهي اختيارات وبرامج ترتكز على السياسة الاقتصادية، التي تعتمد على نظرية النمو المرتكزة على التدبير الماكرواقتصادي والتوازن المالي وإجراءات التقويم الهيكلي وخوصصة القطاع العام والتخلي المطرد للدولة عن دورها في إنتاج الثروة والخدمة العمومية. هذه الاختيارات لم تعمل إلا على تكريس العديد من الاختلالات البنيوية المدمرة لعناصر التنمية والمكرسة لكل مظاهر الإقصاء والتهميش والتمايز الاجتماعي والمجالي. فاستمرار تحكم النظام الريعي في الاقتصاد الوطني القائم على منطق الامتيازات والحظوة والشطط في استعمال السلطة - وانتشار الاقتصاد غير المهيكل الذي يصارع من أجل الموقع كي يحظى بإمكانيات الريع والامتياز - واستفحال ظاهرة التبذير والفساد التي تطال المرفق العمومي - وتنامي ظاهرة التملص الضريبي بفعل نظام ضريبي غير فاعل وغير عادل ولا يتصف بالشمولية - وتشتت المالية العمومية التي تعاني من تعدد الحسابات وكثرة الصناديق – واستفحال ظاهرة التهريب الاقتصادي والمالي والتحايل على الأنظمة الجمركية - واعتماد النظام البنكي على الريع المالي وعلى ارتفاع نسبة الفائدة على قروض الاستثمار والاستهلاك - وخضوع الميزان التجاري لتقلبات السوق الدولية - واستمرار ارتباط ميزان الأداءات بعائدات عمالنا بالخارج وبقطاع السياحة، مع العلم أنها مداخيل غير مستقرة - والتراجع المهول لمساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج الداخلي الخام هذا القطاع في حاجة السيد الوزير الأول المحترم، إلى إصلاح زراعي شامل، وذلك بإعادة هيكلة الملكية الزراعية، وسن استراتيجية للنهوض بالقطاع على مستوى البنيات والتجهيزات الأساسية، واعتماد البحث العلمي، ومواجهة أسباب الجفاف لا الوقوف عند الحد من نتائجه، وكذا حماية أكبر الشركات الفلاحية ونقصد بذلك صوديا وصوجيكطا وإعادة هيكلة قطاع الصيد البحري على ضوء التحولات والتطورات التي يعرفها هذا القطاع. ينضاف إلى هذا ضعف القطاعات المنتجة غير الفلاحية - وعدم استقلالية الفعل الاقتصادي عن التأثر بالرغبات والميولات والضغوطات السياسية - وضعف البنيات التحية والتجهيزية - وتعقد العمل الاداري - وضعف الفعل القضائي... كلها اختلالات تشكل عناصر ردع أمام الاستثمار، الذي يجد نفسه أيضا، أمام سوق غير استهلاكية ومجتمع لا تتوفر فيه الغالبية العظمى من الأفراد والأسر على قدرة شرائية حقيقية. وكل هذه العناصر منفردة ومجتمعة، تقف حجر عثرة أمام كل انطلاقة تنموية إرادية جادة وشاملة، إذا لم تواجه باستراتيجية وطنية تقضي على كل أشكال الريع في الاقتصاد الوطني، وترسخ دعائم وشروط المقاولة المواطنة المتآزرة مع الرأسمال البشري، في مناخ ديمقراطي واجتماعي يخضع بدء وختاما للمصالحة مع حاجيات المجتمع، ويوفر بذلك كل عوامل

المناعة لاقتصادنا وتمكينه من خوض المنافسة الدولية بنجاح. أما استمرار هذه الاختلالات البنيوية المدمرة لعناصر التنمية، فإنها لن تمكنكم، السيد الوزير الأول المحترم، من طموحكم المعلن والقاضي بتحقيق المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي الذي يطمح إلى جعل الإنسان المغربي غايته.

السيد الوزير الأول المحترم، إن الخلل البنيوي العميق المتجلي في تراكم الحاجيات الاجتماعية وتفاقم العجز وعدم مطابقة وثيرة الطلب مع محدودية الموارد العمومية، يزداد رسوخا بفعل منهجية فك الارتباط بين المجال الاقتصادي والعلاقات الموضوعية بالأساس التنموي الاجتماعي، الذي يجد في الخدمة العمومية للدولة منشطه الدائم. إذ وبدل أن يتوجه التصريح إلى رد الاعتبار لدور الدولة في إنتاج الخدمة العمومية بهدف تلبية الحاجيات الاجتماعية غير الملباة، وتوجيه ذلك إلى خدمة أهداف التنمية، نجده يتعامل مع مرافق الخدمة العمومية بنظرة تقنية تكرس توجه الدولة القاضي بالتخلي التدريجي عن دورها في الإنتاج والتعميم العادل للخدمات على أفراد المجتمع، واعتبار الخدمة العمومية إكراها ضاغطا.

ففي حقل التربية والتكوين، تعتزم الحكومة تركيز سياستها في هذا الميدان على ثلاثة محاور: نشر وتعميم التعليم وتحسين جودة التربية وتدبير النظام التربوي. ويشير التصريح الى بعض الإجراءات المحتشمة التي تجعل من مبدأ التربية للجميع يختلط برهان التقليص من حجم الأمية في المجتمع، مع الاستنجاد بالتعليم الخاص في إنجاز ذلك.إن نظامنا التعليمي يعاني من الإفلاس الشامل على مستوى علاقته بالمعرفة والإنسان والمجتمع، تعلق الأمر بالغايات والمرامي أو بالبرنامج والمناهج وطرق التدريس والوسائل، أو تعلق الأمر بخضوعه الدينامي لمتطلبات التنمية وسوق الشغل. وهو ما جعل النظام التعليمي العمومي مهددا بهيمنة أنظمة تعليمية أخرى منافسة تجد في التعليم الخاص مجال انتشارها ودعم قدرتها على الاستقطاب. إن إصلاح التربية والتكوين ليس في حاجة الى الحلول الترقيعية والجزئية ذات الطابع التلفيقي. إنه في حاجة الى الحلول الوطنية المسؤولة، التي تستحضر رهانات الاقتصاد الوطني في ظل التحولات الدولية، وتستحضر الثورة المعرفية الكونية التي لا تمهل، لتمكين المغرب وأنسجته الإنتاجية من رأسمال بشري متطور يعيش عصره ومتمكن من مهارات ومتطلبات الفعل التنموي، وتمكين المغرب من الأسس الضرورية لمجتمع المعرفة.

وفي حقل الثقافة، يكتفي التصريح بأربع جمل لا تتعدى الإعلان عن هدف صيانة الرصيد الحضاري للمغرب، وتوظيفه في المخططات الاقتصادية والاجتماعية ونشر إشعاعه. مع العلم أن الحقل الثقافي ببلادنا يحتاج الى رسم المرتكزات الأساسية والآليات والإجراءات التي تمكن فعلا من تحقيق هذه الشعارات.لأن المعرفة والثقافة أصبحتا عنصرين محوريين في عالم اليوم. وأصبح من اللازم على إثر ذلك تطوير قدراتنا التاريخية والحضارية والثقافية والقيمية للحضور الفاعل في هذا العالم، وذلك من خلال تفعيل كل الإمكانيات للاستفادة من كل عوامل التطور التقني والتكنولوجي الحديث لنعزز حضورنا الثقافي المدعم لمقومات شخصيتنا الثقافية بعمقها الإنساني.

وفي مجال الشبيبة والرياضة، لا يتجاوز التصريح الوعد بإعطاء هذا المرفق ما يستحق من دعم وعناية. أما فيما يتعلق بالسكن الاجتماعي والنقل والصحة العمومية، فإن التصريح يكتفي فقط بالعزم على اعتماد سياسة جديدة للقرب تتوخى الاقتراب من اهتمامات وحاجيات الفئات الأكثر عوزا بهوامش المدن الكبرى والمراكز المتوسطة والصغيرة بالعالم القروي.

إن هذا الضعف الواضح في دور الدولة على مستوى الاضطلاع بمهامها في إنتاج الخدمة العمومية، والاعتماد في المطلق على سياسة التوازنات المالية، سيؤدي الى المزيد من الانهيارات التي طالت الحقل الاجتماعي، وسيؤدي الى تكريس انحباس الدورة الاقتصادية، والى مزيد من الانكماش في مجال الطلب على الاستهلاك في كافة المجالات. وبالتالي سيستمر العطب الذى يقوض الحلقة الفاعلة التي تربط الاستثمار بالاستهلاك، وهو عطب يجعل موضوعيا المستثمر كفاعل عمومي أو خاص في وضعية الترقب واستبعاد المغامرة.

السيد الوزير الأول المحترم، إن الاختيارات السائدة الى اليوم والقائمة على منهجية تخلي الدولة عن حقل إنتاجها الاقتصادي باعتماد الخوصصة والتحرير والتفويت، وتخليها عن حقل خدماتها الاجتماعية، وتخليها عن حقل مأسستها الديمقراطية، يضع البلاد أمام وضع يفرض علينا كعمال وكمركزية نقابية مناضلة، وكقوة اقتراحية، التساؤل عن موقع الدولة في اتجاه إعادة ربط أصولها بالمجتمع وحاجياته المعبر عنها في مجال التنمية الاقتصادية المتضامنة، وفي مجال العدالة الاجتماعية، وفي مجال المواطنة الكاملة، كمهام تحدد جوهر وجود الدولة كمفهوم وكإطار تتحدد بداخله شرعية تدبير الشؤون العامة للبلاد. فالدولة عندما تنضبط لتوصيات التقويم الهيكلي وتتخلى بفعل ذلك عن دورها في إنتاج الخدمات الاجتماعية، وعندما تخضع لنظرية النمو الماكرو اقتصادي والخوصصة، وتتخلى بفعل ذلك أيضا عن دورها في الإنتاج الاقتصادي وخلق المزيد من الثروة الوطنية، وعندما تحول المشهد السياسي وتعمل على ترتيبه لخدمة هذه التوجهات، فإنها تراهن على اختيارات ومفاهيم ومناهج لا تعمل في الواقع إلا على التوطيد الميكانيكي

لسلطات العولمة وحاجيات النظام الدولي الجديد، والخضوع لاعتباراتهما وستظل المعضلة الاجتماعية الكبرى قائمة تزيد السؤال العريض وضوحا وشرعية : أي مصير ينتظر المغرب والمغاربة؟

إن إشكالية الفقر في المغرب ستظل مطروحة، ولا يمكن مباشرة محاربة الفقر، انطلاقا من الآليات والبرامج المعتمدة حاليا. لأن نصف المغاربة فقراء، ولأن الفقر يرتبط موضوعيا بإشكالية التوزيع العادل للخيرات والثروة الوطنية، وإشكالية تأمين الخدمات العمومية خصوصا منها الخدمات الصحية، وخدمات التدخل العمومي لإعادة تعديل سوق السكن ومحاربة ظاهرة البطالة وتخفيض كلفة العيش، والرفع من الدخل الفردي للرفع من القدرة الشرائية ومستويات العيش.

كما أن الأمية ستظل مجالا للتسويق والاستعمال السياسي للبشر، لأن الأمية ليست بظاهرة ترتبط فقط بمعطيات تقنية منحصرة في عدم التمكن من القراءة والكتابة والحساب، بل ترتبط عضويا بالوضع العام للتخلف الاجتماعي وبالفوارق الطبقية الصارخة و التدني المهول لمستويات المعيشة.

إضافة الى ذلك تظل معظلة التشغيل مطروحة، على اعتبار أن نصف السكان النشيطين في وضع عطالة، وعلى اعتبار أن التوجهات العامة التي تحكم عملية النمو الاقتصادي كمحدد لمباشرة عملية التشغيل، والإجراءات المكملة التي تبلور هذه التوجهات والواردة في التصريح، هي مقاربة لن تعمل في الوضع الخاص للمغرب إلا على تكريس البطالة واستفحال انتشارها. وفي ابعد التقديرات لن تعمل إلا على خلق مناصب شغل محدودة، وتخضع في شروطها العامة لقاعدة العمل الخارج عن الحقوق الاجتماعية وضمن أوضاع مهنية وأجرية مزرية، وبدون حماية اجتماعية، هذه التي يعاني نظامها في بلدنا من مغبة التفكك والتعدد والفساد.

هذا دون الحديث عن نظام الأجور الذي أهمله التصريح، والذي يعاني من التعارض الصارخ في الأحجام ونسب التوزيع وعلاقة الأجور عموما بالنظام الاستهلاكي. حيث يظل الأجر غير قادر على تلبية الحاجيات الأساسية للأسر والأفراد، فيم تتمتع أقلية من المجتمع بأجور خيالية تعكس فداحة الهوة الفاصلة بين الغنى الفاحش والفقر المطلق الذي يطال الأجراء والعمال وشريحة واسعة جدا من الموظفين.

انطلاقا من هذه الحقائق المكثفة في مجال الحقل الاجتماعي، وانطلاقا من المؤشرات الاجتماعية بخصوص قضايا أخرى سكت التصريح عنها، كأوضاع الأسرة والمرأة التي اختزل التصريح قضاياها في مدونة الأحوال الشخصية، وأوضاع الطفولة والشيوخ وكذا أوضاع المعاقين، كلها حقائق تجعل مسألة البدائل لمواجهة معظلات المجتمع الكبرى تظل مطروحة. ويبقى هذا السؤال في نظرنا وفي تقدير تحاليلنا مطروحا "ماذا يمكن القيام به في ظل الشروط الدولية والوطنية الحالية التي يوجد عليها اقتصادنا ومجتمعنا وسياستنا لتجاوز الاختلالات البنيوية التي ما فتئت تزداد رسوخا".

السيد الوزير الأول المحترم، إن التصريح لم يتعرض لطبيعة المناخ الاجتماعي الذي يعرف توترات مقلقة، تتمثل في المطالب الاجتماعية الملحة لعموم الأجراء، والنزاعات الاجتماعية المزمنة، والتسريحات الفردية والجماعية للعمال، والإغلاق للعديد من المؤسسات والمقاولات، وغياب الحوار الاجتماعي المنتج والفعال الذي يطوق المشاكل ويحقق التوازن الاجتماعي خدمة لكل أطراف الإنتاج، وغياب المحاور المسؤول القادر على اتخاذ المبادرات والتدابير والقرارات. وكان من الضروري فوق هذا وذاك، خاصة وأن التصريح الحكومي يقدم نفسه أنه حامل لمشروع مجتمعي ديمقراطي حداثي، أن يقدم المنظور الحكومي السياسة الاجتماعية المترجمة لهذا المشروع وأن تكون واضحة المعالم والآليات والإجراءات، تنطلق من حجم وطبيعة الأزمة المجتمعية التي تعرفها بلادنا، وتطرح البدائل الكفيلة بمعالجتها وتقديم الإجابات على الانتظارات العمالية المتعددة، التي نذكر من جملتها على سبيل المثال لا الحصر:

- المراجعة العادلة للنظام الضريبي على الدخل.
- مراجعة الأنظمة الأساسية للوظيفة العمومية المتعلقة ب: التقنيين- الإعلاميين – المتصرفين - المهندسين.
- الترسيم بالنسبة للأعوان وإدماج الموظفين حاملي الشهادات.
- المراجعة المنصفة لأنظمة التقاعد.
- إصلاح النظام التعاضدي.
- راجعة القوانين الأساسية المؤقتة للمؤسسات العمومية وشبه العمومية.
- حماية تمثيلية العمال في المجالس الإدارية للمؤسسات العمومية وشبه العمومية.
- الرفع من القدرة الشرائية لعموم الأجراء والموظفين والأعوان.
- احترام الحريات النقابية.
- تأهيل الرأسمال البشري من خلال التكوين والتكوين المستمر.
- صرف مستحقات تعويضات الشغيلة التعليمية بدءا من شهر شتنبر 2002، طبقا لما التزمت به الحكومة.
- تنفيذ كل الاتفاقات والتعاقدات التي تمت مع كل النقابات الوطنية في مختلف القطاعات.

السيد الوزير الأول المحترم،السيدة والسادة الوزراء،

إن ما شد انتباهنا كذلك، سكوت التصريح الحكومي على المخطط الخماسي، الذي كنا ننتظر أن تستحضروه

ليشكل خلفية صياغة التصريح في معالجة مختلف القضايا والاشكالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤسس لبناء المشروع المجتمعي الحداثي الديمقراطي. خاصة وأن العودة لمنهجية التخطيط وإحياء المجلس الأعلى للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي من شأنها أن توفر الشروط الموضوعية والذاتية لبرنامج تنموي يحدد الأولويات ويمتد على خمس سنوات. انطلاقا من ذلك نسائلكم السيد الوزير المحترم، هل سكوتكم عن هذا المخطط وعدم اعتمادكم في الهيكلة الحكومية الجديدة على وزارة التخطيط والتوقعات الاقتصادية، يعني تخليكم عن منهجية التخطيط في بعدها التنموي؟. وإذا كان الأمر كذلك فما هي المنهجية التي اعتمدت في صياغة التصريح الحكومي؟

السيد الوزير الأول المحترم، لقد عرفت بلادنا خلال الفترة الأخيرة تشكل لجنتين برلمانيتين لتقصي الحقائق في ملفات الفساد التي طرحناها في بداية التسعينات. وكان من المفروض أن يأتي التصريح الحكومي بتصور واضح لمعالجة كل الملفات المتعلقة بالفساد الاداري والمالي وما يرتبط بهما من نهب للمال العام وإثراء لا مشروع وتبديد للثروة الوطنية.

مع الأسف أن التصريح لم يقدم ولو إشارة بخصوص هذه الملفات. هذا ولا يخفى عليكم السيد الوزير الأول، علاقة معالجة هذه الملفات بتخليق الحياة الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، وفق منظور تنموي شامل، وخلق جو سليم يساعد على انطلاق الدورة الاستثمارية ببلادنا، الانطلاقة الشاملة والحقيقية التي من شأنها أن تسهم في الإنعاش الاقتصادي المطلوب.

وفي هذا الاتجاه نطالب الحكومة بأن تعمل بكل الوسائل على استرداد كل الأموال المهربة للخارج (تحت شعار الوطن غفور رحيم) لتمكين البلاد من تمويل الاستثمارات الجديدة وهذا من شأنه أن يساهم في بناء الثقة الاستثمارية وإطلاق ديناميكية في الحقل الاقتصادي.

السيد الوزير الأول المحترم، ليس أمام المغرب إلا خيار واحد هو الإصلاح الشامل، لأن الاستمرار على الوضع القائم سيجعلنا عرضة لكل المغامرات التي يمكن تصورها. لذلك فإن الإصلاح مطلب وطني وضرورة تاريخية، وهو ما يقتضي توفير شروطه السياسية والحقوقية ومناخه الاجتماعي والثقافي، مع ما يتطلبه الأمر من اتخاذ تدابير وإجراءات وطنية كبرى على المستوى الاقتصادي والمالي والاجتماعي ولن يتأتى ذلك، السيد الوزير الأول المحترم، الا بالحوار الوطني الشامل، بما يضمن إشراك كل مكونات الأمة في صياغة القرارات الوطنية المصيرية الضامنة للاستقرار وتطور البلاد. وفي هذا السياق العام فإن مأسسة الحوار الاجتماعي كمطلب عمالي ومجتمعي، يصبح من الضرورة التي تمكننا من خلق دينامية جديدة داخل عالم الشغل، ومن حماية التوازن الاجتماعي، ويساعد على تطور الاقتصاد الوطني ويضمن حقوق الطبقة العاملة المغربية.

السيد الوزير الأول المحترم، إن الملف الاجتماعي باعتباره موضوعا مجتمعيا، لا يقبل التلفيق والحلول التجزيئية، بل يتطلب الحسم والحلول الجدية والمسؤولة لاعتبارات اقتصادية ووطنية. فلا تنمية اقتصادية ووطنية، بدون سياسة اجتماعية تعطي الأولوية للإنسان المغربي وحاجياته. وهو ما يتطلب احترام وتنفيذ مضمون كل التعاقدات الاجتماعية السابقة، التي رعاها المغفور له صاحب الجلالة الحسن الثاني طيب الله ثراه، بما يرجع الثقة بين كل الفاعلين ويؤسس لإمكانية تفاوض جماعي لصياغة تعاقدات اجتماعية أشمل برعاية صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله. وفي هذا الإطار نستغرب مما أقبل عليه السيد وزير التشغيل عندما وقع اتفاقا مع أرباب العمل يجمد القانون المتعلق بالتأمين على حوادث الشغل في غيابنا. وبالمناسبة نسأل : هل التوقيع على هذا الاتفاق تدشين لسيادة سلطة الغاب من طرف أرباب العمل.

إننا نؤكد مجددا أن الأوضاع الاجتماعية والمادية للطبقة العاملة لم تعد تحتمل الانتظار، لذلك فإننا نؤكد للرأي العام العمالي الوطني، أننا لن نتهاون في الدفاع عن المطالب الاجتماعية والمادية المشروعة للطبقة العاملة، لأننا مؤتمنون على حماية المصالح الاجتماعية والمادية للطبقة العاملة، وصيانة حقوقها وكرامتها وضمان حريتها وعزتها. وهذا ما يلزمنا بالاستمرار في النضال لمواجهة خصوم الطبقة العاملة.

السيد الوزير الأول المحترم، من مهامنا التاريخية صيانة وتحصين الوحدة الوطنية في أبعادها الترابية والإنسانية والحضارية وتحرير سبتة ومليلية والجزر الجعفرية، ومواجهة كل المؤامرات الاستعمارية التي تحاك ضد وحدة وكيان وطننا شمالا وجنوبا. فالمغرب مطوق شماله وجنوبه وفق استراتيجية جديدة مستمدة من النظام العالمي الجديد . استراتيجية خطوطها ممتدة من الفضاء الأوروبي إلى الفضاء الأمريكي. لذلك لابد من إعادة صياغة استراتيجية التصدي الوطنية. وفي جميع الأحوال وكيفما كانت استراتيجية الأخر، فإن الطبقة العاملة المغربية بقيادة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بعمقها الوطني وبعدها التاريخي ستظل المدافع الأمين عن وحدة الوطن .

السيد الوزير الأول المحترم، لقد شكلت القضايا القومية، انشغالا من الانشغالات الكبرى ومحورا من محاور تفكيرنا وممارساتنا الكونفدرالية. لأن قناعتنا بأن وحدتنا العربية هي أساس انخراطنا في عالم اليوم، القائم على التكتلات التي وحدها القادرة على حماية مصالح المجتمعات العربية، وحماية الثروة العربية، وتحقيق التنمية الشاملة. لذلك فإن ما يقع بالمشرق العربي في كل

من فلسطين والعراق يهمنا، لأنه يهدد الوجود العربي وبالتالي يهددنا.إننا مطالبون جميعا بتقديم كل الدعم المادي والمعنوي والسياسي للشعبين العراقي والفلسطيني لمواجهة الكيان الصهيوني/العنصري والغطرسة الأمريكية .

السيد الرئيس المحترم، السيد الوزير الأول المحترم، السادة الوزراء المحترمون، السادة المستشارون المحترمون،

إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وكما كنا دائما، سنثمن كل الإجراءات والتدابير والقرارات والمواقف التي ستتخذها حكومتكم والتي ستكون في مصلحة المغرب والمغاربة. وفي نفس الوقت سنرفض وبقوة كل القرارات والمواقف التي نعتبرها ضد مصلحة المغاربة والمغرب .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة الآن لآخر متدخل في هذه الليلة أو في هذا الصباح الأخ معتصم باسم الاتحاد الديمقراطي الوطني للشغل، فليتفضل .

المستشار السيد جامع معتصم :

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله وحده وسلام على عباده الذين اصطفى .

السيد الرئيس المحترم ،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين، السادة الحضور،

يسعدني باسم نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب أن أساهم في مناقشة التصريح الحكومي الذي تقدم به السيد الوزير الأول أمام مجلسنا الموقر . وأغتنم هذه المناسبة لأهنئكم، السيد الوزير الأول على الثقة الملكية التي حظيتم بها، أنتم وأعضاء الفريق الحكومي، وأتمنى لكم التوفيق لما فيه الصالح العام .

السيد الوزير الأول ، لقد جاءت الحكومة الحالية بعد انتخابات 27 شتنبر 2002 التي سجل أغلب الفاعلين السياسيين والمهتمين أنها شكلت خطوة إيجابية في مجال ترسيخ الممارسة الديمقراطية في بلادنا حيث كانت الأقل تزويرا لإرادة الشعب مقارنة مع سابقاتها، ورغم ذلك فإن ما أفرزته من نتائج ساهم في استمرار بلقنة المشهد السياسي بفعل محدودية الإصلاحات التي همت القوانين الانتخابية . وقد كانت هذه النتيجة، ولا شك، من بين مبررات اللجوء إلى شخصية مستقلة لقيادة الحكومة، مع ترحيبنا بتعينكم - السيد الوزير الأول - لما عهدناه فيكم من استقامة وخصال وطنية، كنا نتمنى أن تنجحوا في اختيار فريق حكومي قوي ومنسجم يستحضر البعد الاستراتيجي في تدبير العمل الحكومي الذي يرتكز على أولويات واضحة وأهداف محددة وبرامج عملية ودقيقة وآليات للتنفيذ مرنة وفعالة . وإن تغيب هذا البعد الاستراتيجي ينتج عنه، كما دلت على ذلك التجارب السابقة، هدر مستمر للإمكانيات المادية والبشرية، وعجز عن تحقيق الوعود والأهداف المسطرة .

وإننا نعتقد أن الأولويات الأربع التي حددها جلالة الملك محمد السادس حفظه ذات الأولوية، لا التوجه إلى تشتيتها .

السيد الوزير الأول، إننا إذ نثمن تأكيدكم على ثوابت المشروع المجتمعي الذي تعملون من أجل الله في الخطاب الافتتاحي للسنة التشريعية الجديدة للبرلمان كانت تستوجب هيكلة حكومية تنحو منحى تجميع القطاعات تحقيقه، والمتمثلة في الإسلام والملكية الدستورية والوحدة الترابية، فإننا نرجو أن تلتزم الحكومة بمقتضى هذه الثوابت في كل مشاريعها وبرامجها في مجالات التنمية والتعليم والإعلام والثقافة، وأن تتجنب المس بهذه المقدسات بما يثير الفتنة في المجتمع ويشغل الأمة عن هموم التنمية الحقيقية .

السيد الوزير الأول، بالنسبة للوحدة الترابية فإننا ندعم كل الجهود الرامية إلى الطي النهائي لهذا الملف . وفي هذا الاتجاه ندعو إلى اعتماد المقاربة، مقاربة التنمية، والإشراك في التعامل مع المناطق الجنوبية وأبنائها . كما ندعو إلى العمل المتواصل من أجل حمل جارتنا، إسبانيا، على فتح حوار جاد من أجل استرجاع سبتة ومليلية وجميع الجزر المغربية .

وفي مجال دعم القضايا العادلة للأمة الإسلامية، وعلى رأسها قضية الشعب الفلسطيني والحصار الجائر للشعب العراقي، فإننا ندعو إلى تنويع أشكال الدعم الرسمي : سياسيا، ماديا ومعنويا، ورفع الخطر والمنع عن جميع الأشكال التضامنية للشعب المغربي مع هذه القضايا، سواء عبر التظاهرات أو المسيرات أو مختلف أشكال الدعم التي يقوم بها الشعب المغربي .

السيد الوزير الأول، لقد وعدتم باتباع نهج الشفافية والمصداقية في الاستحقاقات المقبلة المتعلقة بتجديد ثلث مجلس المستشارين ، وحددتم مشاريع القوانين المزمع تقديمها للبرلمان، وهنا فإننا نطالب باستئناف الحوار والتشاور مع الأحزاب السياسية بشأن تلك المشاريع، والتشاور أيضا مع المنظمات النقابية بشأن النصوص المنظمة لانتخابات ممثلي المأجورين من مندوبي العمال وممثلي الموظفين المأجورين والمستخدمين، وذلك في اتجاه تصحيح الاختلالات التي تعتري هذه النصوص وعلى رأسها، فيما يتعلق بمعايير التمثيلية داخل كل قطاع .

والسيد الوزير الأول، لقد ركزتم في محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهم إنجاز وتقوية البنيات الفوقية والتحتية وتأهيل المقاولات المغربية والاهتمام بعدد من القطاعات ذات الامتياز، وبالمقابل فقد أسقطتم دور الموارد البشرية

في كل تنمية اقتصادية واجتماعية، مما يتطلب الاهتمام بتكوين هذه الموارد وتأهيلها المستمر مع تحفيزها وإشاعة ثقافة التنمية الملتزمة بالجدية والاتزان وبالتفاني في العمل، لا بالتراخي والخمول وخيانة الأمانة .

السيد الوزير الأول لقد عبرتم عن الاستمرار في الالتزام بالخيارات الاستراتيجية لبرنامج الخوصصة، وهنا لابد أن نطالبكم بوقفة تقويمية لمسلسل الخوصصة لأننا نعتبر أنه قد حاد عن تحقيق الأهداف المسطرة له، ومنها الحفاظ على فرص الشغل وتنميتها، وتمكين بلادنا من تحصيل التيكنولوجيات الحديثة . إذ تبين أن أغلب المؤسسات الحيوية التي تمت خوصصتها صارت تعيش مشاكل حقيقية تهدد بزوالها واندثار مناصب الشغل لكافلي الآلاف من الأسر المغربية، فبعد إيكوز ومجموعة من المؤسسات الفندقية هناك الآن شركة (سميرف) في فاس، وشركة (لاسمير) أيضا مهددة ... لذلك نتمنى أن تكون هناك وقفة . لقد تبين أن عمليات التفويت قد شابتها مخالفات عديدة أثناء التفويت، ولم تلتزم الدولة بعد ذلك بمراقبة التزام المفوت لهم بمقتضيات عقود التفويت ودفاتر التحملات، لنشهد بعد ذلك الانهيار المتوالي لهذه المؤسسات .

السيد الرئيس المحترم، السيد الوزير الأول المحترم، بالنسبة للتشغيل فإن آفة البطالة التي تنخر مجتمعنا ويكتوي بنارها أكثر من مليون ونصف مواطن مغربي، منهم عشرات الآلاف من حاملي الشهادات العليا، لا يمكن معها انتظار نتائج التدابير المتوسطة والبعيدة المدى التي وعدتم بها في التصريح الحكومي حال تحقيقها، بل تتطلب تدابير استعجالية لتطمين شبابنا المعطل، ومن ذلك :

1 - ضمان النزاهة والشفافية في التنافس على المناصب التي توفرها اليوم الإدارات والمؤسسات العمومية، ووقت التوظيفات الزبونية والحزبية التي تعتبر أحد مميزات المرحلة، مع كامل الأسف .

2 - وضع حد للنزيف الذي يحدثه الفساد الإداري والمالي الذي ينخر أغلب المؤسسات العمومية، ويعرض المال العام للهدر، و هدر معه فرص إنتاج مناصب للشغل . وهذا يحز في نفوس المواطنين عموما والمعطلين بالخصوص .

ولا يفوتنا هنا الدعوة إلى فتح تحقيق جدي في قضية شركة النجاة الإماراتية التي راح ضحيتها آلاف من الشباب، وذلك من أجل تحديد المسؤوليات وتقديم الحلول الناجعة والحقيقية للشباب الذين تم النصب عليهم تحت غطاء مؤسسة من مؤسسات الدولة .

السيد الوزير الأول، فيما يتعلق بمجال التربية والتكوين ما وعدتم به في التصريح الحكومي لا يرقى إلى ما يحظى به هذا الملف من أولوية خلال العشرية الخالية، وهنا فإننا ندعو :

1 - إلى الإقرار بوضوح اعتماد الميثاق الوطني للتربية والتكوين كمرجعية أساسية لإصلاح نظامنا التربوي باعتباره يمثل الحد الأدنى للتوافق بين مختلف الفرقاء السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين، مع الالتزام بمتكزات عند كل تجديد أو تطوير .

2 - ثم الالتزام بالمواعيد الكبرى التي حددها الميثاق في شأن تعميم التعليم والرفع من حسن جودته وتدبيره، وهناك مواعيد متعددة ل احاجة للدخول فيها .

غير أنه مما يثير الاستغراب في تصريحكم إغفاله لأي تدبير أو إجراء يستهدف تحسين ظروف عمل وأوضاع رجال ونساء التربية والتكوين، ومع أننا في السنة الثالثة من عشرية الإصلاح ،فإن الملف المطلبي لأسرة التعليم ما يزال جامدا في أروقة الوزارات المعنية وموضوع توظيف سياسي وانتخابي .

وإننا في الاتحاد الدموقراطي للشغل بالمغرب نعتقد أن استمرار هذا الوضع يهدد مستقبل الإصلاح الذي نرومه، إذ كيف يعقل أن تتحقق الأهداف الكبرى للإصلاح دون تأهيل للموارد البشرية العاملة بالقطاع من خلال برامج جادة للتكوين والتكوين المستمر؟ وكيف يتحقق ذلك دون تحفيز من خلال إصلاح الأنظمة الأساسية ونظام التعويضات؟

السيد الوزير الأول، إن الملف الاجتماعي في بلادنا يتطلب مقاربة شمولية واضحة . قد تعتبر سياسة القرب التي عبرتم عنها في تصريحكم أحد عناصرها، غير أن السلم الاجتماعية التي ترومون إقامتها لا يمكن أن تتحقق دون حوار اجتماعي حقيقي، تتحمل جميع أطرافه مسؤولية الالتزام بنتائجه . وهنا نؤكد أن بلادنا قد عاشت مرحلة فراغ في مجال الحوار الاجتماعي خلال مرحلة حكومة التناوب نتج عنه تراكم العديد من المشاكل التي تهدد بالاحتقان الاجتماعي بسبب تملص الدولة والشركاء الاجتماعيين من الالتزامات المسطرة في التصاريح، وعلى رأسها تصريح فاتح غشت 96 . ونعتقد أن الحكومة الحالية مطالبة بإرساء سياسة جديدة في مجال الحوار الاجتماعي تعمل على إشراك كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من أجل نزع فتيل التوترات الاجتماعية . كما نطالب الحكومة بتجنب اتخاذ القرارات الأحادية التي من شأنها أن تضر بثقافة الحوار، وكمثال على ذلك إقدام الحكومة مؤخرا على اتخاذ قرار تأجيل تطبيق مقتضيات قانون التأمين على حوادث الشغل الذي كان من المقرر أن يدخل حيز التنفيذ يوم 19 نونبر 2002 .

وفي نفس الإطار نستغرب الرغبة في البطء في تنفيذ قانون التأمين الصحي الاجتماعي، مع السكوت التام عن قانون المساعدة الطبية الذي تمت المصادقة عليه ضمن مدونة التغطية الصحية، والموجهة إلى الفئات المستضعفة والمحرومة، كما نستغرب الحديث عن تشجيع التقاعد

المسبق دون الحديث عن التدابير التي سيتم اتخاذها من أجل إنقاذ صناديق التقاعد التي تعيش في مجملها مشاكل متعددة تهدد بانهيارها .

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، السادة الوزراء إخواني المستشارين، هذه بعض الملاحظات التي تأتت لنا في هذا الحيز الزمني المخصص لنا . وإننا من منطلق المسؤوولية سنعمل على تثمين كل مبادرة حكومية تسعى إلى تحقيق الصالح العام . كما أننا سنعمل على انتقاد كل سياسة لا تتزم بثوابت هويتنا الإسلامية ومقومات حضارتنا العربية والأمازيغية وسنلتزم بتقديم النصح للحكومة رغبة في الإصلاح . والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المعتصم بهذا التدخل نكون قد استمعنا إلى جميع السادة رؤساء الفرق والسادة ممثلي النقابات، وقبل أن أرفع الجلسة أذكر بأن المجلس سيعقد اجتماعا يوم الخميس على الساعة الواحدة بعد الزوال للاستماع إلى رد السيد الوزير على الملاحظات التي تقدم بها رؤساء الفرق وممثلي النقابات.

شكرا للسيد الوزير الأول وللسادة الوزراء والسادة المستشارين .

ورفعت الجلسة .